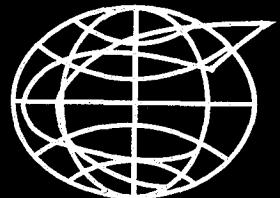


INTOSAI



المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

أكتوبر 1998



October 1998

A02154

SL-02-5

١٩٩٨ أول تشرين

المجلد (٢٥) العدد الرابع

حقوق الطبع : ١٩٩٨ ، مؤسسة المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

تشير المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية على أساس رسم سنوي :
أبريل (كتابون الثاني) ، أبريل (نيسان) ، يوليه (يولز) ، أكتوبر (تشرين الأول) ، في طبعات باللغات العربية ، والإنكليزية ، والفرنسية ، والألمانية ، والاسبانية باسم المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والخاصة (الانتوساوي) . وقد كرست المجلة السنوية لتعتبر المجلة الرسمية الناطقة بلسان الانتوساوي ، لتحسين إجراءات وأساليب الرقابة المالية الحكومية . وتعتبر الآراء والأفكار التي تنشر فيها عن آراء وأفكار رؤساء التحرير أو الأفراد الذين يساهمون فيها ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة أو سياساتها . ويرحب رؤساء التحرير بالمقالات والتقارير الخاصة والأباء التي تقدم إلى المجلة ، ويعتني إرسالها إلى مكاتب التحرير الموجودة بمكتب الحاسبة العامة الأمريكية على العنوان التالي :

US General Accounting office , Room 7806,441G Street , NW , Washington , D. C. , 20548,USA (Phone : 202-512-4707. Facsimile : 202-512-4021., Email : <75607.1051@compuserv.com>).

ونظراً لاستخدام الجملة كأداة تعليمية ، فإن المقالات التي يحتمل قوتها أكثر من غيرها هي تلك التي تعالج جوانب عملية للرقابة المالية على القطاع العام . وتشمل هذه الجوانب دراسة الحالات التطبيقية أو الأفكار التي تتعلق بمناهج بحث جديدة في مجال الرقابة المالية ، أو تفاصيل حول برامج التدريب الخاصة بالرقابة المالية هنا ، ولا تعتبر المقالات التي تتناول ، أساساً حانة ، نظرية مناسبة للنشر . فهذه الجملة

وتوزيع المجلة على رؤساء جميع الأجهزة العليا للرقابة المالية في جميع أنحاء العالم ، والذين يشاركون في أعمال منظمة الانترنت .
اما البقية فيمثلهم الاشتراك في المجلة مقابل خمسة دولارات أمريكية في السنة . ويبغى ارسال الشيكات وللراسلات للحصول على أي من الأعداد بالبريد إلى مكتب إدارة المجلة على العنوان التالي :

P.O.BOX 50009, WASHINGTON D.C 20004 USA

وتحتوي فهرسة مقالات المجلة في فهرس المحاسين الذي ينشره المعهد الأمريكي للمحاسبين العاملين القانونيين ، كما تدرج في محتريات الإدارة . وتشير مقتطفات من بعض المقالات المختارة في النشرات التالية :-

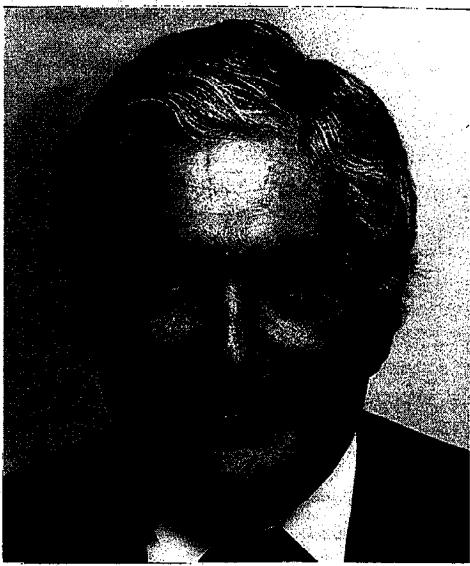
ANBAR MANAGEMENT SERVICE ,WEMBLEY, ENGLAND
And University Microfilms International, Ann Arbor, Michigan, USA .

شنبه

- | | |
|---|---|
| <p>اعضاء المجلس التنفيذي للاتنوسي</p> <ul style="list-style-type: none"> - شوقي السيد احمد خاطر ، رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات ، مصر - غوليمرو راميز ، رئيس محكمة المحاسبات ، الأرجنتين - نائب رئيس - توفيق إبراهيم توفيق ، وزير الدولة ورئيس ديوان المراقبة العامة بالمال العام - نائب رئيس ثالث - فرانز فيدلاز ، رئيس محكمة الرقابة بجمهورية النمسا ، ألمانيا - باتريك باريت ، المراقب العام في استراليا - أديفيد غريفيث ، المراقب العام بالبرازيل - هوهيريو سانتوس ، وزير - رئيس - محكمة الحسابات بالبرازيل - لوسي غالوخيرا ، وزير مفوض - الكاميرون - دينيس ديتزوتالس ، مراقب عام كندا - هيدا فون ويدل ، رئيس محكمة الرقابة في ألمانيا - فـ كـ شـنـغـلـوـ المـراـجـعـ وـالـمـراـقـبـ العـامـ ،ـ المـهـنـ - جافير كاستيلو إيلا ، مراقب عام ، المكسيك - عبد الرزاق الكلاوي ، رئيس المجلس الأعلى للحسابات ، المغرب - حارني موروك إيدام ، مراقب عام ، الترويج - الفريدو جوس دي سوسا ، رئيس محكمة الحسابات ، البرتغال - بوهينا توبولنوا ، مراقب عام - توفقا - ديفيد.م. وكر ، مراقب عام ، الولايات المتحدة الأمريكية . | <p>على العنوان التالي :</p> <p>P.O.BOX 50009, WASHINGTON D.C 20004 USA</p> <p>وتحتوي فهرسة مقالات المجلة في فهرس المحاسبين الذي ينشره المعهد الأمريكي للمحاسبين العالميين القانونيين ، كما تدرج في محتويات الإدارة . وتشير مقتطفات من بعض المقالات المختارة في الشرات التالية :</p> <p>ANBAR MANAGEMENT SERVICE ,WEMBLEY, ENGLAND
 And University Microfilms International,Ann Arbor, Michigan, USA .</p> |
| الافتتاحية | ١- |
| أسماء موجزة | ٤ |
| المؤتمر الإقليمي للمنظمة العالمية | ٢٣ |
| البرنامج التدريسي الإقليمي لمنظمة الأولايسيفس /وبرنامج التنمية العالمي | ٦٦ |
| ن IDEA رقابية - محكمة الحسابات في المغرب | ٤٨ |
| تقارير متقدمة | ٣٦ |
| أبناء الاتنوسي | ٣١ |

الفساد يعيق التطور ويضر الفقراء

بقلم جيمس د. ولفونسون ، رئيس البنك الدولي



السيد . جيمس د. ولفونسون

ما هي المشكلة ؟

قضايا الفساد - نحن كمؤسسات مالية دولية وكأفراد خاصين وممثلين للقطاع العام والخاص ، لابد لنا من التوضيح بأن الفساد هو ليس الشرم الذي يزيت الاقتصاد ، وإنما هو طريق ممهد لفقدان الفرص . والفساد يخلق جملة من المخاطر الهامة على المكان الحدي للسوق العالمي ويشكل تهديداً بقلص الدعم التموي للحكومات ، ويفعّل استثمار القطاع الخاص ويعيق النمو . وأخيراً وليس آخرها فهو ينقل كاهل الفقراء .

ماذا يفعل البنك ؟

أولاً ، علينا ضمان سلامة التصرفات في المشروعات المملوكة من قبل البنك من خلال إيجاد إدارة مالية مؤهلة للمشروعات ، وتوفير أنظمة رقابة داخلية ، بالإضافة إلى توفير المتطلبات الازمة من بداية التنفيذ وحتى الانتهاء . وقد قمنا أيضاً بدراسة وحدات داخلية للنظر في قضية الفساد ضمن مجموعة البنك ، ونحن نعمل مع فريق خارجي لديه مهارات خاصة في تحري مثل تلك القضايا . ولا يوجد لدينا أي سبب للإعتقاد بأن هناك مشكلة فساد عامة داخل البنك ، ولكن حتى وإن كان هناك حالة واحدة فهذا يعني الكثير .

ثانياً ، لقد تبنينا سياسة جديدة خلال السنة الأخيرة وذلك لمساعدة الدول تحديداً في مكافحة الفساد . ونحن في الوقت الحالي نستجيب لعدد من الدول الأعضاء التي تتطلب المساعدة ، ونعمل معهم في مبادرات مكافحة الفساد . وهذه المبادرات تتضمن بناء مؤسسات عامة أقوى ، وأفضل من خلال إصلاح الأجهزة القضائية ، والرسوم والضرائب والتقييمات الرقابية ، والمشتريات الحكومية ، والخدمات العامة ، والإدارة المالية العامة . وقد كنا مشاركين فعالين في ما يقرب من عشرين دولة اعدت ورش عمل حول "سلامة التصرفات" التي نظمت للصحفيين وكبار المسؤولين الإداريين .

وبالستين كان من الصعب علينا في البنك أن نتحدث عن الفساد . وكان ينظر إلى الفساد على أنه مسألة سياسية وليس اقتصادية ذات حدود بالنسبة للجميع باستثناء الهيئات السياسية . وفي الاجتماعات السنوية الأخيرة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في هونغ كونغ ، كان الفساد محوراً أساسياً للمداولات التي دارت بين وزراء المالية ، لماذا ؟ لأنّه أصبح هناك إدراك واضح بأن اللامن الاقتصادي لمعالجة الفساد أصبح باهظاً . وللفساد تأثير سلبي على التنمية .

ولكن معالجة الفساد لا تتم بالتركيز على الفاسدين ، بل علينا أن نركز أيضاً على المفسدين في الدول النامية - مهما كان ذلك مؤلماً وقريراً حتى من بعضنا . ومن بين عدة أمور أخرى ، وهذا يعني الإصلاح السريع لمفاهيم منظمة تنمية التجارة الأوروبية في جهودها في مكافحة

ما هي القضايا الرئيسة المطروحة؟

و قبل استعراض جدول الأعمال هذا ، نحتاج إلى إدراك ثلاثة قضايا رئيسة أولاً، أن القرارات السريعة لا تجدي نفعا في تلك الناحية . فنحن نحتاج إلى معالجة حالات الفساد ، وليس فقط المظاهر الخارجية للفساد . ومعالجة الفساد تحتاج أيضا إلى التعرف على تأثيراتها على الجانب الأخرى للاقتصاد . ثانيا ، لا بد من اتخاذ الإجراءات من قبل الحكومات والمسؤولين . ولا يمكن أن تكون في موقع لفرض الحلول أو معالجة مشكل الفساد بمفردنا . وعندما نتوفر النية الحقيقة لدى الحكومة لمعالجة الفساد ، فإنه يمكننا بل يجب علينا أن نقدم المساعدة ، ولكن التغيير الحقيقي سوف لن يحدث ما لم تتخذ الحكومة الإجراءات نفسها . ثالثا ، يجب أن تكون على حذر من التغييرات الشكلية . وبما أن قضية الفساد قد أصبحت قضية أساسية ، فقد ازداد انضمام المسؤولين السياسيين إلى مبادي حركات مكافحة الفساد ، ولكن دون أحداث أي إصلاحات جوهرية . والتغييرات السلوكية تحتاج إلى وقت طويل للتأثير في المجتمع ، ولكن هذا هو المطلوب من خلال الدروس الأخلاقية في المدارس ومن خلال أمثلة من الحكومة ومن المسؤولين . وفي العديد من الدول يجب أن يكون المراقب العام المسؤول الأول عن تحقيق التغييرات المطلوبة .

وفي المحصلة ، فإذا كان التعاون والحذر غير كافيين فسوف نقوم بتقاييس اقتراضنا خاصة عندما ينتشر الفساد وتتضاعل رغبة الحكومة في معالجه بحيث يصبح من الواضح بأن أموالنا سوف لن تستخدم بفعالية . وقد اتخذنا تلك الخطوة في السنوات الأخيرة ونحن مستعدون لاتخاذها مرة أخرى .

"ملحوظة المحرر": يسر المجلة أن تقدم ما يقرب من ٦٠ نبا تحت بنود مختصرة في هذا العدد . ونحن نعبر عن تقديرنا للأجهزة العليا للرقابة والمنظمات الدولية التي توفر مثل تلك المعلومات . ونؤمن بأن قيمة المعلومات المتضمنة في الصفحات اللاحقة سوف تعزز شعار الانتسابي "الخبرة تؤيد الجميع" خاصة كهيئة رقابية علينا أن نقوم بالإعداد للموتمر الدولي الذي سيعقد في مونتيفيديو خلال ١٤-١٧ تشرين ثاني ١٩٩٨ .

ثالثا ، نحن نعمل مع بنوك تنمية متعددة ، مثل صندوق النقد الدولي ، والمنظمة الأوروبية للتنمية التجارية ، وعدد من الأجهزة الدولية مثل مؤسسة الشفافية الدولية، وذلك من أجل تقرير الجهود المشتركة في تلك الناحية .

رابعا ، نحن نعمل مع لجنة معايير المحاسبة الدولية والاتحاد الدولي للمحاسبين من أجل تطوير وتحسين معايير المحاسبة والتدقير للقطاع العام والخاص . وتحتاج أيضا ما يقرب من ٩٠٠,٠٠٠ دولار لمنظمة الانتسابي لمساعدتها في تنظيم برامج تدريبية لموظفي الجهاز الأعلى للرقابة من خلال مبادرة تنمية الانتسابي .

ومنظمة الانتسابي وخاصة أعضاءها، هم شركاء هامين بالنسبة لنا في البنك الدولي . وفي كل سنة تلتقي ما يزيد عن (٥٠٠) من البيانات المالية المدققة للمشروعات التي نمولها في جميع أنحاء العالم . ونصف تلك الآراء الرقابية توفرها الأجهزة العليا للرقابة – وفقاً للمعايير الرقابية للانتسابي والمعايير الدولية . وهناك الكثير مما نستطيع عمله معا ، ومما يمكن أن يتعلمه الواحد منا من الآخر . ونحن نقدر اهتمامكم بشأن معايير الرقابة الداخلية، وقمنا مؤخراً بتحسين أنظمة الرقابة الداخلية الخاصة بنا من خلال استخدام خطابات التمثيل من المدراء ومن خلال استراتيجيات التقييم الذاتي وبعبارة أخرى من خلال التركيز على الناس ، الثقة ، وعمل الفريق، بالإضافة إلى الالتزام بالإجزاءات المستخدمين نموذج COSO . ومتذكّر، فنحن مهتمون أيضاً بضمان أن النتائج الرقابية يتم تتبعها من خلال عمليات صحية ومساعدة عامة ملائمة من قبل لجنة الحسابات العامة . وبنود أن نؤكد بأن الرقابة والمحاسبة الوطنية تلقى نفس الاهتمام الذي تلقى نفس الورقة استثمار المشروعات . وعلى الرغم من أنها قد لا توقف الفساد ، إلا أن الرقابة والمحاسبة الأفضل من الممكن أن تجعل الفساد أكثر صعوبة .

ومن أجل مكافحة الفساد ، فنحن نحتاج إلى أسلحة ملائمة . وفي تلك الناحية من الممكن أن تبرز أهمية مهنة المحاسبة . ونحتاج إلى المزيد من البيانات المالية الموثوقة ذات العلاقة ، وإلى أنظمة رقابية أفضل وإعداد تقارير أكثر شفافية . وفي تلك الدول التي تفتقر إلى المقدرة المهنية ، يعمل البنك وسوف يستمر في العمل من أجل تطوير المهنة المحاسبية – سواء في القطاع العام أو الخاص، لكي يقوم بدوره الكامل في مكافحة الفساد .

أنباء موجزة

البنان

إعادة تعيين رئيس الجهاز الأعلى للرقابة

تم إعادة تعيين رئيس، ونائبي رئيس الجهاز الأعلى للرقابة اللبناني من قبل البرلمان اللبناني . فقد أعيد تعيين السيد مصطفى كيركوكو رئيساً للجهاز الأعلى للرقابة اللبناني ، وأعيد كذلك تعيين السيد آرين كراجاً كنائب أول للرئيس، والستة آرلينا ناتي كنائب ثان للرئيس . وكان السيد كيركوكو قد عين لأول مرة كرئيس لخدمة رقابة الدولة وذلك في عام 1997 (أنتظر عدد كانون ثاني 1998 من هذه المجلة ص ٣) .

وبنطليه للمنصب ، أصدر الجهاز الأعلى للرقابة مؤخراً تقريراً يغطي نتائج وإصدارات رقابية مختلفة وذلك خلال ستة أشهر . وقد أعد التقرير وفقاً للصلاحيات الدستورية ، وقد أسمى التقرير في تحقيق بعض الإصلاحات الحكومية . ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي : Supreme Audit Institution , Bul'Deshmoret e Kombit, Tirana, Albania.

الأرجنتين

وفاة المراقب العام

بمزيد من الحزن تعلن الصحيفة هنا وفاة الدكتور فيسينت انتونيو باروس ، المراقب العام للأرجنتين ، وذلك في الخامس من تموز من هذه السنة . والدكتور باروس هو العضو المؤسس لمكتب الرقابة الوطني الأرجنتيني ، وكانت له خدمات متقدمة في بداية عمل محكمة الحسابات الوطنية منذ شهر شرين ثاني 1990 .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي : Auditoria General de la Nacion, Hipolito Yrigoyen 1236,2Piso Cap.FED.C.P1086,Buenos Aires,Argentina.

استراليا

قانون رقابي جديد

يمثل التشريع الرقابي والمالي الفدرالي الجديد الذي أصبح ساري المفعول اعتباراً من كانون ثاني 1998 ، معلماً بارزاً في جدول أعمال إصلاح القطاع العام الأسترالي . وقد حل هذا القانون محل القانون الرقابي لعام 1901 . وقانون المراقب العام لعام 1997 ، هو عنصر أساسي في حزمة التشريعات ، ويؤكد دعم البرلمان للمراقب العام كمدق خارجي لجميع هيئات الكومونوبلث ، والهيئات التشريعية ، والشركات المملوكة والمسيطر عليها من قبل الحكومة . وقد حد القانون فترة تولي منصب المراقب العام بعشر سنوات ، وعزز استقلالية مكتب المراقب العام .

وقد منحت التعديلات التشريعية لجنة الحسابات العامة صلاحية العمل كلجنة رقابية للبرلمان . وتشتمل مهامها على المصادقة على المهام المقترحة للمراقب العام والمراقب الخارجي لمكتب الرقابة الوطنية الأسترالي ، وبحث متطلبات عمل وموارد المكتب ، وتقديم المشورة للمراقب العام بشأن الأولويات الرقابية للبرلمان .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :

Australian National Audit Office , Centenary House, 19 National Circuit, Barton ACT 2600, Australia.

بنجلاديش

الجهاز الأعلى للرقابة يبدأ تنفيذ مبادرات الإصلاح

بدأ الجهاز الأعلى للرقابة حديثاً بتنفيذ برنامج تم تمويله من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وذلك من أجل تحسين نوعية الرقابة لمكتب المراقب والمدقق العام ، وذلك لشراء المواد والمعدات المطلوبة لتطبيق المعايير المطلوبة على المستوى الدولي . ويعتبر هذا البرنامج جزءاً من الإصلاحات المالية الإدارية الحكومية التي أدخلت نظام تصنيفات جديد في الموازنة والمحاسبة الحكومية والذي أصبح ساري المفعول اعتباراً من شهر تموز 1998 .

وفي ضوء التحسينات المتوقعة من جراء تطبيق نظام التصنيفات الجديد يقوم مكتب المراقب والمدقق العام بالخطيط لتنفيذ برنامج من أجل تحسين نوعية الرقابة في الدوائر التي تقوم بتنفيذ الحسابات الحكومية ، ويخطط أيضاً لتعزيز المهارات الرقابية من خلال تطوير برنامج تدريسي في مجال الإدارة المالية وذلك خلال بداية عام 1999 .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي : Office of the comptroller and Auditor General , Audit House , 43,Kakraidi Road,Dhaka 1000 , Bangladesh .

بلجيكا

تعديل قانون أساسي

تم تعديل القانون الأساسي لمحكمة الرقابة البلجيكية بهدف توسيع صلاحياته وعلى وجه التحديد ، يوفر التشريع المعدل أساس قانونية واضحة لمحكمة الرقابة لتوسيع نطاق أعمالها الرقابية لتجاوز الأجال الرقابية التشريعية والمالية ولضم أعمال التدقيق اللاحق على استخدام الأموال العامة . بالإضافة إلى ذلك ، فقد منح القانون المحكمة صلاحية تقييم الإدارة المالية في الفرع التنفيذي وفقاً لمعايير الاقتصاد والكفاءة والفعالية . وفيما يتعلق بدور الإدارة المالية الجديدة فقد خفض القانون الجديد من ثلاثة أشهر إلى شهر واحد الوقت المحدد لمعالجة أوجه القصور التي تكتشف من قبل المحكمة خلال عملية مراقبة الإدارة المالية .

بالإضافة إلى ذلك ، فإن تعديل القانون الأساسي يسمح لنواب البرلمان بالتوصية إلى محكمة الرقابة بأجراء أعمال رقابية للوكالات والخدمات الخاصة لمراقبة نواب البرلمان . وقد أصبح القانون الجديد نافذ المفعول بتاريخ 21 نيسان 1998 .

ولمزيد من المعلومات ، يرجى الاتصال على العنوان التالي : Cour des Comptes, 2 rue de la Regence, B-1000 Brussels, Belgium .

برمودا

إصدار التقرير السنوي

أصدر المراقب العام لبرمودا في شهر أيار 1998 ، تقريراً يتضمن ملاحظاته وتوصياته جراء تدقيق الإجراءات والأنظمة المستخدمة من قبل دوائر السياحة ، والجمارك ، والعمليات الجوية ، ومكتب مفوض الضرائب ، وتتضمن التقارير أيضاً نتائج الأعمال الرقابية للأنظمة في جميع المجالات الحكومية المستخدمة لإدارة نفقات المنح ، ونفقات السفر ، وتحصيلات الديون .

وكخطوة أولى ، فقد زار مدير المشروع المحكمة ، وذلك بهدف إعداد خطة عمل تفصيلية يتم تطبيقها في شهر آب من خلال عقد دورة تدريبية حول رقابة الأداء تستمر لمدة أسبوع لثلاثين مدققاً في المحكمة . والأشطة الأخرى المحددة للسنة الأولى تتضمن التدريب القطاعي ، وأعمال التدقيق الرائدة ، ورحلة دراسية في المملكة المتحدة تستمر لمدة شهرين . وسوف تشهد السنة الثانية والثالثة للمشروع تدريبات إلعاشية وتقييمات لأعمال رقابة الأداء المستكملة ، ورحلات دراسية أخرى . ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :

Federal Court of Audit (TCU) ,Setor de Administracao Fed .Sul Lote 01, 70042-900 Brasilia -DF, Brazil .

كندا

تقرير الرقابة البيئية

أصدر مفوض البيئة والتنمية المستدامة لكندا في شهر أيار ١٩٩٨ ، تقريره السنوي بالنيابة عن المراقب العام لكندا . وقد غطت الموضوعات التي أدرجت التغيرات المناخية ، والتتنوع الحيوي ، والتقييم البيئي ، والمحاسبة البيئية ، وهناك أيضاً تطبيعاً لاستراتيجيات التنمية المستدامة والتي يتطلب من الدوائر الفدرالية الكندية إعدادها وفقاً لنصوص قانون المراقب العام وقد لآتى التقرير استجابة جيدة من قبل الشعب والمجموعات البيئية .

وأصدر مكتب المراقب العام أيضاً تقرير الأداء الأول . وهذا الأمر هو جزء من المبادرة الحكومية الكندية لتحسين القياس والتقرير عن نتائج إتفاق الأموال العامة .

ويمكن الحصول على التقريرين وعلى المزيد من المعلومات حول المراقب العام لكندا ومفوض البيئة والتنمية المستدامة من خلال الصفحة المحلية لكندا على شبكة الانترنت على العنوان التالي :

www.oag-bvg.gc.ca

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :
Office of the Auditor General , 240 Sparks Street,Ottawa,Ontario K1A OG6, Canada .

شيلى

إصدار التقرير السنوي

في شهر تموز ١٩٩٨ ، قدم المراقب العام لجمهورية شيلى ، السيد ارتورو الوبن ازوكار ، التقرير السنوي عن السنة المالية ١٩٩٧ ، إلى رئيس الجمهورية والبرلمان . وقد تضمن التقرير أهم الملاحظات والمخرجات الرقائية للأعمال المنفذة من قبل مكتب المراقب العام خلال السنة الأخيرة ، وكذلك التوصيات ذات العلاقة . بالإضافة إلى ذلك فقد تناول التقرير قضياباً المطابقة مع القوانين والأنظمة ، والحسابات العامة للأمة ، والقوى العاملة للخدمات العامة ، والأصول العامة والآراء التشريعية .

"مشروع "المكتب المثالي"

منذ عام ١٩٩٧ ، ومكتب المراقب العام يقوم بتنفيذ مشروع لإكساب موظفي المهارات التكنولوجية عالية المستوى والوسائل الازمة لتنفيذ مهامهم . وقد سمي المشروع بمشروع "المكتب المثالي" . وقد نفذ من أجل مساعدة المكتب - كجهاز أعلى للرقابة ، وكمدقق خارجي - على البقاء على اتصال بالتطورات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات التي تحدث في الجهاز التنفيذي للحكومة في شيلى .

وقد صدر التقرير بهدف دعم القانون الرقابي لعام ١٩٩٠ ، الذي يوفر الصلاحية التشريعية لمكتب المراقب العام ، والهدف من تلك المهمة هو إضافة المزيد من الصدقية للتقارير المالية الحكومية ، وتعزيز التحسينات في الإدارة المالية للدوائر الحكومية والهيئات التي تعتبر الحكومة مسؤولة عنها أمام البرلمان . وقد أنجزت المهمة من خلال تدقيق القوائم المالية وتقديق أنظمة الرقابة الإدارية في الحكومة . والتقرير السنوي للمراقب العام بشأن الحسابات الحكومية لم يرمودا، يتضمن الملاحظات الناتجة عن تدقيق القوائم المالية . ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :

Office of the Auditor General , Hemisphere House ,9 Church Street,Hamilton HM 11, Bermuda, e-mail:<auditbda @ ibl. bm>.

البرازيل

الجهاز الأعلى للرقابة ينشيء مدرسة للتدقيق والرقابة الخارجية

أنشأت المحكمة الفدرالية البرازيلية للرقابة مدرسة وطنية ودولية للتدقيق والرقابة الخارجية . وللمدرسة الجديدة هدفين، هما زيادة معرفة موظفي الجهاز الأعلى للرقابة والموظفين الآخرين، واستكمال برامج التدريب والتطوير المقدمة من قبل المركز التدريسي للجهاز الأعلى للرقابة، وذلك تلبية للمتطلبات التدريبية الوطنية والدولية . بالإضافة إلى تلك الأهداف ، فقد نوه الرئيس هوميرو سانتوس مؤسس الجهاز الأعلى للرقابة إلى إمكانية عقد دورات افتتاحية لجميع المهنيين في المجتمع الرقابي ، بهدف تحديد الدور الذي من الممكن أن يلعبه أي مواطن حتى ولو بشكل فردي في الرقابة على الإدارة العامة . وأشار الدكتور سانتوس أيضاً إلى أن التركيز سوف يكون على دورات ما بعد التخرج بفترة زمنية من سنة إلى سنتين، بالإضافة إلى الدورات الإلعاشية القصيرة . والدورة التدريبية الأولى التي قدمتها المدرسة سوف تكون مفتوحة للمتحدين باللغة البرتغالية وسوف تستمر لمدة ثلاثة أسابيع وسيشارك فيها ٢٥ مشاركاً . وسوف تتسع المدرسة لما يقرب من ٥٠ شخصاً .

التعاون الثنائي بشأن البيئة

استضافت محكمة الرقابة اثنين من المدققين من مكتب المراقب العام لبيرو خلال الفترة من ٣-١٠ تموز ١٩٩٨ ، كجزء من خطتها النهائية لأعمال الرقابة البيئية المشتركة لمشروع إدارة الغابة، المتعلقة بإنتاج الخشب للاستخدام الصناعي . وقد تمت تلك الزيارة ضمن إطار اتفاقية التعاون ما بين الجهاز الأعلى للرقابة للبرازيل والجهاز الأعلى للرقابة لبيرو والذي اشتمل على تبادل المدققين لمنهجيات ولتقنيات الرقابة وخلال الزيارة تم إعداد مسودة تقرير رقابي ، وأنتجت الفرص للمشاركين لمناقشة أدلة المشروع واستراتيجيات الرقابة البيئية .

التعاون الفنـي مع المـملـكة المـتحـدة

مشروع التعاون الفني الذي استمر لمدة ثلاث سنوات بين المحكمة وحكومة المملكة المتحدة هو الآن قيد الإنجاز، بهدف تطوير خبرات رقابة الأداء في مجال الصحة ، والبيئة ، والتعليم . وعلى وجه التحديد ، سوف يدعم التدريب عملية تدريب موظفي الجهاز الأعلى للرقابة ، وتطوير الأدلة والإرشادات حول رقابة الأداء وقياس الأداء في ثلاثة مجالات قطاعية .

إيرادات ونفقات الحكومة . والنتيجة العامة التي تم التوصل إليها هي أن الموازنة المركزية لعام ١٩٩٧ قد نفذت بنجاح وحققت أهداف الموازنة التي تم الموافقة عليها من قبل البرلمان .

إلا انه في الوقت ذاته ، أبرز التقرير عدد من المشاكل الهامة التي تم اكتشافها . فبعض الدوائر على سبيل المثال لم تلتزم بدقة بقوانين الضريبة والقوانين المالية ذات العلاقة، كما أن إدارة بعض الهيئات الخاضعة للرقابة لإيراداتها ونفقاتها لا تتفق والمعايير الموجودة . وفي حالات أخرى ، لم تكن النفقات والإيرادات التي تم الإفصاح عنها موثقة ، وبعض الجهات الرقابية فشلت في جمع وتحصيل الإيرادات المخطط لها في الموازنة . وفي بعض الدوائر والماراكز حدث فقدان لبعض الإيرادات المركزية عندما ألغت بعض الدوائر أو خفضت الضرائب المطلوبة من خلال التحايل على القانون . وقد مارس مكتب الرقابة الوطنية الصيني صلاحياته الجزائية بناء على تلك المخرجات ، وتبنت الجهات الخاضعة للرقابة والسلطات الأخرى إجراءات وإصلاحات علاجية ملائمة .

ومع ذلك ، ومكتب الرقابة الوطنية الصيني يقوم بتطوير علاقات تعاون مع الأجهزة العليا للرقابة في جميع أنحاء العالم ووقع اتفاقيات تعاون مهنية مع ما يزيد عن ١٢ جهاز أعلى للرقابة . وفي كل سنة يتلقى مكتب الرقابة الوطني العديد من الوفود الدولية ، ويرسل موظفيه إلى دول ما وراء البحار للحصول على فهم أفضل للاتجاهات والتطورات الحديثة في مجال التدقيق . وقد تأكّد الالتزام الدولي للمكتب الوطني للرقابة أيضًا عندما استضافت الصين المؤتمر الخامس للأوسوسي ، ومرة أخرى في الشهر الماضي عندما استضافت اجتماع المجلس التنفيذي السادس والعشرين في بكين . ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :

National Audit Office of the People's Republic of China ,
1 Beiluyuan Zhanlan Road, Xicheng District ,Beijing
100830, China.

كوستاريكا

تحديث الجهاز الأعلى للرقابة

بدأ مكتب المراقب العام لكوستاريكا بتنفيذ عدد من مبادرات التحديث وذلك ضمن إطار جهوده المتصلة لتغيير دور التنظيمي للحكومة . وقد أدّت عملية التحديث فرقاً رقابياً متعددة التخصصات العلمية كوسيلة لاستجابة أكثر كفاءة وفعالية للأعمال الرقابية التي تزداد تقدماً ، وأدخلت كذلك مفاهيم نتائج البرنامج والمساءلة للعمل اليومي . بالإضافة إلى ذلك فقد أضيفت قطاعات أخرى جديدة إلى برنامج العمل المنفذ من قبل المكتب . والتكنولوجيا والتدريب هي أيضاً جوانب جديدة من جوانب التحديث . ويأمل المكتب أن تشهد جوانب التحديث تلك في تطوير عمل المكتب وبذلك تزيد ثقة مواطني الدولة بمقدرة المكتب على التغلب على التحديات التي تواجهه . ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :

Contraloria General de la Republica, Apartado Postal
1179,1000 San Jose, Costa Rica.

الدنمارك

اجتماع الأجهزة العليا للرقابة لدول أوروبا الشمالية خلال الفترة من ٢٤-٢٦ أغسطس ١٩٩٨ ، استضاف المكتب الوطني للرقابة للدنمارك الاجتماع السنوي لرؤساء الأجهزة العليا للرقابة للدول

والهدف من هذا المشروع هو تزويد مكتب المراقب العام بالمهارات والتكنولوجيا المطلوبة لتنفيذ أعمال رقابية منتظمة ، ومنتظمة ، وواسعة ، ومنفذة ضمن الوقت المحدد ، لما يزيد عن ألف دائرة حكومية في الحكومة الشيلية ، والتي تمثل بتعبير كمي ما يقرب من ثلث الناتج المحلي الإجمالي . بالإضافة إلى ذلك ، يقوم المكتب بتدقيق البيانات المالية المقدمة من قبل الجهات المسؤولة عن تنفيذ المشروعات التي يتعاون في تمويلها كل من البنك الدولي وبين التنمية الأمريكية .

وبموجب هذا المشروع ، تم تزويد المدققين بحواسيب صغيرة تمكنهم من الاتصال بانظمة شبكة الحاسوب في الجهات الخاضعة للرقابة ، وتمكنهم بعدها لذلك من العمل بشكل مستقل والبقاء على اتصال مستمر مع مكتب المراقب العام . وبهذه الطريقة يمكنهم الدخول على قاعدة البيانات المطلوبة لتنفيذ أعمالهم بما في ذلك قاعدة البيانات التشريعية والقانونية ، وقاعدة بيانات الأنظمة المحاسبية ، وقاعدة بيانات معالجة الوثائق ، وقاعدة بيانات التقارير الرقابية ، وقواعد البيانات الأخرى الهامة للأغراض الرقابية . بالإضافة إلى ذلك ، فإن المشروع يسير نحو إيجاد شبكة للبرامج المتعلقة بالمعايير الرقابية والمعايير الفنية ذات العلاقة والتي ستسمح للمدققين باستخدام البريد الإلكتروني للاتصال برؤساء الدوائر ذات العلاقة ووحدات الدعم ، مما سيسهل تنسيق العمل الميداني والحصول على معالجة سريعة للبيانات .

ولضمان الاستخدام الأمثل لمعدات وأنظمة الكمبيوتر ، فقد تم تصميم برنامج تدريبي لتزويد فريق العمل الميداني بالمهارات الضرورية لتحقيق أفضل أداء ممكن . أما الأنظمة الأخرى للتدقيق بواسطة الكمبيوتر فقد صممت من أجل تطبيق المعايير الإحصائية وإجراءات اختيار الصفة من أجل تحليل أعمق ، وتخفيف الوقت المستهلك في تنفيذ المهام في الميدان . والغاية من وراء إرساء تلك الشبكة هو تسريع المهام الرقابية والحصول على تقارير في الوقت المناسب ، من أجل توفير عمل ميداني ذو نوعية عالية ، كل ذلك ضمن إطار عملية تحديث الإدارة العامة . ولا يزال هذا المشروع في مرحلة الأولية ، خاصة وأن الموارد والوسائل المتوفرة لدى المكتب لا تكفي لتلبية جميع متطلبات معالجة البيانات التي تحتاج إليها أنشطة التدقيق الميداني . والهدف من ذلك الوصول إلى معدل جهاز كمبيوتر لكل مدققين في الميدان في السنوات القادمة ، وبذلك تزيد السرعة والوقت الذي يمكن مكتب المراقب العام من خلاله من تنفيذ مهامه الرقابية .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :

Office of the Comptroller General, Teatinos 56-58,9. Piso,
Santiago de Chile, Republic of Chile.

الصين

إصدار التقرير السنوي

في الخامس والعشرين من حزيران من عام ١٩٩٨ ، قدم المراقب العام السيد لي جينهاو تقرير عمل المكتب لعام ١٩٩٧ حول الرقابة على تنفيذ الموازنة والإيرادات الأخرى للملال العام للحكومة المركزية إلى الجلسة الثالثة للجنة الدائمة للبرلمان . وقد صرّح البرلمان بأنه اعتباراً من شهر تشرين أول ١٩٩٧ حتى نيسان ١٩٩٨ ، قام مكتب الرقابة الوطني لجمهورية الصين الشعبية بالرقابة على تنفيذ الموازنة لعام ١٩٩٧ ، وكذلك

القطاع العام. ويسبق هذا الاجتماع عقد اجتماعات لجنة التدريب والبحث العلمي للاريбواي (ملحوظة من المحرر : سوف تنشر المجلة تقريرا كاملا عن اجتماع الجمعية العمومية للاريبواي خلال عام ١٩٩٩ . ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :
الجهاز المركزي للمحاسبات ، صندوق بريد ١١٧٨٩ ، مدينة نصر ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية .

الاتحاد الأوروبي

محكمة المدققين تحفل بالذكرى السنوية العشرين

صدر في عام ١٩٩٨ كتابا خاصاً بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لإنشاء محكمة المدققين . وتحتوي الكتاب على الكلمات التي أقيمت في الاحتفال الذي أقيم في إحياء تلك الذكرى ، والدراسة التي أعدت من قبل مجموعات درء محكمة الرقابة . وقد تناولت الدراسة الإدارة السليمية لصندوق الضمان الزراعي ، والتمويل الهيكلي ، والمساعدة التنموية ، وكذلك الجزء الثالث من الكتاب المتضمن للنصوص التشريعية المجتمع الأوروبي ، ومعلومات عامة حول المحكمة .

إصدار تقارير خاصة

في السنة الماضية ، أصدرت محكمة المدققين تسعة تقارير رقابية خاصة حول موضوعات مختلفة مثل تطبيق سياسة الاتحاد الأوروبي ، وإجراءات بشأن ثروث المياه ، والاستيراد ضمن الاتحاد الأوروبي بمعدلات مخفضة من الضرائب ، والتصرف بمنتجات الحليب النمساوي ، والجبنية السويسرية ، و إعادة الإشارة في يوغسلافيا السابقة ، وتقييم الموارد الخاصة بالمجتمع الأوروبي بناء على ضرورة القيمة المضافة ، و برنامج مساعدات تنمية المجتمع المتعلقة بجنوب إفريقيا ، والدائنون المفوضية المسؤولة عن مكافحة الفساد ، وخاصة اتحاد تيسق مكافحة الفساد (UCLAF) ، ونفقات وعلوات أعضاء البرلمان الأوروبي .

التسهيلات المتوفرة على الانترنت

منذ شهر نيسان ١٩٩٨ ، وجميع شرارات المحكمة يتم توفيرها في إحدى عشر لغة رسمية على صفحاتها المحلية (<http://www.eca.eu.int>) في نفس اليوم الذي تصدر به في المجلة الرسمية للإتحادات الأوروبية . وقد صدرت صفحاتها المحلية على شبكة الانترنت باللغات التالية : الهولندية ، والإنجليزية ، والفرنسية ، والألمانية ، والبرتغالية ، والإسبانية . ويمكن الاتصال بالمحكمة للحصول على آية معلومات أو توثيق من خلال الاتصال على البريد الإلكتروني على العنوان التالي :

<eraud@eca.eu.int>.

التعاون الإقليمي

خلال الفترة من ٢٦-٢٧ آذار ١٩٩٨ ، عقدت الأجهزة العليا للرقابة لدى دول جنوب ووسط أوروبا اجتماعاً في وارسو ، استضافه من قبل مجلس الرقابة الأعلى البولندي . وقد حضر الاجتماع ممثليون عن الأجهزة العليا للرقابة لاثنتي عشر دولة . وقد مثل الجمعية الأوروبية المراقب العام للعلاقات الخارجية ، ونائب المراقب العام للرقابة المالية ووفد من برنامج الفار / سيفما .

وأكّد الرؤساء على أهمية مواصلة تعاونهم، موجّين اهتمامهم على الإعداد المؤسسي للجهاز الأعلى للرقابة للعضوية المستقبلية . وقد نوهوا بأهمية

الاسكتنافية . وقد عقد الاجتماع في كوبنهاغن ، وحضره عدد من المراقبين العاملين لكل من أيسلندا ، والنرويج ، والسويد والدنمارك . وشارك في هذا الاجتماع لأول مرة أعضاء من الجهاز الأعلى للرقابة لجذور الفارو ، وأعضاء من الفرع التنفيذي للحكم الذاتي لما وراء البحار في الدنمارك .

أما الموضوعات المهنية المدرجة على جدول أعمال الاجتماع فقد اشتملت على ملخصات لموضوعات ذات اهتمام مشترك لكل من الانتوساي ، والإيروساي ، والاتحاد الأوروبي ، EFTA ، EEC ، ودول الطليق . بالإضافة إلى ذلك، فقد تمت مناقشة بعض الموضوعات مثل التعاون ما بين الدول الاسكتنافية ، والتطوير الإداري ، والقضايا الرقابية الراهنة . ومن بين النتائج التي أسفر عنها الاجتماع عقد اتفاقية بين الدول الاسكتنافية بشأن انتداب موظفين . وقد استهل الاجتماع بحفل استقبال في سكرتارية مجلس الدول الاسكتنافية ، واختتم برحلة قصيرة إلى النفق البحري الذي يجري العمل به لربط الدنمارك بالسويد . وتعقد الندوات الاسكتنافية لجميع الدول الاسكتنافية وتتناول بعض الموضوعات مثل رقابة الأداء ، والرقابة المالية ، والرقابة على التشغيل الإلكتروني للبيانات ، وإدارة الموارد البشرية . وقد وفرت تلك الاجتماعات بيئة ملائمة لتبادل الخبرات و خلال اجتماع كوبنهagan تم تبني خطة اجتماعات الدول الاسكتنافية لعام ٢٠٠٢ .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :

National Audit Office , St. Kongensgade 45, 1264 Copenhagen, Denmark.

مصر

تعديل قانون الجهاز الأعلى للرقابة

تم تعديل القانون الذي يحكم عمل الجهاز المركزي للمحاسبات في مصر وذلك اعتباراً من ١١ حزيران ١٩٩٨ ، وقد منحت تلك التعديلات الجهاز المركزي للمحاسبات مسؤوليات جديدة وهامة ، وضمنت لـه استقلاليته، وينص القانون المعديل على أن الجهاز المركزي للمحاسبات هو جهاز مستقل يرتبط برئيس الجمهورية، وهدفه الرئيسي هو التدقيق وإجراء الرقابة على الأموال العامة ، والمرافق، وموازنة الدولة . ويساعد الجهاز المركزي للمحاسبات أيضاً مجلس الشعب في دوره الرقابي – وتبعاً لذلك فهو يقدم تقاريره ومحرّجاته الرقابية إلى رئيس الجمهورية ، ومجلس الشعب ، والهيئات الأخرى المعنية . وقد رسم القانون المعديل استقلالية الجهاز المركزي للمحاسبات من خلال النص على أن رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات يعين بمرسوم رئاسي لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد ، ولا يجوز اعفاءه من منصبه ويكون قبول استقلاليته بقرار من رئيس الجمهورية .

الاجتماع السادس عشر للجمعية العمومية للاريبواي

بتصور هذا العدد من هذه المجلة يكون الجهاز المركزي للمحاسبات قد استكمل خططه لاستئناف الاجتماع السادس للجمعية العمومية للاريبواي ، الذي سيعقد في القاهرة خلال الفترة من ٢٩ أيلول إلى ٤ تشرين أول ١٩٩٨ . والموضوعات المدرجة في جدول الأعمال هي : دور الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة في تحقيق كفاءة التنظيم في الإدارة المالية العامة ، ودور الأجهزة العليا للرقابة والجهات الأخرى تجاه المخالفات المالية ، وكذلك دور الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة في الرقابة على خصخصة

الإجراءات التصحيحية كرد على تلك المخرجات . وقد تم تضمين الحالات التي تم الإبلاغ بشأنها في التقرير وتمت معالجتها بطرق مختلفة . على سبيل المثال ، كان إصدار التقرير مثيراً للاهتمام الشعبي مما أدى إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية من قبل السلطات ذات العلاقة . وفي حالات أخرى فرضاً عقوبات من قبل المحكمة أو من خلال الهيئات القضائية الأخرى .

بالإضافة إلى ذلك، فقد ناقش التقرير السنوي أنشطة المحكمة خلال عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ ورأيها بشأن المؤسسات العامة الوطنية والهيئات الأخرى التي تقوم بإجراء الرقابة عليها . وتم تضمين الردود من مدراء ووزراء تلك الهيئات في نهاية كل فصل . وقد بين التقرير أيضاً الفرق بين إجراءات المحاسبة وإجراءات المراقبة ، والمؤسسات الحكومية والعاملات الحكومية والحماية الاجتماعية ، والمؤسسات الحكومية والشركات الخاصة . وتضمن التقرير أيضاً الإجراءات التي تم اتخاذها بناء على النتائج الرقابية السابقة .

المانيا

إعادة هيكلة نظام الرقابة على المستوى الفدرالي والحكومي
حضرت الهيكلة العامة للرقابة في ألمانيا على المستوى الفدرالي والحكومي إلى تغييرات جوهرية، بهدف زيادة الكفاءة والفعالية وتعزيز استقلالية نظم الرقابة الحكومي . وقبل تنفيذ إعادة الهيكلة، كانت الوظائف الرقابية في معظم المقاطعات الفدرالية والتي كان يتبعها من قبل المحاكم الرقابية الحكومية ذات العلاقة تعد وتدعم من قبل أجهزة رقابة مسبقة . وتلك الأجهزة كانت تخضع للإرشاد الفني لمحامي الرقابة الحكومية ، ولكنها كانت مدمرة من الناحية التنظيمية ضمن المكاتب التي يتبعون إليها إجراء الرقابة عليها . وفي المقاطعات الفدرالية الأخرى تقوم المحاكم الرقابية الحكومية بشكل تقليدي أما بتنفيذ مهامهم كاملة باستخدام مواردهم الخاصة أو أنهm يقومون بتفويض بعض المهام الخاصة إلى مكتب رقابية فرعية . وعلى مر السنوات القليلة الماضية ازداد عدد المقاطعات التي تقوم بتطبيق تلك الهيكلة الجديدة . وأخيراً وعلى المستوى الفدرالي ، فقد تمت إعادة هيكلة الرقابة الحكومية في عام ١٩٩٧ ، وحققت فعالية في عام ١٩٩٨ .

وبنتيجة لذلك ، فقد تم حل مكاتب الرقابة المسبقة وتم إنشاء شبكة جديدة من تسمة مكتب رقابية إقليمية فدرالية . وتم ربط تلك المكاتب بمحكمة الرقابة الفدرالية (Bundesrechnungshof) ، وتقرب هذه المكاتب بدعم واستكمال المهام الرقابية الفدرالية . وتعمل المكاتب الإقليمية بشكل وثيق مع محكمة الرقابة الفدرالية ، وتحتل نفس الصالحيات التي تمتلكها محكمة الرقابة الفدرالية إزاء الأجهزة العليا للرقابة . وعندما يتم تعيئة جميع الوظائف ، سوف يكون هناك حوالي مائة موظف في كل مكتب رقابي إقليمي . وكان من نتائج إعادة الهيكلة أن أصبح نظام الرقابة الحكومي الألماني أكثر كفاءة وفعالية . وسوف تتمكن شبكة المكاتب الجديدة المدققين من تحويل التركيز الرقابي من الحالات المنفردة نحو أوجه تصور هيكلية أساسية في مختلف النواحي الرقابية . بالإضافة إلى ذلك ، فإن استقلالية الرقابة الحكومية سوف تتعزز من خلال خلق مسافة جغرافية ملائمة بين المدققين والهيئات الخاضعة للرقابة .

أن أبجاد النظم الجديد كان إنجازاً واضحاً في المساعدة على تسهيل إجراءات الحكومة . وعلى المستوى الفدرالي ، فقد تم حل ٧٥ مكتب من

التعاون في مجال التدقيق ، نظراً للحاجة ضمن إطار العضوية المستقبلية إلى إيجاد مراقبة ملائمة على جميع المستويات ، خاصة وأن أموال المجتمع الأوروبي سوف تدار تدريجياً من قبل الإدارات الوطنية في دول شرق ووسط أوروبا . وأخيراً، فقد أعلن الرؤساء بأنه من الملائم تحديد الهيكلة التنظيمية التي تساعده في تنفيذ الأنشطة المختلفة . ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :

European Court of Auditors , Department of External Relations, 12 Rue Alcide de Gasperi,L-1615 Luxembourg (fax: 352-43-98-4630).

فيجي

التقرير السنوي

قدم المراقب العام لفيجي السيد ميشيل جاكوبس مؤخراً تقريراً كجزء من برنامج التقارير الأكثر سرعة إلى البرلمان الفيجي حول قضايا ذات اهتمام خاص . وقد أشار التقرير إلى ضرورة الإسراع في التعامل مع مشكلة الكمبيوتر في عام ٢٠٠٠ ووضع خطط استثنىات منتظمة لردود القطاع العام . وقدم أيضاً نتائج الجهد المشتركة من قبل السلطات البلدية والمحلية من أجل تحديث حساباتهم . وبالنسبة للعديد من السلطات المحلية فقد كان من الممكن إنهاء حسابات الفترة من عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٩٥ . أما الحسابات الأخرى فقد حدثت لعام ١٩٩٦ أو ١٩٩٧ . وقد أكد التقرير على أهمية التعامل مع المتأخرات المتعلقة من الإيرادات على أساس مدة محددة . وفيما يتعلق بالعديد من المخرجات بشأن الرقابة على الإنفاق العام فقد قدمت توصيات بشأن تحسينات محددة في الرقابة وان يأخذ الوزراء تقرير لجنة الحسابات العامة بعين الاعتبار في تقييم الأداء السنوي للسكرتariات الدائمة ورؤساء الأدارات .

وقد استضاف الجهاز الأعلى للرقابة الفيجي أيضاً الاحتفال الذي أقيم بمناسبة العيد القضائي الأولي السياسي في شهر أيلول ، تبعته ورشة عمل التخطيط الاستراتيجي لبرنامج منظمة سياسي /مبادرة تنمية الانتساي . انظر صفحة ٢٢ التي تتضمن مقالاً حول تلك الأنشطة . ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :

Office of the Auditor General ,Ratu Sukuna House,Suva,Fiji.

فرنسا

إصدار التقرير السنوي

أصدرت محكمة الحسابات مؤخراً تقريرها السنوي ، الذي عرض المخرجات المستخلصة من ما يزيد عن ٢٠٠٠ عمل رقابي تم تنفيذه . ومن النتائج الأخرى الحديثة لمحكمة تقريراً حول تطبيق التشريع المالي لعام ١٩٩٦ ، والذي صدر في شهر تموز ١٩٩٨ ، وتقرير الضمان الاجتماعي ، الذي صدر في تشرين أول ١٩٩٧ .

والمخرجات المتضمنة في التقرير السنوي تشتمل على أمثلة عن أوجه الضعف في الإدارة ، بما في ذلك المشروعات التي تم تنفيذها دون الاستناد إلى دراسات ، أو دون الاستناد إلى أية دراسات ، وسوء استعمال الامتيازات من قبل كبار مسؤولي السلطات العامة والهيئات ، وعدم تطبيق الإجراءات المازمة ، وزيادة تعدد بعض الأنظمة وعدم تطبيقها بشكل ملائم . والمحكمة ما زالت ملتزمة بتوسيع جهودها الرامية إلى متابعة

إجراءات مراجعات نظيرة

وتحتفل التقرير السنوي لعام ١٩٩٧ أيضاً مراجعة نظيرة تم إجراءها من قبل مكتب الرقابة الأيسلندي . وضمن إطار الاستمرار في تبادل الخبرات والممارسات المهنية مع مكتب الرقابة الوطني للمملكة المتحدة (NAO) ، فقد طلب المراقب العام لـ أيسلندا من المكتب الوطني للرقابة للمملكة المتحدة للقيام بتنفيذ مراجعة نظيرة لمكتبه . وقد قبل المقترن ، وضمنه نتائج المراجعة في تقرير عام ١٩٩٧ . وأشار التقرير إلى أن نتائج المراجعة النظيرة في مجلتها كانت إيجابية ، وأن المقتراحات المتضمنة في التقرير كانت مبررة ومفيدة ، وتم تبنيها بشكل سريع من قبل مكتب الرقابة الوطني الأيسلندي خلال الشهر الأخير . ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :

National Audit Office of Iceland, Skulagata 57, IS-150 Reykjavík, Iceland.

الهند

التعاون مع البرازيل

قام وقد مؤلف من خمسة أعضاء من محكمة الرقابة البرازيلية بزيارة إلى الهند خلال الفترة من ١٠-٦ نيسان ١٩٩٨ ، وتم خلال الزيارة تعزيز العلاقات ما بين الأجهزة العليا للرقابة لكلا البلدين . وقد تم توقيع مذكرة تفاهم بين الوزير هوميرو سانتوس ، رئيس محكمة الرقابة البرازيلية ، والسيد ف. ك شنجلو ، المراقب العام للهند . وتتوقع الاتفاقية أن يكون التعاون في أربعة مجالات . جهود مشتركة لتعزيز الدراسات في مجال الرقابة الحكومية ، وتنظيم دورات وندوات للتعليم المهني لموظفي الرقابة ، وتبادل التقارير الرقابية والوثائق والمعلومات المتعلقة بقضايا قانونية معينة ، وتبادل الآراء ووجهات النظر بشأن الأوراق القطرية بالإضافة إلى القضايا الأخرى ذات الاهتمام المشترك على الساحة الدولية .

استضافة الندوات الدولية

قام مركز التدريب الدولي لمكتب المدقق والمراقب العام بتنفيذ البرامج التدريبية الدولية الثلاثة التالية التي اجتذبت ٤٦ مشاركاً من ٢٣ جهازاً على للرقابة : تدقيق أنظمة الرقابة والمحاسبة المالية في الحكومة (٢٩) أيلول - ٧ تشرين ثاني (١٩٩٧) ، التحديات التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة في الرقابة على تكنولوجيا المعلومات (٢٠) تشرين ثاني (١٩٩٨) ، أول (١٩٩٧) ، وتدقيق الوصولات (١٢) كانون ثاني (٢٠- شباط ١٩٩٨) .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :

Office of the Comptroller and Auditor General, 10 Bahadurshah Zafar Marg, New Delhi 110002, India .

إسرائيل

مراقب جديد للدولة

في ٢٦ أيار ١٩٩٨ ، تم انتخاب السيد عاليزار غولبييرغ مراقباً عاماً للدولة من قبل الكنيست خلفاً للسيدة مريم بنبورات التي خدمت في هذا المنصب من عام ١٩٨٨ حتى عام ١٩٩٨ .

مكاتب الرقابة ، وبما أن عدد موظفي الرقابة من الممكן أن ينخفض إلى حد كبير ، فسوف يتم تحقيق وفر بما يقارب من ٥٠ مليون مارك في السنة

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :

Bundesrechnungshof, Berliner Strasse 51, D 60311 Frankfurt, Federal Republic of Germany , fax: 69-49-2176-2470.

هونج كونج

رفع التقارير السنوية إلى المجلس التشريعي

سيتم رفع تقارير رقابيين بخطيط ما يقرب من ٢٠ عملاً رقابياً لمحدود القيمة التقنية إلى المجلس التشريعي في ٣٠ تشرين أول ١٩٩٨ ، وسوف يتم مناقشتها من قبل المجلس في شهر تشرين ثاني . وقد كان من المقرر رفع التقرير الأول في شهر نيسان ١٩٩٨ ، ولكنه أجل لحين الانتهاء من الانتخابات الأولى للمجلس التشريعي منذ الانقلاب الذي حدث في السلطة في تموز ١٩٩٧ . وفي شهر آب ، رفع المجلس ورقة عمل حول نطاق الرقابة الحكومية في منطقة الإدارية الخاصة لهونج كونج . وقد حددت ورقة العمل تلك شهر تشرين أول كموعد لرفع التقرير الأول . ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :

Audit Commission of the Government of Hong Kong, Special Administration Region (HKSAR), 26th Fl., Immigration Tower, 7 Gloucester Road, Wanchai, Hong Kong.

أيسلندا

توسيع الصلاحيات الرقابية للجهاز الأعلى للرقابة

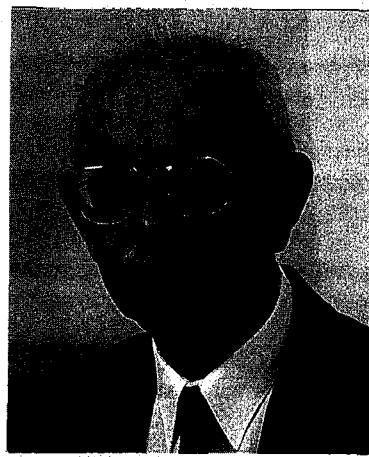
استهل التقرير السنوي لعام ١٩٩٧ لمكتب الرقابة الوطني لـ أيسلندا بالإعلان عن إصدار قانون رقابي جديد اعتباراً من أيار ١٩٩٧ ، والذي يتضمن وصفاً جديداً وكاملاً لدور مكتب الرقابة الوطني لـ أيسلندا ، ويوفر له أيضاً المزيد من الصلاحيات المحددة لتنفيذ أعمال الرقابة البيئية ، المجال الرقابي الجديد الذي ينمو بسرعة .

وأشار التقرير إلى أنه كان هناك في الآونة الأخيرة تركيزاً رقابياً خاصاً على تقييم أعمال الرقابة الداخلية ، وتقييم الأجور مقابل بنود الاستخدام . وقد أظهرت نتائج تلك التحقيقات الخاصة بأن هناك قصوراً في استخدام أنظمة الرقابة الداخلية كأداة إدارية لتحسين النتائج التشغيلية لمؤسسات الدولة . وقد لفت الانتباه إلى تكاليف الأجرة مقابل عدد أيام تعييب العامل المسجلة في ما يزيد عن نصف عدد المؤسسات الخاضعة للرقابة . وبشكل متكرر يقوم مكتب الرقابة الوطني الأيسلندي بتقديم ملاحظاته حول تلك القضايا من خلال تقاريره على مر السنوات .

وقد تم في عام ١٩٩٧ ، استكمال أربعة أعمال حول رقابة الأداء . إثنين منها تعلقاً بالقطاع العام ، حيث تعلق أحدهما بالدواوير الطبية في مكتب التأمين الحكومي ، وخصص الآخر لقضايا الضريبة . وتعلق التقريران الآخرين بـ تدقيق نظام المعلومات الحكومي ، وتم إعداد بيان حول الاتجاهات في نفقات مستشفى ريكجايفيك . وتم أيضاً نشر ثلاث مراجعات بالنيابة عن دواوير الرقابة المالية لمكتب الرقابة الوطني الأيسلندي للرقابة . بالإضافة إلى ذلك ، فقد أعد المكتب العديد من البيانات حول الجوانب المالية والتشريعية للقضايا المختلفة .

وسيقدم إلى مجلس النواب خلال وقت قريب . ويقوم ديوان المحاسبة الأردني حالياً بتصميم صفحته المحلية على الانترنت ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :

ديوان المحاسبة ، صندوق بريد 950334 ، عمان ، الأردن . بريد إلكتروني <Audit-b@amra.nic.gov.jo> .



السيد عاليزار غولديبرغ

كيريباتي

مراقب عام جديد

عين السيد تاكيناوا تاتو مراقبا عاما لجمهورية الكيريباتي من قبل رئيس الجمهورية وذلك في ١ آذار ١٩٩٨ . وقد عمل السيد تاتو كنائب للمراقب العام منذ وفاة المراقب العام السابق السيد نيكيرا مين .

وكمدق متدرس لمدة خمس وعشرون سنة في القطاع العام ، فقد عمل السيد تاتو في جميع دوائر المكتب الوطني للرقابة من خلال عمله المتميز . وشارك في العديد من الدورات والندوات وورش العمل التدريبية لما وراء البحار ، ومثل بلاده في العديد من المؤتمرات . وفي عام ١٩٩٤ ، التحق السيد تاتو بالمعهد القانوني للمحاسبة والتغويل العام في الأمم المتحدة حيث تخرج منه حاصلا على شهادة الدبلوم في تخصص المحاسبة والتدقيق . وكمراقب عام ، يعتبر السيد تاتو مسؤولا عن فحص حسابات جميع الدوائر ، والهيئات ، والسلطات الحكومية . ويقدم التقارير بشأن نتائجه إلى مجلسى البرلمان .

التفعيل المؤسسي

لقد غيرت التعديلات الدستورية التي أقرت من البرلمان مسمى الجهاز الأعلى للرقابة - كيريباتي إلى مسمى مكتب الرقابة الوطنية ، ولقب رئيسه من مدير الرقابة إلى المراقب العام . ومن بين المبادرات التي ستنفذ من أجل تفعيل عمل المكتب قيام المراقب العام بتسيير أنشطة المكتب الوطني للرقابة من الرقابة المالية لتشمل رقابة الأداء ، حيث يعتبر هذا الأمر عاملًا حاسما في تحسين العمل الرقابي لأنه يساعد في تقييم الإدارات المالية والاقتصادية ونظم المعلومات ، ومع ذلك ، فقد أشار المراقب العام إلى أن نجاح تلك الأنشطة سوف يعتمد إلى حد كبير على دعم الحكومة الكامل لقانون الرقابة الذي لا يزال قيد الدراسة . وبهدف القانون الجديد إلى توسيع مهام المراقب العام وفي الوقت نفسه تأكيد استقلاليته ومسؤوليته أمام البرلمان . بالإضافة إلى دور أعلى للجنة الحسابات العامة في علاقتها مع المكتب الوطني للرقابة . ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :

National Audit Office , P.O. Box 63,Tarawa,Republic of Kiribati,fax:68621250 .

كوريا

رئيس جديد لمجلس الرقابة والتفتيش

في شهر آذار ١٩٩٨ ، عين الدكتور سونغ هون هان رئيسا لمجلس الرقابة والتفتيش الكوري . وبتوليه لهذا المنصب أصبح أيضًا عضوا في المجلس التنفيذي للأوساكي .

اليابان

مجلس الرقابة ينشئ صفحة على شبكة الانترنت

أنشأ مجلس الرقابة الياباني صفحة ثنائية اللغة (يابانية / إنجلزية) على الانترنت على العنوان :

<http://www.jbaudit.admix.go.jp/engl/index.htm>.

وتحتوي الصفحة على معلومات حول تاريخ ، وتنظيم ، وصلاحيات المجلس ، بالإضافة إلى معلومات حول الأوساكي .

وتضمنت الصفحة أيضاً محتويات نشرة حديثة للمجلس ، والتقرير الرقابي للمجلس لعام ١٩٩٨ ، وكتيب موجز مؤلف من ٨٠ صفحة ملونة يصف أنشطة المجلس . وقد لخص هذا الكتاب النتائج الرقابية المدونة في التقرير الرقابي السنوي للمجلس لسنة المالية لعام ١٩٩٦ ، والذي رفع إلى مجلس الوزراء في شهر كانون أول ١٩٩٧ . ويتتوفر هناك عدد محدود من النسخ . ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :

Research Division of the Board of Audit via e-mail:<asosai:@ca-mbn-or.jp> , fax:81-3-3592-1807.

الأردن

تطورات جديدة

يقوم ديوان المحاسبة في الأردن باستكمال مشروع تطوير معايير وأدلة التدقيق التواحي الفنية في الرقابة على التشغيل الإلكتروني للبيانات ، والتدقيق باستخدام العينات ، ورقابة الأداء ، والمعايير الحكومية في التدقيق . وقد تم استكمال التقرير السنوي رقم ٦٤ لسنة المالية ١٩٩٧

وبموجب تلك التعديلات التي تمت على الدستور ، عين السيد جوزيف جاليا المدير العام في وزارة المالية سابقا ، ونائب مدير الرقابة منذ عام ١٩٩٥ مراقبا عاما أول - مالطا في ٣٠ تموز ١٩٩٧ . وتمت المصادقة على تعيين السيد جاليا من قبل جميع أعضاء مجلس النواب . وقد اشتملت التعديلات الجديدة أيضا على تغيير مسمى الجهاز الأعلى للرقابة إلى مسمى مكتب الرقابة الوطني ، وبالنسبة لرؤسائه، فقد أصبح المسمى المراقب العام، ونائب المراقب العام . أما المسؤولين الآخرين في مكتب الرقابة فيتم تعيينهم من قبل المراقب العام وفقا للشروط والحالات التي يحددها .



السيد جوزيف ج. جاليا

وينص التشريع الجديد أيضا على رقابة مردود القيمة النقدية بالإضافة إلى الرقابة المالية . وفي الواقع فهو ينص على المزيد من التأكيد على دور مردود القيمة النقدية ، بالإضافة إلى ذلك ، فقد وسع التشريع نطاق الرقابة (ليس بشكل إلزامي) ليشمل هيئات القطاع العام والسلطات والشركات محدودة المسؤولية باسم حكومية ، إلى جانب الرقابة المالية المعتمدة للدوائر والوزارات الحكومية المركزية . وفي أثناء أخرى من مالطا ، فقد صدر التقرير السنوي الأول لمكتب الرقابة الوطني الجديد لسنة المالية ١٩٩٦ ، وذلك في ١٢ كانون أول ١٩٩٧ .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :
National Audit Office , Notre Dame Ravelin, Floriana, Malta

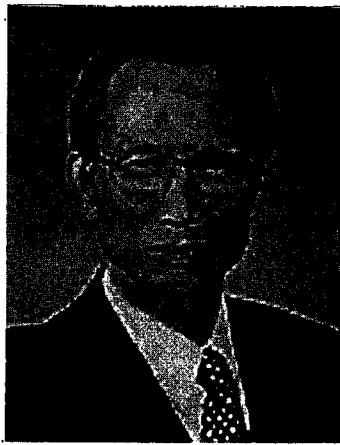
موريشيوس

المراقب العام يرأس لجنة التنمية لجنوب أفريقيا

تم تعيين المراقب العام لموريشيوس مراقبا خارجيا للجنة تنمية جنوب أفريقيا (SACD) ، لينضم بذلك إلى المراقبين العاملين لكل من بوتسوانا ، وانغولا (لفترة ثلاثة سنوات) . وفي الوقت نفسه تم تعيين دولة موريشيوس رئيسا لمجلس المدققين ، وتم عقد جلسة للمجلس في شهر تموز ١٩٩٨ ، وذلك من أجل استكمال جميع الترتيبات الرقابية . وقد دعم لتلك المسئولية الجديدة ، فقد تم انتداب السيدة فيليس تيسى بت غوينج ، نائب المراقب العام لموريشيوس إلى السكرتارية العامة لبرنامنج لجنة التنمية لجنوب أفريقيا لكي ترأس الفريق الرقابي هناك .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي الجديد لمكتب الرقابة لموريشيوس :

Mauritius Audit Office , 14th Floor , Air Mauritius Centre, John Kennedy Street , Port Louis , Mauritius .



الدكتور سونغ هون هان

مارس الدكتور هان القانون لمدة ثلاثين سنة ماضية ، وحديثاً، عمل كأستاذ زائر في كلية الصحافة في جامعة شنغن في سول ، وفي كلية الحقوق في جامعة شونج الوطنية في كونجو والتي منحته درجة الدكتوراه الفخرية في القضاء في عام ١٩٩٥ .

وخلال وظيفته ، عمل الدكتور هان في العديد من قطاعات الخدمة العامة . وكان عضوا في لجنة التحكيم الصحفي ، وللجنة الخاصة بالتحكيم وحل النزاعات المتعلقة بالمطبوعات . وهيئة العفو العام الكورية الدولية ، وللجنة حقوق الإنسان للمجلس الوطني للكائنات في كوريا . ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :

Board of Audit and Inspection, 25-23 Samchung-dong, Seoul 110-706,Korea.

لاتفيا

مبادرات جديدة

تم توسيع صلاحيات مكتب رقابة الدولة لدولة لاتفيا لتشمل صلاحية الرقابة على السلطات الحكومية المحلية . وكان قد تم تعديل قانون الرقابة لعام ١٩٩٦ ، لينص على تلك الصلاحية . وفي ٣ آذار ١٩٩٧ ، بدأت دوائر الرقابة عملها لدى السلطات المحلية .

وفي أثناء أخرى ، أعيد انتخاب السيد رئيس جيرناز لمنصب المراقب العام للسنوات السبع القادمة . وفي آب ١٩٩٨ ، تسلم السيد جيرناز جائزه الدولة الأولى وهي وسام من الدرجة الثالثة . واحتفل مكتب رقابة الدولة أيضا بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لقانونه الرقابي ، والذكرى السنوية الخامسة لتجديده . وواصل مكتب الرقابة إصداره للتقرير السنوي الذي بدأ بإصداره منذ عام ١٩٩٤ ، ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :

The State Audit Office,26 Valdemara Street, Riga,L V 1937, Latvia .

مالطا

تغييرات في التشريع الرقابي

تم توسيع الصلاحيات الرقابية لمكتب رقابة الدولة لجمهورية مالطا ، وتم منحه المزيد من الاستقلالية وذلك من خلال القانونين الذين أقرًا في شهر تموز ١٩٩٧ . فقد جعلت التعديلات التي تمت على الدستور المراقب العام موظفا لدى مجلس النواب ، وأصبح يعين من قبل الرئيس الذي بدوره يتصرف وفقا لقرار يدعم بتصويت ما لا يقل عن ثلثي أعضاء المجلس .

العَرْبُ

صلاحيات جديدة وندوة دولية

نظم المجلس الأعلى للحسابات في المغرب واستضاف ندوة دولية حول دور الأجهزة العليا للرقابة في إجراءات ممارسة السلطة . وقد نظمت الندوة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتحت رعاية الملك الحسن الثاني ، ويني على حقيقة أن مجلس الحسابات قد تم التنصيص عليه بشكل صريح في الدستور الذي تم إقراره بأغلبية أعضاء البرلمان في ١٣ أيلول ١٩٩٦ .

واليهدف الأساسي من عقد هذه الندوة هو الاستفادة من خبرات الأجهزة العليا للرقابة الأخرى في الوقت الذي تم فيه سن قوانين لمواكبة الدور الدستوري الجديد لمجلس الحسابات ، وإنشاء محاكم إقليمية وفقاً لما نص علىه الدستور . وكان من بين المتحدثين البارزين في الندوة السكرتير العام للاتنوسي ، الدكتور فرانس فيدار ، رئيس محكمة الرقابة في التنسا ، ورئيس الاتنوسي ، الدكتور شوقي خاطر رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات في مصر ، والسكرتير العام للاتنوسي السيد إسماعيل العياري، الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات في تونس . وشارك في الندوة أيضاً رؤساء وممثلين لأكثر من عشر جهات أعلى للرقابة من بلجيكا ، وكندا ، والصين ، وفرنسا ، والمغرب ، وهولندا ، والبرتغال ، والملكية العربية السعودية ، والسنغال ، وإسبانيا ، وتركيا ، والمملكة المتحدة .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :
Cour des Comptes, 44 Av. de France , Agdal, B.P 706, Rabat , Morocco >

نيبال

تقديم التقرير السنوي

رفع المراقب العام لنيبال السيد بشنو بإهدار ك.س التقرير السنوي الخامس والثلاثين إلى ملك نيبال في ٢٨ آب ١٩٩٨ ، ووضع على طاولة البرلمان للمناقشة . ويحتوي التقرير على أهم الأعمال الرقابية التي تمت خلال السنة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧ ، وقد احتوى على أربعة أجزاء . الجزء الأول تناول الميزانية الحكومية ، والمحاكم ، والرس المالكي التيسالي ، بالإضافة إلى مجمل ملاحظات المراقب العام . واحتوى الجزء الثاني على نتائج أعمال رقابة الأداء التي نفذت . وتضمن الجزء الثالث تقارير حول الهيئات المستقلة والهيئات المساعدة . وأخيراً فقد تضمن الجزء الرابع البيانات المعتمدة للإيرادات والمخصصات المالية والمعدة لكل بند من بنود الموازنة.

إصدار إرشادات معتمدة

أصدر المراقب العام إرشادات إلى الهيئات الخاضعة للرقابة في نيبال وفقاً لقانون الرقابة لعام ١٩٩١ ، الذي ينص على إصدار الإرشادات التي تضمن النظامية في الحفاظ على سجلات الحسابات ، وإعداد بيانات رقابية، والإفصاح عن المخرجات الرقابية . ويتوقع أن تساعده تلك الإرشادات في ضمان وتعزيز التوافق في أنظمة الإدارة المالية والتقارير المستخدمة من قبل الحكومة .

البرامج التدريبية المشتركة

انضم مكتب الرقابة النبيالي إلى الجهاز الأعلى للرقابة للهند في تنفيذ برنامج تدريبي مشترك للمدققين في نواح مختلفة مثل المعايير الرقابية ، الرقابة على الأشغال العامة ، والمشتريات ، الإيرادات والحسابات المركزية . وقد عمل كبار المسؤولين في مكتب المراقب العام فسي الهند كمحاضرين في هذا البرنامج ، الذي عقد خلال الفترة من ١٦-١١ آب - ١١ يولو ١٩٩٨ ، بمساعدة بعض الموظفين من الجهاز الأعلى للرقابة النبيالي .

وتم التخطيط لبرامج تدريبية أخرى مشتركة للمستقبل .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :

Office of the Auditor General , Barbar Mahal , Kathmandu, Nepal , e-mail: <oagnp @oagnp.mos.com.np>

هولندا

تأكيدات جديدة في تقارير محكمة الرقابة

أبرز التقرير السنوي لمحكمة الرقابة لهولندا ثلاثة نشرات صدرت في علم ١٩٩٧ ، والتي تركز على العلاقة بين الحكومة المركزية والقطاعات شبه الحكومية ، مبيناً جهود التخصيص واللامركزية التي تميز البيئة الرقابية في الوقت الحالي .

ويحل التقرير الأول من بين التقارير الثلاثة يحلل الأعمال الرقابية الجديدة على رقابة الجهات التشريعية المنفذة من خلال مهام تشريعية ممولة بغير إيرادات تشريعية . وقد خلصت هذه التقارير إلى أن المراقبة حتى الآن لم تتمكن الوزراء من التقييم بشكل ملائم مما إذا كانت المهام الرقابية قد حققت أهدافها العامة بشكل كاف أو أنفت الأموال المرتبطة بذلك المراقبة بفعالية . وبناء على ذلك التحليل لتلك الأعمال الرقابية ، فقد خططت محكمة الرقابة لأجراء مشاورات بشأن تطوير إطار عمل تقييمي ملائم للرقابة .

وبين التقرير الثاني بأن كفالات الإنفاق من قبل أطراف ثلاثة تتطابق مع النصوص التشريعية . ومع ذلك ، فقد أشار إلى أن هناك مجالاً للتحسين في إدارة الحكومة للتصرفات المالية ، والمعلومات المتعلقة بالكافاعة والتي على أساسها يتم إنفاق الأموال ، والقيمة الإجمالية للتصرفات المالية ، والمخاطر المالية المرافقة .

إما التقرير الثالث فقد تضمن الجوانب المالية النظامية لمختلف عمليات شبه الشخصية والتي تحتاج إلى الرقابة . ولكنه أشار أيضاً إلى أن المبادئ المحاسبية المستخدمة لم تكن مدرومة بشكل كاف بسبب عدم كفاءة (١) التنسيق والإدارة ، (٢) استخدام المعلومات المالية المتاحة (٣) تطبيق الدروس المستفادة من الخبرات السابقة . ولغايات هذا التدقيق ، قامت محكمة الرقابة بتطوير معايير لعمليات شبه الشخصية ونتائجها . ومع ذلك ، فإن المعلومات حول مدى فائدة تلك المعلومات بالنسبة للشعب لم تكن متوفرة .

ونتيجة لذلك التقارير ، فقد خططت محكمة الرقابة التركيز على الأعمال الرقابية المستقبلية بشأن الكفاءة والفعالية . وعلى حد متخذ القرار على استخدام معلومات البرامج في الرقابة .

وقد أبرز التقرير السنوي حديثاً بارزین في تاريخ محكمة الرقابة . وقد احتفلت المحكمة بالذكرى السنوية الخامسة والخمسين لإنشائها في شهر أيار

عمان

تقدّم في مجال تكنولوجيا المعلومات

حققت هيئة الرقابة المالية للدولة في سلطنة عمان تقدماً هاماً في الستينيات الماضيين في مجال تكنولوجيا المعلومات بهدف تعزيز عملياتها . وقد تمت مراجعة الإستراتيجية في نهاية عام ١٩٩٦ ، مع مزيد من الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات ، بهدف تحقيق أهداف هيئة الرقابة المالية للدولة ، وتحسين عمل المدقق الميداني ، وأئمة العمليات الرقابية والإدارية ، تلك الأهداف التي تعتبر الأهداف الأساسية لاستراتيجية الجديدة . وقد تتم تخصيص موارد مادية وبشرية متبرة لأنشطة المتعلقة بـ تكنولوجيا المعلومات ، وخاصة فيما يتعلق ببناء البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات . لدعم الأنشطة المخططة وتوسيع قاعدة مهارات تكنولوجيا المعلومات . وتبعاً لذلك ، فقد تمت مراجعة الأنظمة ، وتم تحسينها للاستفادة من التقنيات الجديدة . ونتيجة لذلك المبادرة ، فقد أصبح لدى هيئة الرقابة المالية في عمان شبكة اتصال محلية فعالة في مراكزها الرئيسية مع ما يزيد عن خمسين حاسوب شخصي ، بواقع حاسوب لكل مكتب . كما أن الوحدات المقيمة في الواقع الأخرى قد بُرطت مع تلك الشبكة من خلال خطوط مباشرة . وفي منتصف عام ١٩٩٩ ، يجب أن يكون فريق العمل الميداني مزوداً بحواسيب جيب دخول مباشر على الشبكة . إن مثل هذا الدخول المباشر متوفّر الآن لبعض المستخدمين من داخل بيوتهم . ومتوفّر لبعض المستخدمين من خلال الشبكة . وقد أنس موقع الانترنت بشكل متزايد على العنوان التالي : www.sgsa.com لكي يصل إلى المستخدمين الخارجيين .

وتسعى هيئة الرقابة المالية لسلطنة عمان إلى وضع أمثلة للهيئات الخاضعة لرقابتها لإدارة تكنولوجيا المعلومات . وقد ترجمت إستراتيجية تكنولوجيا معلومات ملائمة إلى خطط تفصيلية ، وسياسات ، وإجراءات (بما في ذلك خطة استمرارية عمل تفصيلية) لضمان أنّ أصول معلوماتها وتوفير تكامل محكم للأنظمة . ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :

دائرة تكنولوجيا المعلومات ، هيئة الرقابة المالية لسلطنة عمان ، صندوق بريد 727 ، الرمز البريدي 113 ، مسقط ، سلطنة عمان ، بريد إلكتروني : 968-740264 ، تلفون: sages@gto.net.om ، فاكس: 968 - 737716.

باكستان

عقد برنامج تدريبي دولي

خلال شهر كانون أول ١٩٩٧ وحتى كانون ثاني ١٩٩٨ ، شارك ثمانية عشر مدققاً من كل من أذربيجان ، كازاخستان ، طاجيكستان ، وكيركستان في برنامج تدريبي عقد لمدة ستة أسابيع حول الإدارة المالية العامة في لاهور بباكستان . وقد آدار البرنامج معهد التدريب الرقابي والمحاسبي ، الذي يعتبر جزءاً من إدارة المراقب العام الباكستاني .

ويركز البرنامج على المفاهيم الأساسية للإدارة المالية العامة ، وتحليل وتفسير البيانات المالية ، والتقنيات الرقابية الحديثة ، و Ashton على محاضرات نظرية وزيارات ميدانية لمؤسسات تجارية معينة من القطاع العام والخاص . وفي اختتام البرنامج ، ألقى السيد ظافر علي شاه ، أحد

وانتقالها إلى ميان حديثة في شهر تشرين الثاني . بالإضافة إلى ذلك ، فقد وصف التقرير السنوي للغيرات في التنظيم الداخلي للمحكمة بما في ذلك (١) وضع الشروط لصياغة السياسة الاستراتيجية (٢) نشر الشهادات المتعلقة بأعمالهم الرقابية طوال السنة لتحقيق تنسيق أفضل مع مجلس النواب في البرلمان (٣) تطوير المؤشرات لتوفير المعلومات بشأن تطبيق السياسة . وفي شهر تشرين ثاني ، قامت محكمة الرقابة بإبلاغ الحكومة المركزية بشأن الصالحيات الإضافية التي تحتاج إليها لتنفيذ مهامها الرقابية ، تلك الصالحيات تتضمن المزيد من التوسيع في الرقابة على الهيئات التي تتفق أموالاً عامة وتطبق التشريعات . وتنوّع محكمة الرقابة العمل بشكل وثيق مع الهيئة التشريعية من أجل تطوير الإجراءات المطلوبة ل توفير تلك الصالحيات . وفي عام ١٩٩٧ ، اخذت محكمة الرقابة إجراءات مختلفة لتحسين الاتصال طوال العملية الرقابية ليس فقط مع الحكومة ومجلس النواب ، ولكن أيضاً مع مجلس النواب والهيئات الخاضعة للرقابة .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :
Court of Audit , Lange Voorhout 8 , NL-2514 JK Den Haag , Netherlands .

النرويج

مقترن قانون جديد

طلب البرلمان النرويجي من مكتب المراقب العام للنرويج مراجعة النصوص التشريعية التي تحكم عمل مكتب المراقب العام النرويجي . وقد تم إعداد تقرير داخلي يتضمن مسودة لتشريع جديد ، وتم مناقشته من قبل الهيئة التنظيمية . حالياً ، يتم تنفيذ مهام المراقب العام بموجب نصوص قانون الحسابات الحكومية الصادر في ٨ شباط ١٩١٨ . ومع مرور الستين ، تغيرت وظائف وأولويات مكتب المراقب العام وتغيرت الهيئة التنظيمية نفسها تبعاً لذلك . ولكنه ربما كان ليس بالإمكان تقديم مقترن للقانون الرقابي الجديد أو النظام الرقابي قبل عام ٢٠٠٠ . وقد رفع التقرير السنوي لأنشطة مكتب الرقابة لعام ١٩٩٧ إلى البرلمان النرويجي في شهر نيسان . والتقرير متوفّر باللغة الإنجليزية . ومن الممكن الحصول عليه من خلال الاتصال على الفاكس رقم :

47 22 24 10 01 or e-mail :
riksrevisjonen@riksrevisjonen.no .

نقل سكرتارية مبادرة تنمية الاتنوسي في الوقت المحدد

وأصل مكتب المراقب العام للنرويج استعداداته لاستضافة مبادرة تنمية الاتنوسي في ١ كانون ثاني ٢٠٠١ . وقد تمت مراجعة تنظيم وعمل المبادرة بالتعاون مع مكتب المراقب العام لـ كندا ، المستضيف الحالي للبرنامج . كما أن قضايا الهيئة التشريعية والتمويل المتعلقة بالبرنامج هي الآن قيد البحث . ويوجد هناك حلول مرضية لجميع القضايا . ووفقاً لخطبة التنفيذ فسوف يتم إنشاء السكرتارية الجديدة لمبادرة تنمية الاتنوسي في النرويج في عام ١٩٩٩ . وسوف تعمل بشكل وثيق مع المبادرة في كندا ، الأمر الذي سيتيح المجال لانتقال ميسر من كندا إلى النرويج في نهاية عام ٢٠٠٠ . ويعتمد النقل على موافقة البرلمان النرويجي ، وتبني قرار النقل من قبل أعضاء الاتنوسي خلال مؤتمر الاتنوسي السادس عشر ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :

Office of the Auditor General , Pilestredet 42 , N-0032 Oslo 1 , Norway .

غينيا الجديدة

مراقب عام جديد

تم تعيين السيد مارك م. واني ، MBE مراقبا عاما لجمهورية غينيا الجديدة، ليخلف السيد ماكينا ف. جينو. CBE,KBE . وقد أصبح التعيين ساري المفعول اعتبارا من ١٩ كانون ثاني ١٩٩٨ . قبل تعيينه ، كان السيد واني نائبا للمراقب العام .



السيد مارك. م. واني

وعند تخرجه من جامعة التكنولوجيا في غينيا الجديدة حاملا شهادة المحاسبة ، التحق السيد واني بمكتب المراقب العام وذلك في عام ١٩٨٤ ، وعمل في وظائف مختلفة إلى أن ارتقى إلى وظيفة مساعد المراقب العام . وعمل أيضا كنائب للمراقب العام في عدة مناسبات .

وقد منح بعثة الحصول على درجة الماجستير في الإدارة العامة في استراليا ، والتي حصل عليها بتفوق في عام ١٩٩٣ من جامعة كويزيلاند ، روكيهambton في عام ١٩٩١ ، تخرج من برنامج المدقق الدولي الذي يعقده مكتب المحاسبة العامة للولايات المتحدة الأمريكية لمدة ستة أشهر . وبتسلمه لمهامه الجديدة ، أعلن السيد واني عن دعمه الكامل لأنشطة الأسوسيي والانتوساسي .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :
Office of the Auditor-General, P.O Box 423, Waigani,
National Capital District, Papua New Guinea.

الفلبين

الجهاز الأعلى للرقابة يستضيف ندوة الأسوسيي

استضافت هيئة الرقابة في الفلبين ندوة الأسوسيي حول رقابة الأداء ، وذلك خلال الفترة من ٢٦-٢٠ أيلول ١٩٩٨ في بانبانغا، الفلبين . وقد حضر الندوة ما يزيد عن ٥٠ مسؤولا من ٢٤ دولة من بينها اليابان ، والصين ، والاتحاد الروسي ، وماليزيا ، والهند ، والفلبين . وقد افتتحت الندوة رسميا من قبل رئيس هيئة الرقابة الفلبينية ، السيد سيلسو د. غان غان ، ألقى

أيضا كلمة من قبل السكرتير العام للأسوسيي ، السيد شورو هيكتا . وكان من بين النتائج التي توصلت إليها الندوة ضرورة تطوير المعايير الرقابية من أجل تقييم أداء الحكومة الفلبينية في مجال إنتاج القمح ، وبرامج إعادة تشجير الغابات . وقد اتفق المشاركون على أن مثل تلك المعايير من الممكن أن تكون معايير نموذجية لمشروعات مشابهة لجميع الدول الآسيوية . ومن الناحية المنهجية ، فقد أقرت الندوة الاستراتيجية

أعضاء الجمعية التشريعية الوطنية ، ووزير الدولة للشئون البرلمانية ، كلمة ختامية أمام المشاركين ، وسلمهم شهادات المشاركة .

وكان البرنامج قد نفذ تحت رعاية وزارة الخارجية الباكستانية كجزء من برنامجها الرامي إلى مواصلة تقديم المساعدات لجمهوريات وسط آسيا . ومنذ تأسيس منظمة التعاون الاقتصادي للأجهزة العليا للرقابة لباكستان وجمهوريات وسط آسيا في المنطقة ، والأجهزة العليا للرقابة لباكستان وجمهوريات وسط آسيا تسعى إلى تدعيم العلاقات المهنية الوثيقة عن طريق تبادل الخبرات والمعرف من خلال برنامج المساعدات الفنية والجهود التعاونية الأخرى .

وسوف يقدم الجهاز الأعلى للرقابة في باكستان البرامج الدولية التالية في عام ١٩٩٩-١٩٩٨ : برنامج متقدم في الإدارة المالية ، خلال الفترة من ١٦ تشرين ثاني - ١٢ كانون أول ١٩٩٨ ، تقييم أنظمة الرقابة الداخلية والاعتماد عليها ، ٧ كانون أول ١٢-١١ كانون أول ١٩٩٨ ، البرنامج التدريسي المكثف في رقابة الأداء ، ١ شباط - ١٧ نيسان ١٩٩٩ . ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :

Director General/ International Relations, General's Auditor Office ,Constitution Avenue, Islamabad, Pakistan, Phone:92-51-9221951,e-mail:jahan@isp.compol.com, Fax:92-51-9224085.

بنما

تحقيق تقدم في مجال أنظمة الرقابة المالية المدمجة

حقق مكتب المراقب العام لجمهورية بنما تقدما كبيرا في مجال تنفيذ نظام الإدارة المالية المدمج لبنما SIAFRA ، المؤلف من قاعدة بيانات عريضة تدمج المعلومات المالية والموازنة لدولة بنما ، وتوحد المعلومات ، وتنتج البيانات المالية .

هذا النظام ، بشكله الهندسي ، يستخدم معايير واضحة لـ الامرکزية واللاتركيزية ، وتحديد تاريخ السجلات ، والشفافية بالإضافة إلى عدة أمور أخرى . ويحتوي أيضا على قاعدة معارف يتم تصميمها من خلال تحديد القياسات لجميع المعاملات المنفذة في الإدارة العامة لبنما . ومن خلال تنفيذ هذا النظام ، يصبح بالإمكان الأخذ بعين الاعتبار جميع مدخلات الحسابات المطلوبة لكل حالة ، مما يسهل عمل النظام .

وحاليًا يتم استخدام هذا النظام في وزارة المالية ، ووزارة التخطيط الاقتصادي والسياسة ، ومكتب المراقب العام ، ووزارة التجارة والصناعة ، ومحكمة العدل العليا . والمؤسسات الثلاثة الأولى هي المؤسسات الرائدة في تنفيذ هذه العملية .

ويعرض نظام (SIAPA) برامج كمبيوتر في المجالات التالية : الموازنة ، والمحاسبة ، والدين العام ، والخزينة ، ويساعد في الوصول السريع إلى المعلومات المتعلقة بأغراض رقابية ومحاسبية . ويشتمل تنفيذه على العديد من المستويات المختلفة التي تعتمد على درجة تعدد المؤسسة . ويتوقع الانتهاء من عملية التنفيذ في الحكومة المركزية خلال الربع الأول من عام ١٩٩٩ . ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :

Office of the Comptroller General, Av. Balboa y Av. Federico Boit, Apartado 5213, Zona 5, Ciudad de Panama, Panama, fax:507-269-0094.

ال الخاصة الذين سيشاركم هذه المهمة الجديدة من خلال تقديم تقييمات وتصورات المكتب .

وخلال الأشهر العشر الأولى لتوليه المنصب ، إجتماع المراقب العام السيد مانويل دياز سلданا مع رؤساء ثلاثة فروع في الحكومة ، وهم رئيس مجلس النواب والشيوخ ، ورئيس المحكمة العليا . كما التقى أيضاً مع ثلاثة محافظين سابقين ، وقيادات ثلاثة أحزاب سياسية ، ومدراء ادارات حكومية بالإضافة إلى شخصيات أخرى . وقام أيضاً بزيارة إلى ٧٨ بلدة في مختلف أنحاء الكونمويلث، حيث إجتمع مع مماليق ومسؤولي ورؤساء تلك البلديات وألقى كلمات أمامهم . ورعى أيضاً برنامجاً تدريبياً للمدققين الداخليين ، وموظفي المالية ، والموظفين العاملين الآخرين .

وفي القطاع الخاص ، تبادل المراقب العام وجهات النظر مع الجهات المهنية حول كيفية اجتثاث الفساد عن طريق المكافحة . واجتمع أيضاً مع رئيس جامعة بورتوريكو ، وتحدث مع رؤساء الجامعات الأخرى في محاولة لتشجيعهم على المشاركة في تصميم برامج حول أخلاقيات الوظيفة الحكومية . ومن أقوال المراقب العام ، السيد دياز سلданا "إذا ما أدرك مسؤولو الحكومة وفهموا دورنا الرقابي ، وعرفوا ما هو مطلوب منهم ، عندئذ لا يصبح هنالك لهم أي عذر لعدم قيامهم بواجبهم على أكمل وجه" ، ويصبح وجودنا بينهم أمر مرحب به في معظم الأحيان .

إصدار التقرير الرقابي

أصدر مكتب المراقب العام تقريره السنوي للسنة المنتهية في حزيران ١٩٩٧ ، مستخدماً صيغة جديدة ، وقد تم إصداره لأول مرة خلال ستة أشهر بعد انتهاء السنة المالية . واحتوى التقرير على حساب شامل للنتائج التشغيلية للمكتب ، وتفاصيل حول البيانات المالية مع تقرير مستقل .

ويتوفر التقرير على صفحة المراقب العام على العنوان التالي
www.ocpr.gov.pr .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :
Office of the Comptroller, P.O Box 366069, San Juan , Puerto Rico 00919.

روسيا

التقرير السنوي لعام ١٩٩٧

رفعت هيئة الحسابات للإتحاد الروسي تقريرها السنوي لعام ١٩٩٧ إلى البرلمان . وقد أبرز التقرير النتائج الرقابية الهامة لـ ٤٧٥ عمل رقابي تم تنفيذها في ما يزيد عن ٢٠٠٠ وزارة حكومية، وادارة ، وهيئة أخرى ، خلال السنة . بالإضافة إلى ذلك ، فقد قامت هيئة الرقابة بتقديم فحوصات متخصصة ، وقدمت آراء رقابية حول ٤٠ مسودة تشريعية ، وقوانين تشريعية أخرى بشأن قضايا الموازنة ، والقضايا المالية المطروحة للمناقشة من قبل البرلمان . وأعدت كذلك ما يزيد عن ٣٠٠ دراسة تحليلية .

وبناءً على نتائج التدقيق ، فقد أعدت هيئة الرقابة للمؤسسات الخاضعة للرقابة ما يقرب من ٦٠٨ توصية خاصة بمعالجة المخالفات ، وتحسين العمليات . بما في ذلك التعويضات للدولة عن الأضرار التي لحقت بها والإجراءات التي اتخذت بحق المسؤولين المرتكبين ل تلك المخالفات . وفي عام ١٩٩٧ ، مارست الهيئة حقها في إصدار الأوامر التقويضية لـ ثلاث عشرة هيئة خضعت للرقابة، من أجل معالجة المخالفات المبلغ عنها في الأعمال ، والأنشطة المالية ، والتجارية ، والأنشطة الأخرى والتي سبب ضرراً مباشراً للدولة . وقد أحيلت نتائج التحقيق لـ ٧٦ حالة إلى المدعى

المستخدم من قبل مبادرة تنمية الانتساوي ، وهي منهجية التدريب من خلال تبادل التعليم والخبرات .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :
Commission on Audit , Commonwealth Avenue, Quezon City 1119,Philippines .

البرتغال

تشريع رقابي جديد

في شهر آب ١٩٩٧ ، أقرت الهيئة التشريعية لجمهورية البرتغال قانوناً جديداً يتعلق بنظام وصلاحيات محكمة المدققين للبرتغال . وقد اعتبر القانون المحكمة كهيئة رقابية خارجية للتمويل العام في ظرف حاسم من الحياة الاقتصادية والمالية للدولة ، حيث تستعد البرتغال للدخول في المرحلة الثالثة من عضوية الاتحاد الاقتصادي التنجي وتبني العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) .

وبموجب القانون الجديد ، تم توسيع صلاحيات محكمة الرقابة إلى بعد من نطاق الرقابة القانونية لتشمل تقييمات للإدارة المالية من حيث الاقتصاد والكفاءة والفعالية . ومنحت المحكمة أيضاً صلاحيات تقديم التوصيات للهيئة التشريعية أو الحكومة بشأن تحسين الإدارة ومعالجة أوجه القصور التنظيمية والتشغيلية بالتعاون مع الوزارات والدوائر .

وتقوم المحكمة بإعداد تقارير سنوية بشأن الحسابات العامة للدولة ، بما في ذلك التأمين الاجتماعي . وتغطي تلك التقارير نتائج الأعمال الرقابية المفيدة في جميع مجالات خدمات الدولة ومناطق الحكم الذاتي ، والسلطات المحلية ومؤسساتها ، والاتحادات ، ومحافظات العاصمة ، والمؤسسات العامة . وقد اتسع نطاق الرقابة للمحكمة أيضاً ليشمل أيضاً الشركات العامة ، والشركات المملوكة من قبل الحكومة ، والشركات الخاصة الأخرى التي تدير أمولاً خاصة ، وأعمال الشخصية .

وفي عام ١٩٩٨ ، واحتفاء بالذكرى الخامسة لإكتشاف الممر البحري إلى الهند ، كان للمحكمة : رف استضافة اجتماع المجلس التنفيذي لليوروسي ، تبعته ندوة ليبزيو - اليوروسي ١٩٩٨ . وقد ركزت الندوة على موضوع استقلالية الأجهزة العليا للرقابة والعلاقات مع السلطات التشريعية ، والتنفيذية ، والقضائية . وخلاصت مشاروات الندوة إلى الخروج ببيان ليبزيو ، وشكلت تلك المشاورات القاعدة لمناقشات قادمة خلال مؤتمر اليوروسي الذي سيعقد في باريس خلال عام ١٩٩٩ . وحضر الندوة ما يزيد عن ١٠٠ مشارك من ٣٤ مؤسسة رقابية أوروبية . وأتيحت لهم الفرصة أيضاً لزيارة المعرض التجاري الدولي لعام ١٩٩٨ ، المقام في ليبزيو . ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :

Court of Accounts,Av. Barbosa du Bocage 61, 1050-189 Lisboa, Portugal, e-mail: <dg.tcontas@mail.telpac.pt>.

بورتوريكو

المراقب العام يؤكد على ضرورة مكافحة الفساد

لقد أكد مكتب المراقب العام لبورتوريكو دوره الرقابي من خلال إضافة بعد آخر في مكافحة الفساد في القطاع العام لبورتوريكو والذي لخصه في كلمة "مكافحة" . والهدف من تنفيذ إستراتيجية مكافحة الفساد هو إدخال المراقب العام نفسه في مواجهة مباشرة مع القادة السياسيين ، ومسؤولي الحكومة على المستوى المحلي ومستوى الدولة ، ومعلمي ومسؤولي المؤسسات

العلم لاتخاذ المزيد من الإجراءات حيالها . وقد بين التقرير بأن الور
المتحقق نتيجة للأعمال الرقابية التي نفذتها هيئة الرقابة قد تجاوز أربعة
بلايين روبل .

عقد ندوة دولية

تم عقد ندوة دولية حول العلاقة بين مؤسسات الرقابة الحكومية الفدرالية
والمحلية والإقليمية ، وقد نظمت الندوة من قبل مجلس الحسابات في
موسكو . وشارك فيها رؤساء الأجهزة العليا للرقابة، وكبار المسؤولين
الآخرين الذين ناقشوا القضايا المنهجية والتشريعية لتلك العلاقة . بالإضافة
إلى التعاون في تنفيذ الأعمال الرقابية وتعيين الموظفين وتدريبهم . وكان
من بين المتحدثين البارزين الدكتور هيدا فون ويدل ، رئيس محكمة التدقيق
الفدرالية في ألمانيا ، والسيد جاريل ميغنوت ، رئيس محكمة التدقيق
الإقليمية في فرنسا ، ومستضيف الندوة ورئيس مجلس الحسابات الروسية
الدكتور كاتشيم كارماكو .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :

Accounts Chamber of the Russian Federation , ul.
Giljarovskogo 31, bld . 1.129090 Moscow, Russian
Federation .

سانت فينسنت وجرينادينز

مراقب عام جديد

تم تعيين السيدة سيسيلي سوندرز مديرًا للرقابة في ١٥ نيسان ١٩٩٨ ، وقد
جلبت السيدة سوندرز معها للمكتب خبرة ٢٩ سنة من الخدمة العامة ،
وخبرات رقابية كبيرة . وقد جاء تعيينها خلفاً للسيد فريديريك بروفيدانس
الذي تقاعد من منصبه في ١٦ شباط ١٩٩٨ .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :
Audit Department , Kingstown, St. Vincent and
Grenadines.

المملكة العربية السعودية

الجهاز الأعلى للرقابة يستضيف ورشتي عمل

ضمن إطار عمل البرنامج التدريبي الموافق عليه من قبل اللجنة الدائمة
لدول مجلس التعاون الخليجي في مجال تدريب موظفي الأجهزة العليا
للرقابة والذي أقر في اجتماع سكرتارية دول مجلس التعاون الخليجي
المنعقد في الرياض خلال شهر شباط ١٩٩٨ ، استضاف ديوان المراقبة
العامة للمملكة العربية السعودية ورشتي عمل . كانت الأولى حول تطوير
تطبيق أنظمة معالجة البيانات ، وعقدت خلال الفترة من
٢٥-٢٩ نيسان ١٩٩٨ ، وعالجت ورشة العمل الثانية قضية رقابة الأداء ،
وعقدت خلال الفترة من ٩-١٣ أيار ١٩٩٨ .

وكان الهدف من عقد ورشتي العمل التدريبيتين هو توسيع تبادل الخبرات
والمعلومات بين مدققي الأجهزة العليا للرقابة لدول مجلس التعاون
الخليجي . وحضرها مشاركون من جميع الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء .
وقد عبر السيد توفيق إبراهيم توفيق رئيس ديوان المراقبة العامة
ومستضيف الورشتين عن دعمه الكامل لتلك الورشتين منها إلى أن مثل
ذلك الأنشطة تسهم في تشجيع الموظفين وتساعدهم في تحسين أدائهم مما
يحسن نوعية العمل الرقابي .

التقرير السنوي

رفع ديوان المراقبة العامة للمملكة العربية السعودية تقريره السنوي لسنة
المالية ١٩٩٦ ، إلى خادم الحرمين الشريفين، الملك فهد بن عبد العزيز ،
رئيس الوزراء . وقد تضمن التقرير الأعمال الرقابية المنفذة من قبل ديوان
الرقابة العامة في الوزارات ، والدوائر ، وال المجالس البلدية ، والشركات ،
والمؤسسات الخاضعة للرقابة . وتضمن أيضاً موجزاً عن أنشطة ديوان
الرقابة العامة في مجال الرقابة على التشغيل الإلكتروني للبيانات ،
التربية الداخلية والخارجية للموظفين ، بالإضافة إلى علاقة ديوان المراقبة
العامة مع المجموعات الإقليمية ، والمنظمات الدولية ، والأجهزة العليا
للرقابة الأخرى .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :
ديوان المراقبة العامة ، ص. ب. ٧١٨٥ ، شارع الجامعة ، الرياض
11128 ، المملكة العربية السعودية .

جمهورية السلوفاك

إصدار التقرير السنوي

نشر الجهاز الأعلى للرقابة لجمهورية السلوفاك نتائج عمله لعام ١٩٩٧
والتي اشتملت على ١٠٤ عملاً رقابياً لـ ٣٣ باباً من أبواب الموازنة
العامة للدولة و ٢٤٣ برنامجاً محدثاً يتعلق بتلك البنود .

وقد أسفرت المخرجات الرقابية عن إكتشاف عدد كبير من المخالفات
القانونية وخاصة في مجال شراء البضائع والخدمات العامة ، والمحاسبة ،
وإعداد الموازنة . وقد رفع التقرير إلى المجلس الوطني لجمهورية
السلوفاك وتم قبوله من قبل جميع أعضاء البرلمان دون أي تعليق .

ويقوم الجهاز الأعلى للرقابة لجمهورية السلوفاك حالياً بإعداد مسودة
لتتوسيع أنشطته لتشمل الرقابة على المؤسسات العامة والجمعيات . وقد
أعدت هذه المسودة بالاعتماد على القواعد الأساسية المتضمنة في إعلان
لليا للانتوساي ، بالإضافة إلى خبرات الأجهزة العليا للرقابة في الدول
الأخرى . ويتوقع أن تصبح هذه المسودة الوثيقة الأساسية لتعديل القانون
الرפואי وسوف تمنح الجهاز الأعلى للرقابة المزيد من الصلاحيات .

التعاون الإقليمي

منذ تأسيسه في عام ١٩٩٣ كجهاز أعلى للرقابة لجمهورية السلوفاك ،
والجهاز الأعلى لجمهورية السلوفاك يسعى جاهداً لأن يصبح عصواً نشيطاً
في المنظمة الدولية . وهو في الوقت الحالي عضو في منظمة الانتوساي ،
واليوروساي ، مما مكنته من تطوير علاقات مهنية وثيقة مع الأجهزة العليا
للرقابة المجاورة له ، وخاصة جمهورية التشيك ، وبولندا ، والنمسا .
بالإضافة إلى ذلك هناك علاقات وثيقة للجهاز الأعلى للرقابة لجمهورية
السلوفاك مع الأجهزة العليا للرقابة لفرنسا ، وألمانيا ، والمملكة المتحدة ،
والولايات المتحدة ، وعمل مع تلك الأجهزة كذلك في أعمال رقابية
مشتركة ، ومشاورات ، ومساعدة فنية ، وخبرات عملية .

وهناك جانب مميز من النشاط الإقليمي حدث بعد إنشاء المكتب الإقليمي
لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مدينة برatislava الذي بمساعدته تمكّن
الجهاز الأعلى للرقابة من تطوير علاقات اتصال مع الأجهزة العليا للرقابة
لدول الكوميونيلث المستقلة ودول شرق أوروبا . وبعد النجاح الذي حققه
ورشة العمل الإقليمية المنعقدة في برatislava في شهر أيار ١٩٩٧ ، حول
موضوع المساعدة والشفافية ، فقد تم التخطيط لعقد ندوة ثانية في شهر

تقاريره إلى الرئيس والهيئة التشريعية ، وهو مسؤول عن تدقيق حسابات الوزارات والدوائر الحكومية ، والهيئة التشريعية والقضائية . بالإضافة إلى الأجهزة والمؤسسات والشركات والمنظمات الحكومية الأخرى . وعلاوة على ذلك ، فمن الممكن أن يكلف الرئيس المراقب العام بمهام رقابية أخرى . وقد حد الدستور أيضاً الهيكل التنظيمي ، ومهام وشروط الخدمة لموظفي الجهاز الأعلى للرقابة .

التقرير السنوي لعام ١٩٩٦

صدر التقرير السنوي للجهاز الأعلى للرقابة بالسودان . وقد احتوى التقرير على نتائج الأعمال الرقابية على حسابات الوزارات والمؤسسات العامة . وتم نشر المخرجات الرقابية الهامة في التقرير مرفقة بالوصيات التي تمت مناقشتها مع الهيئة التشريعية في جلسات خاصة .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :
هيئة المراجعة العامة ص.ب ٩١، الخرطوم ، السودان .

السويد

بناء القدرة المؤسسية

استمر مكتب الرقابة الوطني السويدي لما يزيد عن عشر سنوات في العمل على المستوى الدولي من أجل بناء القرارات المؤسسية من خلال مشروعات التعاون الممولة بالرسوم . وخلال عام ١٩٩٧ وبداية عام ١٩٩٨ ، تمكّن المكتب من تطوير أساليب محسنة لبناء القدرات وذلك بالاعتماد على التعاون المؤسسي مع مؤسسات نظرية .

ومن خلال مشاريعه المؤسسية التعاونية ، ساهم المكتب في تطوير القدرات المختلفة لـ أشقاء الأجهزة العليا للرقابة مثل القدرة على إنتاج مخرجات بنوعيات مرضية وفقاً لما ينص عليه قانون أو دستور الدولة ، والقدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة في المستقبل ، والقدرة على تسهيل الاحتياجات الخارجية أو الداخلية المعاد تعريفها للهيئة واتخاذ الإجراءات الملائمة ، والقدرة على التعامل بشكل فعال مع الهيئات الحكومية الأخرى والصحافة والشعب من أجل تعزيز قدرة وفاعلية القطاع العام للدولة . وأخيراً القدرة على الاستمرار في التعلم من الخبرات .

وقد بنيت منهجية مكتب الرقابة الوطني السويدي على هيكلة واضحة للطريقة التي يتعامل بها مع الهيئات النظرية في المشروعات بناء القدرة - سواء في المراحل المختلفة للمشروع (كيف انشأ ، ونفذ ، وانتهى) أو في توزيع أو تبادل المهام المتعلقة بإدارة المشروعات خلال تلك المراحل بين مكتب الرقابة الوطني السويدي والأجهزة العليا للرقابة الصديقة . ومن وجهة نظر مكتب الرقابة الوطني السويدي ، فإن مثل هذه الهيكلة ستعزز التنمية المستدامة للجهاز الأعلى للرقابة .

وقد تمت مناقشة المنهج الجديد الذي تبناه مكتب الرقابة الوطني السويدي من أجل بناء القدرة المؤسسية والذي سيطبق في آية مشروعات تعاونية دولية جديدة تتفق في عام ١٩٩٨ ، في اجتماعات منفصلة مع سلطة التنمية الدولية السويدية ، ومع الدكتور ميريك جونز ، الأستاذ المساعد في إدارة التنمية ، وخريج كلية إدارة الأعمال في جامعة المنطقة الشمالية في استراليا . ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي : Swedish National Audit Office , International Secretariat by e-mail:int@rrv.se , or by fax: 46-8-690 4123 .

تشرين أول ١٩٩٨ ، يحضر فيها خبراء من النمسا ، والمملكة المتحدة ، وهولندا والسويد ، وإسبانيا ، وسويسرا . ويتوقع أن يضم المشاركون في تلك الندوة ممثلين عن كرواتيا ، وجمهورية التشيك ، واستونيا ، وجورجيا ، وال مجر ، ولوتوانيا ، ولاتفيا ، ومالطا ، وبولندا ، ورومانيا ، وسلوفينيا ، وتركيا . أما النشاط التعاوني القائم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فسوف يوجه نحو تدريب وتعليم الجيل الجديد من المدققين ، وضمن إطار العمل هذا ، سيتمكن الجهاز الأعلى للرقابة لجمهورية السلوفاك من تنظيم برنامج خاص للدراسة في جامعة ماتيل بيل في بانكسا بيستريكا في مجال الرقابة على القطاع العام .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :
Supreme Audit Office , Priemyselna 2, SK-824 73,
Bratislava, Slovakia.

جنوب أفريقيا

التخطيط لعقد مؤتمر المدققين العاملين للكومونوبلث في عام

١٩٩٩

سوف يستضيف مكتب المراقب العام لجمهورية جنوب أفريقيا مؤتمر المدققين العاملين للكومونوبلث السابع عشر خلال الفترة ١٣-١٠ تشرين أول ١٩٩٩ . وسيكون مكان انعقاد هذا الحدث الشهام في مدينة سن المعروفة على المستوى الدولي . وقد بدأ التحضير للمؤتمر ، وتم الإعلان عن المؤتمر قبل وقت قصير لجميع المراقبين العاملين للكومونوبلث . وموضوع المؤتمر هو الرقابة في القرن القادم ، وسوف يتناول المؤتمر موضوعات تتعلق برقابة الأداء ، والتدقيق باستخدام الكمبيوتر ، والرقابة القانونية .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :
Conference Secretariat , e-mail at: <debbie@agsa.co.za>.
Or web site: <<http://www.agfa.co.za>>.

أسبانيا

الجهاز الأعلى للرقابة ينشر تاريخه

أصدرت محكمة الرقابة الإسبانية كتاباً يصف تاريخها ، ووظائفها ، وتشكيلها ، وتنظيمها ، وعلاقتها مع الهيئة التشريعية ، وعلاقتها الدولية والإقليمية . وقد تضمن الكتاب الذي اشتمل على ٣٥ صفحة من المعلومات المفيدة ، وأنباء حول الجهاز الأعلى للرقابة الذي أسس محكمة رقابية . وقد زين الكتاب بصور ملونة تبين التاريخ الطويل للجهاز الأعلى للرقابة ومهامه الحالية كذلك .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :
Court of Audit , Fuencarral 81, E-28004 Madrid , Spain, e-mail: <TRIBU-NALCTA@bitmailer.net>.

السودان

دستور جديد ينص على صلاحيات جديدة للجهاز الأعلى للرقابة تم تبني دستور جديد لجمهورية السودان ، وذلك في حزيران ١٩٩٨ ، والذي نص على صلاحيات الجهاز الأعلى للرقابة للدولة . وينص الجزء الرابع من الدستور الجديد على إنشاء جهاز مستقل يسمى بديوان المراجعة العامة ، برأسه مراقب عام بمساعدة مسؤولين آخرين من الجهاز ، ويعين من قبل رئيس الجمهورية وبموافقة الهيئة التشريعية . ويقدم المراقب

سويسرا

رئيس جديد للجهاز الأعلى للرقابة

عين المجلس الفدرالي السويسري السيد كيرت جروتر مديرًا عامًا لمكتب الرقابة السويسري ، وذلك خلفاً للدكتور بيتر بروبرست الذي تقاعد من منصبه في نهاية شهر آب ١٩٩٨ . وبعد دراسته للاقتصاد في جامعة سينت غالين ، عمل السيد جروتر لمدة عامين كمساعد في معهد إدارة التمويل والقانون المالي في تلك الجامعة . وكانت بدايات عمله في خدمات البريد والاتصالات السويسرية ، وفي دائرة الشؤون الاقتصادية الوطنية . وقبيل تعيينه رئيساً للجهاز الأعلى للرقابة السويسرية كان يشغل منصب نائب مدير الفرع الرئيسي لدارة المالية المسؤولة عن إعداد الموازنة والتخطيط المالي ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :

Swiss Federal Audit Office ,Monbijoustrasse 51a,CH-3003 Bern, Switzerland



السيد كيرت جروتر

تونس

مراقب عام جديد

عين السيد سليمان تالا مراقباً عاماً لـ تونس قبل المحافظ العام بناء على توصية من ديوان الخدمة العامة ، وبموافقة البرلمان . وقد حصل عام ١٩٩٧ من جامعة جنوب الباسيفيك على درجة الماجستير في إدارة الأعمال ، وهو يحمل أيضاً درجة диплом في المحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف من كلية إنغدون للدراسات العليا في المملكة المتحدة . وكان السيد تالا قد التحق لأول مرة بمكتب المراقب العام في عام ١٩٨٣ ، ومنذ ذلك الوقت اكتسب خبرات أكاديمية وعملية واسعة في مجال الرقابة على القطاع العام والإدارة المالية . ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :

Office of the Auditor General, Private Mail Bag, Vaiaku, Funafuti ,Tuvalu Islands, fax: 688-20130.

أوغندا

تنفيذ مشروع المساعدات التدريبية والفنية

بدأ مكتب المراقب العام لجمهورية أوغندا برنامج المساعدات الفنية التدريبية كجزء من جهود المكتب الرامية إلى تحسين الأعمال الرقابية للحسابات العامة لـ أوغندا . وينص الدستور الأوغندي لعام ١٩٩٥ ، على أن يقوم مكتب المراقب العام بتنفيذ الرقابة المالية ورقابة مردود القيمة

الفنية لجميع الأنشطة الحكومية ، وإن بعد التقارير حول نتائج تلك الأعمال الرقابية إلى البرلمان . ومع أن مكتب المراقب العام يقوم بإجراء أعمال الرقابة المالية منذ نشاته ، إلا أن رقابة مردود الأموال تعتبر بالنسبة له منهاجاً جديداً . ولا يملك مكتب الرقابة الأوغندي الموارد والمهارات اللازمة لتنفيذ تلك الرقابة . وفي عام ١٩٩٦ ، بحث المراقب العام هذه المشكلة مع مسؤولي الحكومة البريطانية . ونتيجة لذلك المباحثات تم في نيسان ١٩٩٧ ، إجراء تقييم لمكتب المراقب العام تم من خلاله الوقوف على بعض التواحي التي تحتاج إلى تحسين في قدراتها وأدائها . وتم تقديم مقترن مشروع إلى المؤسسة البريطانية للتنمية الدولية والذي يتضمن معاونة دولية تبلغ ٧٠٠,٠٠ جنية إسترليني . وتم التعاقد مع مؤسسة برياس وتر هاوس لتنفيذ مشروع مساعدة فنية وتدريبية لمدة ستين والذى تقرر به العمل به اعتباراً من آيلول ١٩٩٨ . وسوف يشتمل المشروع على أساليب الرقابة المالية ، وأعمال مردود القيمة الفنية ، والرقابة على المعالجة الإلكترونية للبيانات . ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :

Office of the Auditor General ,
P.O Box 7083,Kampala,Uganda .

الإمارات العربية المتحدة

تقرير سنوي وخطة عمل

أصدر ديوان المحاسبة في الإمارات العربية تقريره العام الثاني عشر ، وقدمه إلى المجلس الاتحادي التشريعي باعتباره الهيئة التشريعية للدولة . وقد تناول التقرير نتائج أنشطة الجهاز الأعلى للرقابة خلال عام ١٩٩٦ ، بما في ذلك نتائج أعمال الرقابة النظمية ورقابة مردود إفاق الأموال . وفي أثناء أخرى ، أصدر رئيس ديوان المحاسبة خطة عمل الهيئة الرابعة عشر ، والتي تغطي الفترة من أيار ١٩٩٨ ، وحتى نيسان ١٩٩٩ ، وقد احتوت الخطة على الأهداف التفصيلية لديوان المحاسبة بالإضافة إلى وصف للأسلوب والمنهج المستخدم في تنفيذ تلك الأهداف .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :

ديوان المحاسبة ، ص.ب ، صندوق بريد ، ٣٣٢٠ ، أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة ، فاكس ٧٨٧٧٤٤ - ٩٧١٢ .

المملكة المتحدة

التقرير السنوي

صدر في شهر تموز ١٩٩٨ ، التقرير السنوي لمكتب الرقابة الوطني البريطاني ، والذي يغطي السنة المالية ١٩٩٧-١٩٩٨ . وقد اشتمل التقرير على العناوين البارزة التالية : مكتب الرقابة الوطني يحقق وفراً لدافعي الضرائب بما يزيد عن سبعة جنيهات لكل جنيه تم إنفاقه : المصادر على ما يقرب من ٥٦٠ مليون جنيه من النفقات والإيرادات موزعة بين دوائر حكومية رئيسة ودوائر حكومية صغيرة مختلفة : إصدار خمسين تقريراً رقابياً رئيساً لمردود القيمة النقدية تتراوح بين مراجعة خدمات الادعاء إلى مراجعة مشاريع الطرق الأربع المملوكة من قبل القطاع الخاص ، إجراء الرقابة على سبعة عشر هيئة تجارية جديدة تم إنشاءها منذ الانتخابات العامة في عام ١٩٩٧ ، بما في ذلك هيئات التنمية الإقليمية : واستضافة مؤتمرين هامين حول مكافحة الغش ، والذي عقد أحدهما برعاية المجموعة الأوروبية .

الولايات المتحدة الأمريكية

مراقب عام جدید

عين السيد دافيد .م وكر محاسبا عاما للولايات المتحدة الأمريكية وذلك في شهر تشرين أول ١٩٩٨ . وقد شغل السيد جيمس .ف . هيتشمان هذا المنصب على أساس النهاية منذ ١ تشرين أول ١٩٩٦ ، عندما انتهت فترة الخمسة عشر سنة لتولي المحاسب العام السابق السيد تشارلز .أ . بالوشو . وبتوليه للمنصب يصبح السيد وكر الرجل السابع الذي يتولى منصب رئيس مكتب المحاسبة العامة الأمريكي . في السنة السابعة والستين لتأسيس المكتب .



السيد ديفيد م. وكر

وبعد حصوله على درجة المحاسبة من جامعة جاكسونفيل في فلوريدا ،
عمل السيد وكر ، الحاصل على شهادة (CPA) ، ومسجل مستشار
للاستثمار المعتمد ، في مجال العمل الرقابي مع مؤسسة كويرز اندر ليراند
ومؤسسة برايس وترهاوس ، وفي إدارة عمليات إقليمية مع مؤسسة خدمات
الموارد والمؤسسة الدولية لدراسات واستشارات الموارد البشرية، وقد
شملت خدماته في الخدمة العامة العمل كنائب لرئيس مؤسسة تأمين
العائدات التقاعدية ، ومساعد مدير برامج التقاعد والمساعدات الخيرية ،
وأمين عام لصندوق الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي .

وقبيل تعيينه محاسبا عاما ، كان السيد وكر يعمل كمدير عام دولي لمؤسسة آرثر اندرسون ، وشركة خدمات رؤوس الأموال البشرية ، حيث ترأس عمل الشركة في مساعدة الهيئات على زيادة استثمارتهم في رؤوس الأموال البشرية ، بالإضافة إلى ترأسه للعمل الراتبي الذي أجرته الشركة على خطة الحوافز المالية للموظفين ، والتأمين وممارسات إدارة المخاطر الائتمانية المستقلة . وخدم أيضا في مجلس المستشارين الماليين لمؤسسة آرثر اندرسون . وكان عمله على نطاق دولي ، وشمل العمل في عدد كبير من هيئات القطاع العام والخاص ، بما في ذلك الخدمات المالية الحكومية ، والصناديق المالية العامة ، والتأمين ، والنقل ، والتصنيع ، والرعاية الصحية ، والخدمات المهنية ، والاتصالات ، والمرافق العامة ، والزراعة ، والتأكد الدفافي ، وتجارة التجزئة ، والعقارات ، والطاقة . وهو أحد مؤلفي كتاب صدر حديثا بعنوان "كيف تحقق الهدف : كيف تستقطب ، وتدير ، تحافظ على رؤوس الأموال البشرية " ، وهو المؤلف لكتاب "دعمنا لـ الأمن القلديع : إقامة دارسة مستقبلنا العالمي " .

وسوف يصبح المراقب العام للولايات المتحدة السيد وكر عضواً في المجلس التنفيذي لمنظمة الاتوسي وعضوواً في مجلس إدارة مبادرة تنمية

ولخص التقرير ردود فعل مكتب الرقابة الوطني إزاء التغييرات الهامة التي طرأت على الإجراءات الحكومية في المملكة المتحدة على مر السنوات العشر الماضية، تلك الردود التي اشتملت على تقديم الإرشادات والمساعدات للدوائر ، وفي الوقت نفسه العمل على تكييف المنهج الرقابي مع تلك التغييرات لضمان أن البرلمان يتلقى المعلومات التي يحتاج إليها لمساعدة الحكومة. وأشار التقرير إلى أنه على الرغم من إضافة سبعة عشر علماً رقابياً جديداً هذه السنة ، إلا أنه لا يزال هنالك مجالاً لتحسين العمل الرقابي مثل ضمان الاستقلالية لمعلومات الأداء المستخدمة لقياس مدى نجاح الخدمات العامة . وقد لفت التقرير الانتباه إلى وفورات الكفاءة التي حققها المكتب لنفسه ، على سبيل المثال شهدت السنوات الأخيرة زيادة مقدارها ٢٥٪ في حجم العمل ، و ٩٪ فقط زيادة في الموارد . وكان هنالك استفادة كبيرة من الموارد الخارجية كلما احتاج الأمر إلى ذلك ، مما ساعد على توفير المرونة لعمل المكتب ، وتوفير المهارات المطلوبة لكل وظيفة .

وقد أنهى السيد جون بورن المدقق والمراقب العام تقريره مصرحاً " لقد
بقي المكتب على تواصل مع التغيير الذي حدث في الهيئات التي تقود
بإيجاد الرقابة عليها ، وقد سعينا إلى تسهيل عملية التغيير لينما كان ذلك
ملائماً ، ومن خلال ذلك أسمه المكتب في تحقيق وفورات مالية هامة في
الحكومة ، ويمثل تلك الطريقة يواصل مكتب الرقابة الوطنية للمملكة
المتحدة في إلزاز تقدم أيجابي على عمليات الحكومة .

برامـج تدريـبية دولـية

استضاف مكتب الرقابة الوطني للمملكة المتحدة برنامجه التدريبي الدولي السنوي السادس عشر ، وذلك خلال الفترة من ٩ أيلول إلى ٩ تشرين أول ١٩٩٨ . وقد ركز البرنامج المكثف - الذي استمر لمدة أربعة أسابيع والذي تمحور حول موضوعين رئيسيين هما الرقابة المالية ورقابة مردود القيمة النقدية- على المنهجيات، الرقابية للمكتب . وقد بنيت المحاضرات النظرية على وسائل تدريبية مثل التطبيقات العملية ، والأمثلة ، ودراسات الحال المستندة من حسابات الهيئة الخاضعة للرقابة ، ودراسات مردود القيمة النقدية المنفذة من قبل مكتب الرقابة . وقد سعى البرنامج إلى حيث المشاركون على التفاعل مع أنشطة البرنامج ، وتشجيعهم على طرح الأسئلة وعرض تجاربهم وخبراتهم الخاصة .

والمأهدل الرئيسي من البرنامج هو تعزيز الحوار بين المشاركين أشقاء حضورهم البرنامج ، ومواصلة ذلك الاتصال بعد عودتهم إلى بلادهم . وبالإضافة إلى الاستفادة مما تضمنته المحاضرات النظرية داخل قاعة الدرس ، فقد أتيحت فرص عديدة أمام المشاركين للإجتماع وتبادل الآراء مع موظفي مكتب الرقابة الوطني .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :
National Audit Office, International Liaison and Training
,157-197 Buckingham Palace Road ,Victoria, London
SW1W 9SP, United Kingdom, fax:44-171-798-7466 or e-mail:<international. nao@gtnet.gov.uk>.

الأجهزة العليا للرقابة في المنطقة ، بما في ذلك علاقات عملها مع محكمة الحسابات الأوروبية.

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :
Court of Accounts, Juan Carlos Gomez, 1324, CP 11000
Montevideo, Uruguay, e-mail: <trinbinc@adinet.com.uy>, fax: 598-2-916-1806.

فنزويلا

الجهاز الأعلى للرقابة يحتفل بالذكرى السنوية الستين

يحتفل الجهاز الأعلى للرقابة لفنزويلا خلال عام 1998 بالذكرى السنوية الستين لتأسيسه بسلسلة من المنتديات الرقابية ، والنشرات ، والفعاليات الخاصة . وقد تناولت تلك المنتديات بعض الموضوعات المتعلقة بالرقابة على الدين العام ، وأثر الالامركزية على التدقيق ، وأعمال التأخير . وسوف يستضيف الجهاز أيضاً اجتماع الجمعية العمومية لمنظمة الاواليسيفس . وذلك في شهر تشرين أول من هذا العام كجزء من احتفالاته .

وفي عام 1996 ، وضع الجهاز الأعلى للرقابة لفنزويلا سلسلة إجراءات لاختيار المدققين الداخليين . وقد أفرت تلك الإجراءات الحد الأدنى لمتطلبات تلك الوظائف وحددت أساليب تقييم موحدة . ومنذ ذلك الوقت تم اختيار ما يزيد عن 100 مدقق داخلي من خلال تلك الإجراءات ، والتي عززت العدالة ، والموضوعية ، والاستقلالية ، والمهنية في جميع الجوانب الحكومية . وعلاوة على ذلك ، فقد أصدر المراقب العام لفنزويلا الدكتور إلوايد روش لأندر ، إرشادات داخلية لإعداد التقارير وأوراق العمل . وقد زودت تلك الأدلة المدققين بمنهجية عملية موحدة لمساعدتهم في عرض نتائجهم الرقابية بشكل واضح .

وفي تقريرها السنوي لعام 1997 ، الذي رفع إلى الكونجرس ، أبرز المراقب العام ثلاثة أعمال هامة للجهاز الأعلى للرقابة الفنزويلي وهي الجهود الحالية التي يقوم بها لاستكمال نظام الرقابة الوطني : تحديد عمله من خلال توسيع استخدامه لتكنولوجيا المعلومات وزيادة الكفاءة المهنية ، وتعزيز التخطيط الاستراتيجي من خلال الاتصالات الداخلية المكثفة ، وتقييم العمل الرقابي ونطاق الأهداف المقرحة . بالإضافة إلى ذلك ، فقد قام المكتب بنشر نتائج عمله والمعلومات المتعلقة بعملياته من خلال وسائل الأعلام والمعلومات المختلفة المتعلقة بعملياته مع ممثلين عن الدول والمنظمات والمؤسسات المعنية . ونتيجة لتلك الجهود الثلاثة ، فقد تم نشر أعمال الجهاز الأعلى للرقابة الفنزويلي على نطاق واسع ، واستقبلت باهتمام في جميع أنحاء الدولة .

وأخيراً ، أصدر المراقب العام ثالث وثائق من أجل رفع كفاءة تطوير المهارات الفنية والمهنية للقوى العالمية . وتعتبر تلك الوثائق بمثابة قواعد للسلوك المهني للجهاز الأعلى للرقابة وهي : الخطوات العملية الاتنا عشر لمكافحة الفساد ، وتعزيز الديمقراطية ، وتوجيهات حكومية للإدارة العامة . ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :

Contraloria General de la Republica de Venezuela,
Caracas 1050, Avenida Andres Bello,Aparatado
1917,Venezuela, e-mail: 102213.3217@copuserve.com
web site:<http://www.cgr.gov.ve>.

الانتوسي ، وعضوًا في هيئة تحرير المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية . ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي : U.S General Accounting Office, 441 G Street N.W, Room 7806, Washington ,D.C. 20548 J.S.A. (e-mail: oil@gao.gov, fax: 202-512-4021).

الأرغواي

برنامج التطوير المؤسسي

تقوم محكمة الحسابات في الأرغواي بإعداد برنامج تطوير داخلي شامل بالتعاون مع بنك التنمية الأمريكية . وقد ابتدأ البرنامج بتشخيص مؤسسي تم من خلال اكتشاف تلك الجوانب التشغيلية التي تحتاج إلى تحسين وتحديث من خلال استخدام تقنيات متقدمة لأعمال رقابية متقدمة ، وبناء على هيكلة تنظيمية تتواءم بشكل تدريجي مع التقنيات الجديدة . وقد بدأت المحكمة بتطبيق هذا التشخيص وكذلك التوصيات التي تمت صياغتها من قبل قيدين معروفيين ، منمن يتمتعون بخبرات دولية ، ويعملون بموجب عقود ضمن إطار عمل برنامج التعاون الفني لبرنامج التنمية الأمريكية . وقد تم الحصول على الدعم الإضافي من مكتب الخدمة المدنية الوطنية للأرغواي ، الهيئة الحكومية المختصة في إعداد و توفير المشورة بشأن إجراءات التغيير ، والتي استمرت في العمل لمدة سنين في برنامج الإصلاح الحكومي .

وبالإضافة إلى تلك الأنشطة تقوم محكمة الحسابات في الوقت الحالي بتنفيذ برنامج خاص يهدف إلى تحسين دوائرها الرقابية المختلفة من أجل تصميم أنظمة رقابة نوعية تضمن التطبيق الكامل لمعايير الانتوسي . كل ذلك ضمن إطار الإعداد لإصدار أدلة سياسات وإجراءات للاستخدام في جميع مهام المحكمة ، بما في ذلك الرقابة على المشروعات المنفذة من قبل القطاع العام للأرغواي بتمويل دولي . وقد اعتمدت تلك الجهد على المساعدات الفنية للشركة المستشارية التي تعمل بموجب عقد ضمن إطار برنامج التعاون لبنك التنمية الأمريكية وفقاً لإرشادات الانتوسي المتعلقة بالاستعانة بشركات دولية . وكان من المقرر أن تنتهي المرحلة الأخيرة من العمل خلال شهر توز 1999 ، متصمنة سلسلة من الدورات وورش العمل في مجال التطبيقات العملية بالإضافة إلى تحديث المركز التربيري للمحكمة . وسوف يتم الاستعانة على مستوى فردي بخبراء في مجال الخطط التربيرية المهنية السادسة من أجل تصميم وتنظيم وإدارة تلك الدورات وورش العمل .

اندماج الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء في السوق الجنوبيّة

المشتراك (الميركوسور)

كان للمحكمة دور هام جداً في الجهود التي بذلتها الأجهزة العليا للرقابة لكل من الأرجنتين ، والبرازيل ، والأرغواي ، والأرغواي ، بإعتبارهم أعضاء في السوق الجنوبيّة المشتركة (الميركوسور)، من أجل تنسيق الإجراءات الرقابية ليتم تطبيقها بشكل مشترك في المنطقة . وقد شملت تلك الجهود الأجهزة العليا للرقابة بليبيها ، وتشيلي . وخلال الندوة الدوليّة التي عقدت مؤخراً في كراكاس ، فنزويلا ، حول الاندماج القومي والفوقي لأنظمة الرقابة ، ودور الأجهزة العليا للرقابة " . وكانت المحكمة مسؤولة عن تقديم خلفية عن الميركوسور ، والأبعاد المادية لـ تلك السوق ، وإطار عملها التشريعي ، والتقدم الحاصل على أعمالها ، والاتفاقيات المعقدة مع

نحو مشتركة

وأما الجناحان فيضمان مكاتب الموظفين في خمسة طوابق، وطابق ارضي.

ويتألف مبني مركز التدريب من خمسة طوابق وأربعة غرف للتدريب تسع كل واحدة منها لخمسين شخصا . ولم يقصد من إقامة هذا المركز أن يكون مركزا وطنيا فقط ، بلقصد به أن يكون مركزا إقليميا أيضا ، وأن يكون مناسبا لإقامة الندوات والاجتماعات والمؤتمرات الإقليمية وبسعة ٣٠٠ شخص ، وأن يكون ملائما لعقد خمس جلسات متزامنة .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :
الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ص.ب. ١٥١، صنعاء، الجمهورية اليمنية، تلفون ٢٤/٢٣٩٦٧-٤١٠٨٢٢، أو ٠٩٦٧-١-٨٣٩، او فاكس : ٠٩٦٧-١-٤١٠٨٤٧، بريد الكتروني .
COCA@net.ye

الاتحاد المالي الدولي حول الإدارة المالية الحكومية

المؤتمر الدولي الثاني عشر

عقد الاتحاد المالي الدولي حول الإدارة المالية الحكومية مؤتمره الدولي السنوي الثاني عشر تحت عنوان "تطورات جديدة" في مدينة ميامي ، فلوريدا ، خلال الفترة من ٣٠ آذار حتى ١ نيسان ١٩٩٨ . وحضر المؤتمر ما يزيد عن ٤٠٠ مشارك يمثلون ٤٠ دولة في أمريكا اللاتينية ، وأمريكا الشمالية ، ومنطقة الكاريبي ، وأوروبا ، وأسيا ، وأفريقيا . وقد نظم المؤتمر بالتعاون ما بين الاتحاد المالي الدولي ، وجامعة فلوريدا الدولية ، والبنك الدولي ، وجمعية المحاسبين الحكوميين ، وكالة الولايات المتحدة للإنماء الدولي . وقد ضم المشاركون كبار المسؤولين من القطاع العام والخاص ، مدققون ومحاسبون ، بالإضافة إلى موظفي البنوك ، والأكاديميون ، والاقتصاديون ، وخبراء آخرون في الإدارة المالية . وقد الحق المؤتمر الذي استمر لمدة ثلاثة أيام بندوة حول الغش والفساد والقضايا الأخرى ذات العلاقة وقد مثل منظمة الانتوساي في المؤتمر العديد من المتحدثين ، وهم السيد فيكتور انزيك كاسولي المراقب العام لليبرو ، وارتيسيس روميرو المراقب العام لبنيما ، والسير جون بيرن المراقب العام للمملكة المتحدة ، وناند غولسان المراقب العام لغانأ .

TWELFTH ANNUAL
INTERNATIONAL CONFERENCE
ON NEW DEVELOPMENTS
IN GOVERNMENT FINANCIAL
MANAGEMENT

RADISSON MARIE PIA HOTEL
MIAMI, FLORIDA, USA

1-3 APRIL 1998

شارك في المؤتمر السنوي للاتحاد المالي الدولي حول الإدارة المالية الحكومية ممثلين عن مكاتب الرقابة الوطنية في جميع أنحاء العالم والذين يظهرون في هذه الصورة في مؤتمر ميامي .

أما المتحدثون الآخرون فقد مثلوا بنوك التنمية الدولية ، والمؤسسات المهنية ، وزارات المالية الحكومية . وقد تراوحت الموضوعات التي تمت

نظم الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في اليمن بالتعاون مع المؤسسة الألمانية للتنمية الدولية ، ندوته السنوية الخامسة في صنعاء ، العاصمة اليمنية وذلك خلال الفترة من ٢٠-١٢ أيار ١٩٩٨ ، بموضوع إجراءات الموازنة اللامركنية والرقابة عليها . وقد ضم المشاركون في الندوة عدد من كبار المسؤولين في الحكومة اليمنية من الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ، ووزراء كل من المالية ، والإدارة المحلية ، والتخطيط والتنمية ، والخدمات الإدارية ، والإصلاح الإداري ، ومكتب رئيسة الجمهورية ، ومجلس الوزراء ، والبنك المركزي . ومن الجانب الألماني شارك في الندوة فريق يضم خمسة أشخاص يمثلون المؤسسة الألمانية للتنمية الدولية ، محكمة المراجعة الفيدرالية الألمانية ، وزارة المالية لجمهورية ألمانيا الاتحادية ، واثنين من المترجمين . وكان الهدف الرئيسي من عقد هذه الندوة هو تحسين عملية إعداد الموازنة ، وعملية تطبيق ومتابعة الإجراءات ، والبقاء على الاتصال مع المتغيرات المستمرة في البيئة الرقابية ، وتعزيز الكفاءة ، والاقتصاد والفعالية لأنظمة الموازنة العامة . وقد تناولت الندوة عدد من الأوراق الفنية المقدمة من كلا الجانبين اليمني والألماني . وقد عقدت الجلسات التامة والجلسات الإضافية لتسهيل المناقشات ، وتبادل الخبرات والمعلومات المتعلقة بالموضوع الرئيسي والموضوع الفرعى للندوة . واختتم المؤتمر بعدد من التوصيات ، كان من أهمها التوصية بضرورة تعديل وتحديث الهيكلة التنظيمية والتشريعية للإدارة العامة لكي يمكنها التعامل مع عمليات اللامركنية ، وان تتفافق عمليات اللامركنية مع وسائل المراقبة والمتابعة الفعالة .

ويقوم الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة اليمني بالتعاون مع مؤسسة التنمية الألمانية الدولية بشكل فعال وناجح في تنسيق وتنظيم الندوات السنوية بين صنعاء وبرلين منذ عام ١٩٩٣ ، وكل المؤسستين تدرسان سبل ووسائل توسيع وتعزيز التعاون الثنائي بينهما . وتم هذا العام دعوة

مشارك من الهيئة المركزية للتدقيق والرقابة للمشاركة في

ندوة إدارة المشروعات التي نظمتها مؤسسة التنمية الألمانية الدولية في برلين خلال الفترة من ١٨ أيار إلى ٤ تموز ١٩٩٨ ، وفي العام الماضي دعت المؤسسة الألمانية للتنمية الدولية اثنين من كبار المسؤولين في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ووزارة المالية لحضور ندوة في مالاوي ، إفريقيا .

مبني جديد للجهاز الأعلى للرقابة

في الثامن والعشرين من شهر أيار ١٩٩٨ ، افتتح السيد على عبدالله صالح رئيس الجمهورية اليمنية المبني الرئيسي الجديد للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة اليمني ، برفقة رئيس الوزراء ، رئيس مجلس الاستشاري ، والمراقب العام ورئيس المكتب الرئيسي ، والوزراء ، وبعض أعضاء البرلمان وكبار مسؤولي الحكومة . ويتألف المبني الجديد من مبني للمكتب الرئيسي ، ومبني لمركز التدريب . وقد صمم المكتب الرئيسي على شكل طائر ، حيث يمثل الرئيس مكتب رئيس الهيئة ، ويمثل الذيل قاعة الاجتماعات التي تسع لـ ٣٠٠ شخص ،

وفي كلمته الترحيبية أمام الوفود ، والذين كان معظمهم مدراء في أجهزتهم الرقابية ، أشار الدكتور هيروشي ناكاجيما إلى التغيرات في طبيعة عمل المدققين الداخليين والإسهامات الهامة التي من الممكن أن يقدمها المدققون في سبيل تحقيق أهداف منظماتهم من خلال المساعدة في تطوير العمل .

تلك الموضوعات كانت محطة تركيز خلال جميع جلسات المؤتمر من خلال مناقشة بعض القضايا ذات الاهتمام المشترك مثل العلاقة مع الأجهزة التنفيذية ، التحقيق في الفساد ، إطار عمل معاولة جديدة . بالإضافة إلى ذلك فقد تناولت الموضوعات الفنية التقليدية، تكنولوجيا المعلومات ، تقدير المخاطر ، إعداد التقارير والتدريب . وأخيرا ، فقد تم أيضا مراجعة ورقة تتعلق بتصورات لرقابة فعالة والتي صدرت مؤخرا من قبل مجموعة الدول الأعضاء كجزء من مقترحهم لإصلاح نظام الأمم المتحدة .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :
Office of the Internal Audit and Oversight , WHO 20 Avenue Appia, CH-1211 Geneva 27, Switzerland, e-mail: <langfordk@ who.ch> fax: 41-22-791-2111.

مناشتها بين أنظمة الإدارة المالية المدمجة ، ومتطلبات المساعدة للمشروعات التنموية إلى معايير المحاسبة الدولية وقواعد التحويلات المالية الدولية . ولمزيد من المعلومات وللعلم المزيد من النشرات المتعلقة بالمؤتمر يرجى الاتصال على العنوان التالي :

Secretary General , International Consortium on Government Financial Management , P.O. Box 8665 Silver Spring , Maryland, USA, e-mail: <icgfm@aol.com>

الأمم المتحدة

الاجتماع السنوي للمدققين الداخليين

عقد الاجتماع التاسع والعشرين لممثلي خدمات الرقابة الداخلية لمنظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف تحت رعاية منظمة الصحة العالمية ، في جنيف خلال الفترة من ٢٥-٢٧ أيار ١٩٩٨ . حيث استضاف مكتب المدققين الداخليين والمراقبة هذا الحدث السنوي الذي هدف إلى توفير منتدى للمناقشات بشأن القضايا الفنية والتنظيمية التي تهم مدققي نظام الأمم المتحدة . وقد ضم المشاركون هذه السنة ما يزيد عن أربعين ممثلا عن ٣٣ هيئة في مختلف أنحاء العالم .

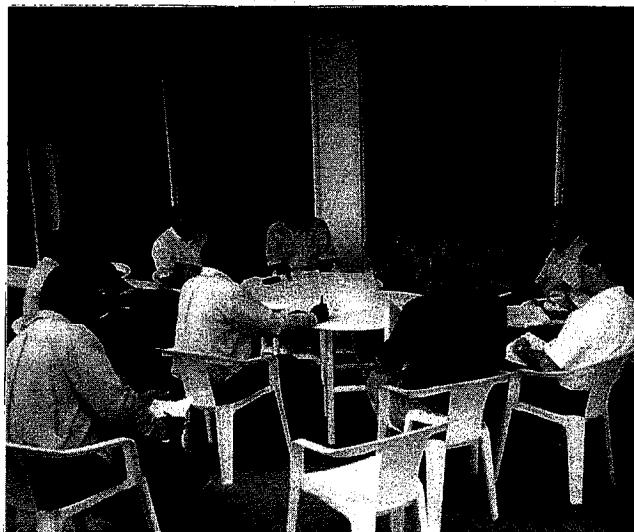


مشاركون في الاجتماع التاسع والعشرين لخدمات الرقابة الداخلية للأمم المتحدة يجتمعون في صورة رسمية خلال لقاءاتهم في جنيف

مُنظمة الأسّاساي تحفل باليوبيل الفضي خلال مؤتمر إقليمي

وتقوم بإجراء التفاصية ، واللامركزية ، وتعديل التشريعات ، وتحسين العلاقات بين المواطنين والحكومة وتعزز الشراكة بين القطاع العام والخاص . وقد أصبحت التنمية في الوقت الحالي الهدف الرئيسي لإجراءات التغيير ، وهذا التوجه يحتاج إلى تطوير عمل الأجهزة العليا للرقابة " .

وفي ضوء تلك المناقشات ، فقد تم تحديد النقاط الهامة التالية كاحتياجات ضرورية لتحسين عمل الأجهزة العليا للرقابة وهي : (١) يجب عدم خرق مبادئ الاستقلالية وإبلاغ التقارير إلى البرلمان بأي شكل من الأشكال . (٢) يجب زيادة قدرات ومهارات موظفي الأجهزة العليا للرقابة (٣) على الرغم من تفاوت الصالحيات وفقاً لإطار العمل المؤسسي ، إلا أن تلك الصالحيات التي تفوق إمكانيات الجهاز الأعلى للرقابة يجب تنفيذها من خلال التعاقد الخارجي (٤) والموارد تعد أمراً هاماً ، خاصة عندما يكون لوزارة المالية الدور الأكبر في تحديد الموازنة .



وفد في مؤتمر الأسّاساي يعملون ضمن مجموعات صغيرة لمناقشة موضوعات ذات اهتمام مشترك

الموضوع (٢) تحسين الشفافية والمساءلة للقطاع العام

إن سبل تحسين فعالية المساءلة العامة كانت جانباً آخر لاهتمام جميع ممثلي المؤتمر ، وكما قال أحد أفراد الوفود لقد أتينا إلى هذا المؤتمر بهدف مشترك وهو تبادل وجهات النظر ، والأفكار ، والخبرات والقضايا ... وعلى الرغم من أننا نشتراك جميعاً بنفس التوجه ، إلا أن الأعمال الرقابية لكل منا تختلف اختلافاً كبيراً من الناحية السياسية ، والاقتصادية ، والقيم ، والممارسات ، الاجتماعية والثقافية .

يقدم البرنارا البيزون ، مكتب المحاسبة العامة الأمريكي

شارك في المؤتمر الخامس لمجموعة جنوب الباسيفيك للأجهزة العليا للرقابة (الأسّاساي) ممثلاً عن الأجهزة العليا للرقابة لكل من جزر الكوك ، واتحاد جمهوريات ميكرونيزيا ، وكيراباتي ، ونيو كaledonia ، ونيوزيلندا ، وبابوا نيو غينيا ، وجزر سليمان ، وجزر تونغا وتوفالو ، وساموا الغربية . وكان هناك مشاركون آخرون من المكاتب الرقابية لدول ويلز الجنوبية الجديدة ، وكوينزلاند ، واستراليا . وانضم إليهم مراقبون من بنك التنمية الآسيوي ، مبادرة تنمية الانترنت (يمثلون كندا والبروج) ، وهذه المجلة . وقد عقد المؤتمر في سوها ، فيجي ، خلال الفترة من ١٥ - ١٨ أيلول ١٩٩٨ ، وجرى خلال المؤتمر الاحتفال باليوبيل الفضي لتأسيس المجموعة الإقليمية لجنوب الباسيفيك (والتي أصبح اسمها فيما بعد الأسّاساي) .

البرنامج الافتتاحي

وقد افتتح المؤتمر بشكل رسمي من قبل السناتور فيليب بول وزير التخطيط فيجي . وخلال كلمته أمام الوفود قال السناتور بول " انه يدعم بقوه دور الأجهزة العليا للرقابة في المساعدة في إصلاح المساءلة الحكومية وتحسين العملية الرقابية . وقد أبرزت كلمة السناتور بول قضية المساءلة العامة التي نوقشت بمزيد من التوسيع خلال المؤتمر .

وفي اختتام البرنامج الافتتاحي ، تحدث السيد ميشيل جاكوبس المراقب العام لـ فيجي عن تاريخ السنوات الخمسة وعشرين الماضية لمجموعة العمل . وقدم موجزاً عن بدايتها في عام ١٩٧٣ ، وحتى دخولها كمجموعة عمل إقليمية في منظمة الانترنت عام ١٩٨٨ . وناقش أيضاً الموضوعات التي ذات الاهتمام المتواصل لأعضاء الأسّاساي ، وأكّد حاجة المجموعة إلى الاستمرار في العمل معاً وتبادل المعلومات .

البرنامج الفني

لقد ركز البرنامج الفني على الوثائق الأوراق القطرية المعدة من قبل الأجهزة العليا للرقابة والمقدمة إلى المؤتمر . وخلال مناقشة الجلسات ، قدم المقرر ملخصات للأوراق وأداروا المناقشات المتعلقة بتلك الموضوعات . وقد لخصت الموضوعات التي تمت مناقشتها على النحو التالي :

الموضوع (١) التطوير المؤسسي

ناقشت الأوراق الرئيسية الموضوعات ذات الاهتمام بالنسبة لجميع الأجهزة العليا للرقابة - والمتعلقة بالتطوير المؤسسي ، واستقلالية المدقق . وقد تحورت المناقشات حول إجراءات تعين وعزل المراقب العام : وتوزيع الموارد : والعلاقات مع الهيئات الأخرى : وإعداد التقارير والتنفيذ . وقدم السيد أيروني فالتووكا ، نائب المراقب العام فيجي موجزاً عن الخطوات التي تم تناولها من أجل تعزيز استقلالية مكتب المراقب العام . وقال " في الواقع أن كل دولة في العالم تقوم بإعادة النظر في منهجها في الإدارة العامة - وتختفي من دور وحجم الحكومة ، وتعزز أساليب توزيع الخدمة ،

بنود معاهدـة سويف

البنـد ١ : الذي يكون الجهاز الأعلى للرقابة مستورياً ومتولاً بشكل كامل ، يجب أن يكون هو ومهامه خاصتين للمساءلة والمراجعة الدورية .

البنـد ٢ : على الأجهزة العليا للرقابة التي تقوم بتنفيذ مشروعات التطوير الموسـيـ، أن تضمن انتـرـكـ المـلـاـءـ الرـئـيـسـ فيـ تـلـكـ المـشـروـعـاتـ .

البنـد ٣ : على الأجهزة العليا للرقابة صـمـانـ لهاـ تـقـوـيـنـ توـقـيـفـ خـدـمـاتـ الـقـمـسـةـ المـسـائـلـةـ .

البنـد ٤ : على الأجهزة العليا للرقابة أن تـصـمـمـ وتـنـفذـ الآـلـاتـ لـجـمـعـ وـتـسـاـلـ المـعـرـفـةـ .

البنـد ٥ : يجب على الأجهزة العليا للرقابة أن تـركـ عـلـىـ مـشـوـمـ تـبـيـهـ الـقـرـاراتـ .

البنـد ٦ : على الأجهزة العليا للرقابة أن تـسـمـرـ فيـ التـاكـيدـ عـلـىـ أـمـاهـاـ هيـ التـرـيرـ إـلـىـ الـبرـلـانـ (ـبـيـنـ الـحـكـمـ)ـ فـيـماـ يـتـعـلـقـ بـحـسـابـاتـ وـعـلـيـاتـ الـحـكـمـةـ .

البنـد ٧ : على الأجهزة العليا للرقابة أن تـؤـيدـ تـبـيـهـ مـاحـسـبـةـ الـقـطـاعـ الـعـلـمـ وـمـبـادـيـ الإـلـاصـاحـ كـمـعـايـرـ قـانـوـنـيـةـ تـكـتـزـمـ الـتـطـلـيـقـ .

البنـد ٨ : يجب على الأجهزة العليا للرقابة أن تـعـملـ إـلـيـاـ اـمـكـنـ ذلكـ عـلـىـ حـثـ الـعـيـاتـ عـلـىـ اـتـكـمـالـ الـأـعـمـالـ عـلـىـ الـمـعـزـزـةـ فـيـ الـمـحـاسـبـةـ وـإـعـدـادـ الـتـقارـيرـ ،ـ وـانـ تـرـفعـ الـتـقارـيرـ جـوـلـ تـلـكـ الـمـاـخـرـجـاتـ إـلـىـ الـبرـلـانـ ،ـ وـانـ تـقـدـمـ الـتـوـصـيـاتـ إـلـىـ الـهـيـاتـ بـشـانـ السـبـلـ الـكـيـفـيـةـ بـتـحـسـينـ عـلـيـةـ إـعـدـادـ الـتـقارـيرـ .

البنـد ٩ : على الأجهزة العليا للرقابة أن تـوـصـيـ إـلـيـاـ كانـ ذلكـ مـعـكـنـاـ بـاتـخـاذـ قـرـاراتـ وـاصـحـهـ وـمـنـطـقـهـ مـنـ قـبـلـ الـحـكـمـةـ .

البنـد ١٠ : يجب على الجمعية أن تـظـرـيـ الـعـيـانـ الـمـعـاـيـرـ الـمـتـعـلـقـةـ بـأـقـضـيـةـ الـمـارـسـاتـ فـيـماـ يـتـعـلـقـ بـالـمـسـائـلـ الـمـلـطـلـةـ الـعـلـمـ ،ـ وـكـذـلـكـ مـعـايـرـ السـلـوكـ الـمـهـنـيـ ،ـ وـالـإـلـاصـاحـ ،ـ وـالـتـحـجـيلـ ،ـ وـاجـرـاءـاتـ الـتـطـلـيـقـ .ـ تـلـكـ الـمـعـايـرـ يـجـبـ انـ تـطـلـقـ جـيـداـ إـلـىـ جـيـدـ معـايـرـ الـاتـوـسـايـ جـوـلـ أـنـظـمـةـ الـرـقـابـةـ الـدـاخـلـيـةـ .

وهـنـالـكـ جـوـانـدـ أـرـبـعـةـ تمـ تـنـاـولـهـاـ ضـمـنـ هـذـاـ الـمـوـضـوـعـ .ـ وـقـدـ تـوـصـلـ إـلـىـ إـجـمـاعـ بـأنـ هـنـالـكـ تـقـسـيـرـ إـلـىـ حدـ ماـ مـنـ قـبـلـ الـحـكـمـةـ اـتـجـاهـ الـمـسـائـلـةـ .ـ وـأـشـارـتـ الـوـفـودـ إـلـىـ لـمـ تـلـكـ هـذـاـ التـقـسـيـرـ مـنـ الـمـمـكـنـ أـنـ يـعـالـجـ إـذـاـ اـسـتـمـرـتـ الـأـجـهـزةـ الـعـلـيـاـ للـرـقـابـةـ فـيـ التـاكـيدـ عـلـىـ أـمـاهـاـ مـسـؤـلـيـاتـ هـيـ التـقـرـيرـ إـلـىـ الـبرـلـانـ بـشـانـ حـسـابـاتـ وـعـلـيـاتـ الـحـكـمـةـ .ـ بـالـإـضـافـةـ إـلـىـ ذـلـكـ ،ـ فـانـ يـتـعـيـنـ عـلـىـ الـأـجـهـزةـ الـعـلـيـاـ للـرـقـابـةـ أـنـ تـلـعـلـ الشـعـبـ وـسـائـلـ الـإـعـلـامـ عـلـىـ دـوـرـهـاـ كـمـدـقـ خـارـجيـ .ـ

وـبـيـنـتـ الـمـنـاقـشـاتـ أـيـضاـ أـنـ هـنـالـكـ نـقـصـ فـيـ الـهـيـاتـ الـمـلـائـمـةـ وـالـتـرـيـيـاتـ الـلـازـمـةـ لـتـحـسـينـ عـلـيـةـ الـمـسـائـلـةـ .ـ وـفـيـ هـذـاـ السـيـاقـ ،ـ اـنـقـتـ الـوـفـودـ عـلـىـ أـنـهـ يـنـبـغـيـ عـلـىـ الـأـجـهـزةـ الـعـلـيـاـ للـرـقـابـةـ أـنـ تـؤـيدـ تـبـيـهـ مـبـادـيـ الـمـاحـسـبـةـ وـالـإـلـاصـاحـ للـقـطـاعـ الـعـلـمـ .ـ وـانـ تـرـفعـ كـفـاءـةـ إـجـرـاءـاتـ إـعـدـادـ الـمـواـزـنـةـ وـهـيـاـكـلـ إـعـدـادـ الـتـقارـيرـ لـهـيـاتـ ،ـ وـانـ تـوـصـيـ بـإـجـرـاءـ التـغـيـرـاتـ فـيـ أـنـظـمـةـ الـمـاحـسـبـةـ ،ـ وـالـأـنـظـمـةـ الـإـدارـيـةـ مـنـ أـجـلـ تـحـسـينـ مـارـسـاتـ الـمـسـائـلـةـ ،ـ وـانـ تـعـزـ وـجـودـ لـجـانـ الـحـسـابـاتـ الـعـلـمـةـ الـمـسـؤـلـةـ عـنـ فـحـصـ الـتـقارـيرـ الـرـقـابـةـ ،ـ وـإـيـادـهـ الـمـالـحـظـاتـ بـشـانـهاـ إـلـىـ الـبرـلـانـ ،ـ وـتـرجـيـهـ الـمـزـيدـ مـنـ الـإـسـتـفـارـاتـ .ـ

وـمـنـ النـقـاطـ الـأـخـرـيـ الـتـيـ أـشـيـرـ إـلـيـهاـ فـيمـاـ يـتـعـلـقـ بـتـحـسـينـ الـمـسـائـلـةـ هـيـ أـنـهـ يـتـعـيـنـ عـلـىـ الـأـجـهـزةـ الـعـلـيـاـ للـرـقـابـةـ أـنـ تـسـاعـدـ الـهـيـاتـ عـلـىـ التـغلـبـ عـلـىـ مشـكـلـةـ الـتـأـخـرـ فـيـ إـجـازـ الـحـسـابـاتـ وـإـعـدـادـ الـتـقارـيرـ وـفـيـ الـوقـتـ نـفـسـهـ اـقـتـرـاعـ الـحـلـولـ لـهـمـ لـحـلـ الـمـشـكـلـةـ ،ـ كـأـنـ يـعـدـواـ تـقـارـيرـهمـ فـيـ الـوقـتـ الـمـنـاسـبـ ،ـ وـانـ يـتـبـنـواـ إـجـراءـاتـ الـمـاحـسـبـةـ الـمـلـائـمـةـ ،ـ وـانـ يـطـوـرـوـاـ عـلـقـاتـهـمـ مـعـ الـقـطـاعـ الـخـاصـ لـاـكتـسـابـ اـهـتمـامـ بـقـضـيـاـ إـدـارـةـ الـقـطـاعـ الـعـلـمـ .ـ أـمـاـ الـتـاـحـيـةـ الـأـخـرـيـةـ الـتـيـ تـمـتـ مـنـاقـشـتـهاـ فـكـانـ الـمـارـسـاتـ الـحـكـمـيـةـ الـتـيـ تـعـيـقـ الـمـسـائـلـةـ لـلـقـطـاعـ الـعـلـمـ ،ـ وـقدـ أـوصـيـ المـشـارـكـونـ بـأـنـ يـكـونـ هـنـالـكـ مـسـارـ وـاضـحـ وـمـنـطـقـيـ لـلـقـرـاراتـ الـحـكـمـيـةـ ،ـ وـأـنـ يـكـونـ هـنـالـكـ قـوـاـدـ أـقـويـ لـلـإـقـصـاحـ مـنـ قـبـلـ الـهـيـاتـ فـيـ تـقـارـيرـهـمـ ،ـ وـفـيـ الـخـطـطـ الـرـقـابـةـ الـتـيـ تـتـضـمـنـ فـحـصـ الـمـطـابـقـةـ وـجـوابـ الـآـمـانـةـ بـمـاـ فـيـ ذـلـكـ أـنـظـمـةـ الـرـقـابـةـ الـدـاخـلـيـةـ .ـ

المـوـضـوـعـ (٣)ـ تـطـورـاتـ فـيـ الـمـسـائـلـةـ وـالـرـقـابـةـ

إـدـراـكاـ بـاـنـ الـتـطـورـاتـ الـاقـلـيمـيـةـ فـيـ الـرـقـابـةـ وـالـمـسـائـلـةـ تـخـلـفـ طـبـقاـ لـطـبـيعـةـ وـمـرـحـلـةـ إـصـلـاحـ الـقـطـاعـ الـعـلـمـ فـيـ تـلـكـ الـدـوـلـ ،ـ فـقـدـ تـمـتـ مـنـاقـشـةـ أـرـبـعـ قـضـيـاـ مـنـقـشـةـ تـحـتـ هـذـاـ الـمـوـضـوـعـ وـهـيـ :ـ مـارـسـةـ الـسـلـطـةـ :ـ تـطـورـاتـ فـيـ الـإـدـارـةـ الـمـالـيـةـ :ـ الـمـحـافـظـةـ عـلـىـ إـمـكـانـيـاتـ الـبـنـيـةـ الـتـحـتـيـةـ :ـ وـتـطـورـاتـ فـيـ تـوـفـيرـ الدـلـيـلـ .ـ

مـارـسـةـ الـسـلـطـةـ :ـ لـقـدـ حـدـدـتـ الـمـنـاقـشـاتـ عـدـدـ مـنـ الـعـانـصـرـ الـهـامـةـ فـيـ إـصـلاحـ الـقـطـاعـ الـعـلـمـ وـتـيـ تـدـعـمـ مـارـسـةـ الـسـلـطـةـ .ـ وـتـضـمـنـ تـلـكـ الـعـانـصـرـ الـبـيـانـ وـالتـحدـيدـ الـواـضـحـ لـأـهـدافـ إـنشـاءـ الـهـيـةـ -ـ إـطـارـ عـلـمـ وـاضـحـ وـشـامـلـ وـمـلـاـمـ لـمـارـسـةـ الـسـلـطـةـ لـكـلـ هـيـةـ -ـ مـهـامـ وـمـسـؤـلـيـاتـ الـواـضـحةـ وـموـنـقـةـ .ـ إـجـراءـاتـ تـعـيـنـ عـالـدـلـةـ -ـ إـجـراءـاتـ إـسـتـشـارـيـةـ لـتـخـطـيـطـ الـعـلـمـ -ـ أـنـظـمـةـ مـتـابـعـةـ -ـ وـثـانـقـ مـسـائـلـةـ الـسـيـاسـاتـ -ـ مـارـسـاتـ إـعـدـادـ تـقـارـيرـ أـداءـ مـنـفـقـ عـلـيـهاـ -ـ وـتـقـيـيـمـاتـ دـوـرـيـةـ تـطـورـاتـ فـيـ الـإـدـارـةـ الـمـالـيـةـ :ـ اـنـقـتـ الـوـفـودـ عـلـىـ ضـرـرـوـرـةـ وـوضـعـ الـإـسـبـاسـيـاتـ لـمـعـايـرـ الـمـارـسـاتـ الـمـاحـسـبـةـ الـفـضـلـةـ فـيـماـ يـتـعـلـقـ بـمـارـسـةـ الـسـلـطـاتـ ،ـ الـقـوـاـدـ الـأـخـلـاـقـيـةـ ،ـ عـلـيـةـ الـإـقـصـاحـ وـالـمـجـلـاتـ ،ـ وـاجـرـاءـاتـ الـتـتـقـيـيـدـ .ـ يـجـبـ أـنـ تـتـمـاشـيـ تـلـكـ الـمـعـايـرـ مـعـ مـعـايـرـ الـاتـوـسـايـ الـرـقـابـةـ الـدـاخـلـيـةـ .ـ وـهـنـالـكـ حـاجـةـ لـأـنـ تـكـونـ مـهـامـ وـمـسـؤـلـيـاتـ الـهـيـاتـ مـحـدـدةـ بـوـضـوحـ ،ـ وـيـتـعـيـنـ عـلـىـ الـهـيـاتـ أـيـضاـ أـنـ تـحـددـ وـتـقـسـمـ مـوـشـرـاتـ الـتـنـائـجـ مـقـابـلـ الـأـهـدـافـ الـمـتـحـقـقـةـ لـلـسـيـاسـاتـ الـحـكـمـيـةـ ،ـ بـمـاـ فـيـ ذـلـكـ الـمـوـشـرـاتـ غـيـرـ الـمـالـيـةـ .ـ

الـمـحـافـظـةـ عـلـىـ إـمـكـانـيـاتـ الـبـنـيـةـ الـتـحـتـيـةـ :ـ وـتـضـمـنـ مـاحـسـبـةـ أـصـولـ الـبـنـيـةـ الـتـحـتـيـةـ ،ـ إـدـادـ خـطـطـ الطـوارـئـ تـحـسـبـاـ لـلـكـوارـثـ الـطـبـيـعـيـةـ ،ـ وـالـتـعـادـلـ الـخـارـجـيـ .ـ لـلـخـدـمـاتـ الـأـسـاسـيـةـ ،ـ كـلـ تـلـكـ الـضـيـاـيـاـ كـانـتـ محـورـ اـهـتمـامـ بـمـنـسـبـةـ الـلـوـفـوـدـ .ـ وـهـنـالـكـ حـاجـةـ أـيـضاـ إـلـىـ تحـدـيدـ الـحدـ الـأـدـنـيـ مـنـ الـمـعـايـرـ الـمـتـعـلـقـةـ بـمـحـاسـبـةـ الـعـلـيـاتـ وـصـيـانـةـ وـاستـبـدـالـ أـصـولـ الـبـنـيـةـ الـتـحـتـيـةـ ،ـ بماـ فـيـ ذـلـكـ الـخـطـطـ الـمـتـقـلـقةـ بـالـعـلـيـاتـ الـمـتـعـلـقـةـ بـمـحـاسـبـةـ الـعـلـيـاتـ الـمـتـقـلـقةـ مـعـ الـعـلـيـاتـ الـمـتـقـلـقةـ .ـ

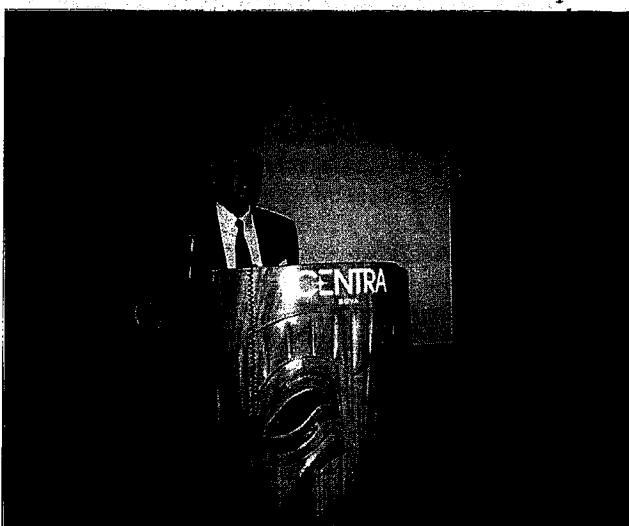
تطـورـاتـ فـيـ تـوـفـيرـ الدـلـيـلـ :ـ وـقـدـ اـنـقـقـ بـشـانـ تـلـكـ الـقـضـيـةـ الـرـابـعـةـ بـأـنـ دـورـ وـمـسـؤـلـيـاتـ الـمـرـاقـبـ الـعـلـمـ فـيـ تـوـفـيرـ الدـلـيـلـ الـمـطلـوبـ يـجـبـ أـنـ يـكـونـ وـاضـحـ ،ـ وـأـنـ يـكـونـ هـنـالـكـ نـصـاـ صـرـيـحاـ بـشـانـ دـورـ وـحـقـوقـ الـمـرـاقـبـ الـعـلـمـ بـالـسـلـيـلـ الـأـطـرـافـ الـتـيـ تـوـفـرـ الـخـدـمـاتـ لـلـحـكـمـيـةـ بـمـوجـبـ عـقـودـ .ـ وـهـنـالـكـ حـاجـةـ أـيـضاـ لـلـتـرـيـبـ فـيـ مـجـالـ الـتـعـاملـ مـعـ الـضـيـاـيـاـ الـتـنـظـيمـيـةـ وـالـهـيـكلـيـةـ .ـ وـبـشـكـ عـامـ فـيـماـ يـتـعـلـقـ بـالـتـطـورـاتـ الـرـقـابـةـ وـالـمـحـاسـبـةـ .ـ

جاء انعقادها مباشرة بعد انتهاء مؤتمر السياسي واستمرت لمدة أسبوع . وقد أعد مدير البرنامج لبرنامج التنمية العالمي تقريرا حول أنشطة البرنامج العالمي في المنطقة .

وصوت المشاركون أيضا لاختيار ممثلي السياسي في المجلس التنفيذي للاتنوسي . وأعيد انتخاب المراقب العام لتونغا السيد بوهيفا توانتوا مرة أخرى ليمثل السياسي لمدة ست سنوات أخرى . وسيتم استضافة المؤتمر القادم لـ سياسي من قبل مكتب رقابة الدولة لجمهورية نيوزيلاند ويلز في استراليا عام ٢٠٠٠ وقد عرضت جزر الكوك استضافة مؤتمر عام ٢٠٠٢ .

واختتم الاجتماع بكلمات من الرئيس الذي عبر عن شكره العميق وتقديره لمكتب الرقابة لـ فيجي لاستضافته المؤتمر . وعبر عن تقديره أيضا للجميع لعملهم معا من أجل تحقيق الأهداف المشتركة التي تخص منطقة السياسي .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :
Mr . Michael Jacobs, Auditor General, office of the Auditor General , P.O Box 2214, Government Buildings, Suva, Fiji .



السيد ميشيل جاكوبس ، المراقب العام لفيجي ، يحيي الوفود خلال حفل الافتتاح .

الموضوع ٤ : ضمان الاستقلالية والفعالية للمراقب العام

أشارت الوفود إلى أن قوانين المراقبين العاملين جميعها تقر أهمية استقلالية المكاتب من التدخل السياسي والتدخلات الأخرى . وإن مبدأ الاستقلالية ينبع من الدور التاريخي للأجهزة العليا للرقابة ، وفي بعض الدول من ارتباط مهامه مع المهام البرلمانية في تخصيص ومراقبة المال العام . والاستقلالية هي أيضا أمر أساسى بالنسبة للدور المهني للمدقق .

واستقلالية مراقب الحكومة لا يمكن تأمينها إلا من خلال الضمانات القانونية والدستورية والمتعلقة بمرتبة وتعيين ومدة تولي المنصب . وهنالك بعض النواحي الأخرى التي تعتبر ضرورية أيضا . على سبيل المثال ، يجب أن تكون الأجهزة العليا للرقابة مستقلة من حيث : الضغوطات السياسية والمؤثرات الخارجية الأخرى ، والتمويل ، التوظيف ، والترتيبات التنظيمية ، إقرار برامج العمل ، وإعداد التقارير . وفيما يتعلق بعملية التعيين ، فإن قضية الإختيار ، والمساءلة ، والسلطة يجب أن تضمن في دستور الدولة . أولاً : من وجہة نظر الشعب فإنه يجب أن ينظر إلى المراقب العام على أنه مراقب عام خارجي مؤهل وليس موظفا لدى الحكومة . ثانياً : يجب أن تتم عملية التعيين وفقا للأهلية وان تشمل المؤسسات ، وثالثاً : يجب أن يشتمل التعيين المؤسسات الأخرى والأشخاص الآخرين وليس فقط رجال الحكومة .

اجتمع عمل لمنظمة السياسي

خلال المؤتمر ، خصصت الجلسة الصباحية لتنفيذ الأعمال القائمة لمنظمة السياسي . وقد تضمن التقرير الذي أعده السكرتير العام السيد دافيد ماكوندل طلبا من الأجهزة العليا للرقابة لكل من دول نيوزيلاند وفرينش بولينيزيا للدخول في عضوية السياسي ، وطلب من دولة بالو للدخول في عضوية الاتنوسي . وسوف تقوم السياسي أيضا بتوجيه الدعوة إلى المراقب العام لـ بالو للالتحاق بالمجموعة الإقليمية . واثنتمل التقرير أيضا على البيانات المالية للمجموعة .

وقد مضى معظم وقت المؤتمر في مناقشة ندوة التخطيط الاستراتيجي التي عقدت بالتعاون ما بين منظمة السياسي / وبرنامج التنمية العالمي والتي

عقد البرنامج التدريسي الإقليمي طويلاً الأمد لمنظمة الاولايسيفز / ومبادرة تنمية الانتوساي

بقلم آرتورو إيلوين أزوكار ، المراقب العام لشيلي ، وهيرنان ليانوز
غونزاليز ، رئيس دائرة الرقابة الإدارية ، مكتب المراقب العام لشيلي



مشاركون في ندوة التخطيط الاستراتيجي الاولايسيفز / مبادرة تنمية الانتوساي يجتمعون ضمن مجموعات نقاش صغيرة لإعداد خطط العمل وإستراتيجيات التنفيذ المتعلقة بالبرنامج التدريسي الإقليمي الطويل الأمد

نتائج الندوة

الأهداف والأنشطة الرئيسية للبرنامج

قامت الأجهزة العليا للرقابة المشاركة في الندوة بمراجعة الموافقة على أهداف ، وأنشطة وغايات البرنامج الإقليمي الطويل الأمد ، وبشكل خاص الهدف المتعلق بمساعدة الاولايسيفز وأعضاءها على تحسين إمكانياتهم التربوية ، وتوسيع نطاق الأنشطة ، وتبادل الخبرات والمعلومات حول القضايا ذات العلاقة . وسيتم هذا الأمر من خلال إنشاء بنية تحتية تربوية على المستويين الوطني والإقليمي لضمان جودي واستمرارية تلك البرامج .

كان هنالك إجماع في الرأي بشأن الأهداف والأنشطة التربوية لأن الجميع كانوا مدركين بأن هذا التطور سوف يحسن الجوانب المالية والهيكلية للتربية الإقليمي والمحلية . وقد يؤدي في بعض الأحيان إلى استخدام الوظائف التربوية في الجانب التي لم تكن موجودة فيها من قبل .

بالإضافة إلى ذلك ، فإن التحسينات في مجال الموارد البشرية من الممكن أن تتم من خلال تدريب ٢٥ موظفاً من موظفي الأجهزة العليا للرقابة من سيسصبحوا عناصر فعالة في مجال تقييم الاحتياجات التربوية ، وتصميم وتطوير وتقييم الأنشطة التربوية وبنفس الدرجة من الأهمية ، فلا بد من تصميم القاعدة لتشكيل الخلية المستقبلية من أصحاب التدريب المؤهلين والمعتمدين . ومن العناصر الهامة لبرنامج التدريب الإقليمي الطويل الأمد)

افتتح البرنامج التدريسي الإقليمي الطويل الأمد لمنظمة الاولايسيفز / وبرنامج التنمية العالمي بندوة التخطيط الاستراتيجي المنعقدة في ليمما ، بيرو خلال الفترة من ٥-١ أيار ، ١٩٩٨ . وحققت الندوة نجاحاً باهراً ، وأرست المعايير لنجاح مستمر للبرنامج التدريسي الإقليمي الطويل الأمد . وقد نظمت الندوة ، التي أديرت من قبل فريق من برنامج التنمية العالمي للانتوساي ، بالتعاون مع منظمة الأجهزة العليا للرقابة لأمريكا اللاتينية والカリبي (الاولايسيفز) من خلال سكرتариتها العامة ، ومشاركة فعالة للمراقب العام لجمهورية البيرو . وتم التمويل من قبل بنك التنمية الأمريكية . ويعتبر البرنامج التدريسي الإقليمي الطويل الأمد حدث هام بشكل خاص للمنطقة ، نظراً للتحديات الكبيرة التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة في عالم اليوم ، الأمر الذي يتطلب توفير معارف ومهارات لأخصائي الرقابة في مكاتبهم الرقابية الوطنية . والجزء الكبير من هذا التحدي هو تحسين الإجراءات المتعلقة بحل المشكلات الناشئة والمعقدة مثل ثورة الكمبيوتر ، وقضايا البيئة العالمية ، وتحديث الإدارة الحكومية ، والعقود المتعلقة بالأشغال العامة ، ومعاهدات ومناطق التجارة الحرة ، والإدارة الجيدة للمال العام .

و ضمن هذا السياق ، فقد صمم البرنامج التدريسي الإقليمي الطويل الأمد لمساعدة الأجهزة العليا للرقابة بشكل فردي وكمجموعة إقليمية على حد سواء ، على تحسين إمكانياتهم التربوية خلال أقصر فترة زمنية ممكنة ، واتخاذ الإجراءات لتوسيع نطاق الأنشطة التربوية في المنطقة ، من أجل مواجهة تلك التحديات الجديدة والتغلب عليها . وقبل وصف وتحليل الأنشطة المنفذة خلال ندوة التخطيط الاستراتيجي ، لابد من الإشارة إلى أن البرنامج التدريسي الإقليمي الطويل الأمد سوف يتألف من أربع نشطة والتي تعتبر أساسية في النجاح العام للبرنامج كل . وهذه الأنشطة هي :

(١) ندوة التخطيط الاستراتيجي (٢) ندوة إعداد وتصميم البرنامج (٣) ندوة المهارات التربوية (٤) ندوة التدريب الرقابي الإقليمي .

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه على المستوى الدولي ، فقد بدأ بتنفيذ البرنامج في عام ١٩٩٦ ، وقد نفذ بنجاح ضمن مجموعات العمل الإقليمية للانتوساي (انظر عدد كانون ثاني ١٩٩٧ ، ص ٢٠ من هذه المجلة) .

وقد تمت هيكلة الطريقة المتبعة في الإعداد للندوة ضمن ثلاث مجموعات نقاش بمجموع ٤٠ مشاركاً ، والذين قاموا بعد أن انتهوا من مناقشة وتحليل القضايا الإستراتيجية والتشغيلية المتعلقة بالبرنامج الإقليمي الطويل الأمد ضمن مجموعات صغيرة بالتجمع معًا في جلسات تامة عالية المشاركة لمناقشة تلك القضايا بمزيد من التوسع والوصول إلى اتفاق بشأنها . وأدت جلسات النقاش من قبل قائد المجموعات - وهو في العادة إما

وافت الأجهزة العليا المشاركة على خطة العمل، والتي يجب أن تبدأ بإعداد المسودات ونشر تقرير الندوة الذي سيتم رفعه إلى الجمعية العمومية في كراكاس في شهر تشرين أول . وفي الوقت ذاته تم التأكيد على الاختيار الدقيق والمحدد للمدققين لتشكيل المجموعة التدريبية لبرنامج التدريب الإقليمي .

اللتزام المعلن من قبل الجهاز الأعلى للرقابة

وأخيرا ، وفيما يتعلق بنتائج الندوة ، فقد أعلنت الأجهزة العليا للرقابة عن التزامها بالنقاط التي تعتبر أساسية في نجاح البرنامج بما في ذلك إنشاء والمحافظة على بنية تحتية حاسوبية وبرنامج تدريبي إقليمي مستدام . وتلك النقاط الأساسية هي : أ) أيّاماً وجدت الوظائف التدريبية ، يجب أن تبذل الجهود من أجل توسيعها وتحسينها ب) وإذا لم تكن الوظيفة التدريبية موجودة في الأصل ، فيجب أن تبذل جميع الجهود اللازمة من أجل إيجادها تلك النظرة الفاحصة للحدث والتي اتسمت بروح الحماس والمشاركة والانضباط تبرهن على أن هذا النشاط الأول من أنشطة البرنامج الإقليمي الطويل الأمد ، وهو ندوة التخطيط الاستراتيجي كان ناجحا جدا وذو مستوى ممتاز من الناحية الفنية . وبدون شك سوف تشكل هذه الندوة القاعدة لإعداد ناجح للمكونات الثلاثة القادمة .

تقدير

عبر المشاركون مجتمعين عن شكرهم للسيد فيكتور إنريك كاسو لي ، المراقب العام لجمهورية البيرو ، ورئيس منظمة الأواسيف ، ولموظفيه على استضافتهم الكريمة وتنظيمهم الممتاز وتوفير الدعم الإداري وكافة وسائل الضيافة الناجحة . وقد عبر المشاركون عن روح معنوية أخلاقية ومهنية . وعبروا عن شكرهم لمنظمي الندوة من مبادرة تنمية الانتساى لجهودهم الممتازة وتعاونهم لقبول آية مهام تطلب منهم من قبل المشاركون ، ولعطاءهم المميز وللوجودة الأكاديمية التي اتسم بها الإعداد للندوة . ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالمؤلف على العنوان التالي :

Office of the Comptroller General , Teatinos 56-58,9.Piso,
Santiago de Chile, Republic of Chile .

نبذه رقابية : المجلس الأعلى للحسابات في المغرب

بقلم محمد الصوابي ، رئيس فسم ، في محكمة الحسابات في المغرب

يعتبر مجلس الحسابات الهيئة الرقابية الدستورية العليا في المغرب ، وتشمل مهامه مدى واسعا من المهام الرقابية من بينها رقابة الأداء والرقابة النظامية . ومنذ تأسيسه في عام 1979 ، وهو يولي اهتماما كبيرا للتعاون الدولي . وهو عضو في المجلس التنفيذي للانتوساي وعضو في لجنة المعايير المحاسبية للانتوساي . وعلى المستوى الإقليمي ، يعتبر المجلس عضوا فعالا في المنظمة الأفريقية للأجهزة العليا للرقابة (الأفروساي) وعضووا في المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة (الاربوساي) .

هو أن جميع مواد ندوة تصميم وتطوير البرامج وندوة تدريب المدربين (العرض الثاني والثالث لبرنامج التدريب الإقليمي الطويل الأمد ، ستكون في متناول الأجهزة العليا للرقابة في المنطقة لاستخدامها ونشرها في البرامج التدريبية والتطويرية للموارد البشرية في أحجزتهم الخاصة .

التنظيم والبنية التحتية لبرنامج التدريب الإقليمي

خلال الندوة ، أقرت الأجهزة العليا للرقابة بأن التطوير الفعال والتنفيذ الناجح لبرنامج التدريب الإقليمي يتطلب المشاركة الفعالة في الجهات التالية: المجلس التنفيذي للأواسيف للعمل كمراقب عام على تنفيذ البرامج: السكرتارية العامة للأواسيف والتي اقترح أن تكون وكيلًا ماليًا لتنفيذها للأموال التي يوفرها بنك التنمية الأمريكية ، وبرنامج التنمية العالمي ، ووكيلًا تدريبيا للبرنامج التدريبي الإقليمي الطويل الأمد ، ووكيلًا لتنفيذها للهيئات التنفيذية الأخرى ، والأجهزة العليا للرقابة الأعضاء ، وهيئات التمويل .

دون الإقلال من أهمية تحديد دور ومسؤوليات المجموعة المدرجة أعلاه ، فقد تم استعراض الوسائل الأخرى مثل الإرشادات التدريبية الإقليمية ، والخطط الاستراتيجية بما في ذلك موظفي التدريب . وقد تمت الإشارة أيضا إلى أن مثل هذا الأمر سوف يحتاج أيضا إلى مجموعة من المختصين المؤهلين ، وإلى تمويل إما من مصادر داخلية أو خارجية . ومن الجوانب الأساسية التنظيمية التي تمت مناقشتها أيضاً تشكيل لجنة التدريب الإقليمي والتي ستكون مهمتها اقتراح الخطط التدريبية في المنطقة ومراقبتها . وهذه اللجنة التي سيتم انتخاب أعضاءها وتعيينهم خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي للأواسيف المقرر عقده في شهر تشرين ثاني 1998 ، في كراكاس ، فنزويلا سوف تتشكل من ثلاثة إلى خمس دول من يتوفر لديهم الخبرات التدريبية ، والاهتمام الكافي والموارد لضمان نجاح البرنامج التدريبي الإقليمي الطويل الأمد .

أهداف وغايات التدريب الإقليمي

حدد المشاركون ووافروا على الأهداف الرئيسة التالية لبرنامج الإقليمي الطويل الأمد وهي : تعزيز القدرات الفنية لمدققي الجهاز الأعلى للرقابة ليتم تطبيق الأساليب الرقابية الجديدة بشكل كفؤ في تواحي الكفاءة والفعالية والنظمية في استخدام الموارد العامة : وتشكيل مجموعة متخصصة من يمارسون وظائف قيادية في كل جهاز أعلى للرقابة : تشكيل مجموعة من رؤوس الأموال البشرية في الأجهزة العليا للرقابة والذين يقومون بتنفيذ مهماتهم بأسلوب يتصف بالشفافية والأخلاقية : وتدريب المدققين في مجال التدقيق باستخدام الكمبيوتر : وترسيخ المعرفة : وتطبيق الأنظمة الشفوية في القطاع العام : وتعزيز إعداد المسودات ووضع المصطلحات الخاصة بالمعايير الرقابية في جميع أنحاء المنطقة .

خطة التدريب الإقليمي

اتفق الأجهزة العليا المشاركة على أن الخطط التدريبية الاستراتيجية والتشغيلية يجب أن تحدث وتطور بشكل من منظم من قبل لجنة التدريب الإقليمي مع الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الجوab التي تم تحديدها خلال الندوة .

خطة العمل

خُلُفَيَّة - النظام المحاسبي العام للمغرب

يعتمد النظام المحاسبي العام للمغرب على الفصل بين الموظف المرخص، والمحاسب العام ، وينحى الموظف المرخص الصلاحية لترخيص الإنفاق العام ضمن حدود الموازنة أو الإيرادات . أما مراقب الحسابات وهو موظف وزارة المالية فهو مسؤول عن حسابات جميع الوزارات . وقد منح مراقب الحسابات صلاحية الترخيص المسبق لجميع النفقات، والتتأكد من أن الإنفاق يتم ضمن مخصصات الموازنة المسموح بها ، وهو يبين موافقته على الترخيص من خلال إرفاق تأشيرة .

والمحاسبون العاملون هم موظفون تابعون لوزارة المالية ، وهم المسؤولون عن تسلم المبالغ المرخصة من التمويل العام . وهم مساعدين أيضاً عن أية دفعات غير قانونية . ويقدمون حساباتهم إلى المجلس ويختضعون لرقابته .

الصلاحيات القانونية

أنشأ مجلس الحسابات المغربي في شهر أيلول ١٩٧٩ ، بموجب القانون، كجهاز أعلى للرقابة يعني بهم ممارسة المستوى الأعلى من الرقابة على تنفيذ القوانين المالية . والمجلس، الذي لديه صلاحيات واسعة في إجراء الرقابة النظمية ورقابة الأداء، صمم على غرار كل من النظام الرقابي اللاتيني والنظام الرقابي الأنجلو سكسوني . وقبل تأسيس المجلس كانت الرقابة اللاحقة تتضمن قبل لجنة الحسابات الوطنية ، وقد أدت قلة الموارد وكثرة الاعتماد على وزارة المالية إلى فشل اللجنة .

وفي شهر أيلول ١٩٩٦ ، تم تعديل الدستور لينص على أن مجلس الحسابات مسؤول عن ممارسة الرقابة العامة على تنفيذ القوانين المالية ، وضمان نظمية عمليات الإنفاق والإيرادات في الهيئات التي تخضع لرقابته ، من خلال تقييمه لإدارة الشؤون المتعلقة بها . ولديه الصلاحية إذا ما احتاج الأمر ، لفرض العقوبات بشأن أي خرق للقوانين التي تحكم العمليات .

وقد أرسى الدستور صلاحيات المحكمة من خلال النص عليها صراحة والمتمثلة في تزويد البرلمان والحكومة بالمساعدة في التوازي القانونية التي تقع ضمن اختصاصه . وقد نص الدستور أيضاً على إنشاء مجلس الحسابات الإقليمية لممارسة الرقابة على حسابات الهيئات والمجالس المحلية والشؤون المتعلقة بها . وتقوم المحكمة حالياً بتحديث قوانينها ودراسة القانون الجديد لمجلس الحسابات الإقليمي .

الاستقلالية

يعتبر المجلس جهازاً مستقلاً عن السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية . ويتمتع أعضاءه بالاستقلالية أيضاً وهم بنفس مرتبة القضاة . ويعتبر المجلس أيضاً مستقلاً استقلالاً كاملاً في إعداد برامجه السنوية، والتي تضم من مجموعة مقترنات اللجان التشريعية . بالإضافة إلى ذلك ، فاللجان صلاحية غير محدودة في الدخول على السجلات والوثائق المتعلقة بإدارة الهيئات التي تخضع لرقابته . و يجب أن يوفر المدراء أو وكلاء الأجهزة العامة جميع الوثائق ، والمعلومات ، والتوضيحات المطلوبة . وهذا الأمر يتطلب فحص تقارير الهيئات الخاضعة للرقابة . وأخيراً ، يقوم المجلس باختيار موظفيه بنفسه مباشرة وله موازنة وإدارة مستقلة .

التنظيم

يشكل مجلس الحسابات من الرئيس ، ونائب الرئيس ، والأعضاء ، والمدققين ، والموظفين المساعدين . ويعمل الأعضاء بموجب قانون خلص ويتمتعون بنفس مزايا الاستقلالية التي يتمتع بها قضاة المحاكم أو المجالس

التشريعية . والرئيس هو رئيس المجلس . ويعين من قبل الملك لمدة غير محددة . والأمين العام ، والذي يتم اختياره من ضمن الأعضاء ليساعد الرئيس . والمراقب العام ، الذي يساعد وكيلاً يتدخل فقط في التوازي القانونية . وإذا كانت الحالة التي تم النظر فيها من قبل المجلس تتعلق بأمور جزائية يتم عند ذلك تحويلها إلى وزارة العدل .

أما الهيئة التطبيقية للمجلس فتتألف من اللجان التشريعية ، التي تجتمع من أجل تقديم المشورة في الشؤون القانونية أو الإجراءات . والمجلس الاستشاري المعنى بتطبيق قانون الأعضاء . (ويغير أيضاً هيئة استشارية في بعض التوازي الخاصة) . ومن الممكن أن تتفق اللجان التشريعية إلى لجان فرعية حيث يتم توزيع العمل الرقابي بينها من قبل الرئيس ، وهناك أيضاً لجنة إعداد التقارير والتي قد يتفرع عنها لجان أخرى .

إدارة الموارد البشرية

ويتم اختيار الأعضاء على مستوى من خلا منافسة مفتوحة للمرشحين من خريجي درجة البكالوريوس والدراسات العليا بمؤهلات في القانون ، والاقتصاد ، والمالية الخ . وعند تعيينه يتلقى العضو سنين من التدريب العملي والنظري . ويغطي البرنامج التدريسي جميع جوانب مهمات الهيئة ويفوز محلياً وخارجياً . وفي نهاية الفترة التدريبية ، يخضع الأعضاء للامتحان التأهيلي . ويتم تعيينهم في درجاتهم ، أما الذين يخفقون في الامتحان فيتقاضون سنة أخرى من التدريب . فإذا ما فشلوا بعد السنة الثالثة من التدريب يتم إيقافهم عن العمل أو يسمح لهم بإعادة الدخول في المهنة الأصلية . وفي الوقت الحالي يوجد لدى المحكمة ما يقرب من ٨٠ عضواً ، بالإضافة إلى ذلك ، هناك ٥٠ عضواً تم تعيينهم هذه السنة ، وهم يخضعون الآن لستين تدريبيتين في المعهد الوطني للإدارة . أما التعيينات القادمة فتأخذ بعين الاعتبار الإنشاء المتوقع لمجالس الحسابات الإقليمية .

الصلاحيات الرقابية

لمجلس الحسابات صلاحيات واسعة لممارسة الرقابة النظمية ورقابة الأداء .

الرقابة النظمية

تشتمل الرقابة النظمية على فحص الحسابات والنظر في القضايا المتعلقة بمخالفة الحسابات للأنظمة المالية والموازنة (من قبل المحاسبين والموظفين المرخصين) .

ويصدر المجلس أحكاماً بشأن جميع الحسابات المقدمة من قبل المحاسبين العاملين . والعضو المقرر يختص بمراجعة مدى جدوى وسلامة وصحة وقانونية المعاملات المالية التي تمثل الإيرادات والنفقات . ويرسل التقرير بشأن الحسابات إلى المراقب العام من أجل دراسته وإياده الملاحظات عليه، ثم يرسل التقرير بعد ذلك إلى لجنة مؤلفة من أربعة أعضاء . وعملية فحص الحسابات تتتألف من فحص أولي يتم إرساله إلى المحاسب العام لإياده الملاحظات بشأنه ، وبناء على ذلك ، يتم إصدار الحكم النهائي . وإذا ما تبين بأن الحسابات نظمية يتم المصادقة عليها .

وإذا لم يحترم المحاسب الأنظمة ، وقام بمخالفة الأنظمة والقواعد فيطلب منه تعويض العجز في الحساب الناتج عن تلك المخالفة من حسابه الخاص بعد ذلك إلى المحاكم الجزائية المختصة . ويتمتع المجلس أيضاً بصلاحية محاكمة وفرض العقوبات على مسؤولي الحكومة الذين يخالفون الأنظمة

تقارير منشورة

تعمل مؤسسة المدققين الداخليين على المستوى الدولي من أجل توفير الدعم، والإرشادات ، والتدريب للمدققين الداخليين . وتساشرض الشارة النصف شهرية للمنظمة بعنوان "المدقق الداخلي" موضوعات تهم المهنة . وقد تناولت نشرة شهر آب ١٩٩٨ ، وجهات النظر العالمية وتضمنت مقالا تحت عنوان "بناء الجسور" ، بقلم رئيس مؤسسة المدققين الداخليين ، السيد جين بيير غاريت ، والذي من خلاله تطرق إلى الاتحادات التي تعقدتها مؤسسة المدققين الداخليين مع المنظمات الأخرى ، بما في ذلك الانتساوي . وفي أيلول أصدرت المؤسسة كتابا بعنوان "سرقة المليون دولار" ، وهو من تأليف غرافي ماكيني ونانسي هوبل ، ويتضمن الكتاب (١١) دراسة حالة تشخص بعض ألم حالات الغش السائدة للعقد الماضي - ماذا حدث ، كيف ، ولماذا ، ويقدم معلومات قيمة حول اكتشاف ومنع الغش . ومن بين النشرات الأخرى للمؤسسة كتيات وأدلة رقابية حول أعمال التدقيق ، وقواعد السلوك ، وأساليب منع واكتشاف الغش ، والرقابة الداخلية . وتتوفر المؤسسة أيضا مجموعة متنوعة من البرامج التدريبية ، والندوات ، والمؤتمرات . ويتوفر بعض من شرارات المؤسسة بلغات أخرى غير الإنجليزية . وللحصول على المزيد من المعلومات بشأن منتجات المؤسسة وخدماتها وللحصول على نسخة من كتابها لعام ١٩٩٨ ، يرجى الكتابة على العنوان التالي :

IIA's Customer Service Center, The Institute of Internal Auditors ,249 Maitland Avenue, Altamonte Springs, Florida 32701-44201, USA, or send facsimile to : + + 407 831-5171 or e-mail message to <custserv@ theiia.org>.

صدر حديثا عن مكتب المحاسبة العامة الأمريكية عدد من الشارات المختلفة التي تناولت بعض القضايا التي تشغّل بالمجتمع منظمة الانتساوي ، والتي قد تكون ذات إهتمام بالنسبة للقراء . فقد صدر دليل تنفيذي حول " إدارة أمن المعلومات : معلومات من المنظمات المعنية " والذي اشتمل على نتائج دراسة أجربت لثمانين هيئات غير فدرالية ، وبرامج أمن معلومات ذات مستوى عال ، وحدّدت الممارسات التي من الممكن أن تكون ذات فائدة للهيئات الحكومية . ويوفر أيضا معايير من الممكن أن يستخدمها المدققون عند تحديدهم للأسباب الأساسية لضعف أمن المعلومات ويقترح الإجراءات التصحيحية الملائمة . وهناك بعض النشرات الأخرى التي تناولت القضايا المتعلقة بالتحديات التي تواجه عام ٢٠٠٠ ، والمتعلقة بمشاكل الكمبيوتر مع دخول عام ٢٠٠٠ ، وهي "أزمة الكمبيوتر عام ٢٠٠٠ : دليل تقييمي" ، والتي توفر إطار عمل ودليل لتقييم مدى استعداد الهيئات الحكومية للتتعامل مع مشكلة عام ٢٠٠٠ ، و"عالم التجارة في عام ٢٠٠٠ والتخطيط للطوارئ" . والتي تناولت إدارة الطوارئ وجهود الإنذار ، و "أزمة الحاسوب عام ٢٠٠٠ " دليل اختباري ، والذي يدعم الدليل التقييمي ، ويوفر المزيد من التفصيات حول إرشادات إجراء الفحوصات .

البطالية والموازنة . ويحق له أن يفرض الغرامات بحقهم إذا ما ثبت خرقهم لتلك الأنظمة . ومن الممكن أن يطلب من المجلس التدخل في الشؤون القضائية من خلال المراقب العام . وهو يعمل كمحكمة جزائية ويمكّنه الاستعانة بمحام عندما يطلب منه الشهادة . ومن الممكن أن تلغى أحكام المجلس من قبل محكمة العدل العليا.

رقابة الأداء

لقد منح المجلس صلاحية إجراء أعمال رقابية تتعلق بتقييم الأداء الإداري ، واقتراح التحسينات في نواحي الكفاءة والفعالية . وتلك الأعمال الرقابية تتتناول الجوانب الإدارية ، والتي تتضمن التأكيد من تحقيق الأهداف المحددة، وضمان نظامية وفعالية عمليات الهيئة .

وترسل تقارير الأداء إلى الهيئة الخاضعة للرقابة ، والوزارة ، لتقومان بدورهما بالرد على ملاحظات المجلس ضمن فترة محددة قبل أن يستكمل المجلس تقريره . ثم يتم بعد ذلك تضمين القضايا الهامة في تقرير الأنشطة العام .

ويشمل نطاق أعمال رقابة الأداء جميع الجهات والدوائر والمؤسسات العامة . وإذا ما تجاوزت المبالغ العامة ٣٣٪ ، تصبح أعمال التدقيق الإلزامية . وإذا ما قلت عن ٣٣٪ تصبح اختيارية . وللمجلس أيضا صلاحية إجراء رقابة الأداء على المستوى الحكومي والمحلّي والإقليمي . (المناطق والأقاليم ، والبلديات الخ) .

إعداد التقارير

يتعين على رئيس المجلس أن يقدم تقريرا سنويا حول أنشطة المجلس إلى الملك . ويتضمن التقرير السنوي القضايا التي تنشأ عن أعمال الرقابة النظامية ورقابة الأداء ، بالإضافة إلى تقرير ملخص حول تفاصيل الموازنة الوطنية . وعلاوة على ذلك ، فقد منح المجلس صلاحية تقديم تقرير سنوي إلى البرلمان حول تطبيق الموازنة الوطنية ، بالإضافة إلى تصريح عام بمدى مطابقة الحسابات المقدمة إلى المجلس من قبل المحاسبين العاملين مع الحسابات العامة للدولة المقررة من قبل وزارة المالية . ويقوم المجلس أيضا بالتقدير إلى رئيس الوزراء ، ووزير المالية ، والوزراء المعينين ومسؤولي الهيئات العامة المعنية ، حول أعمال رقابة الأداء التي أجرتها للاتخاذ الإجراءات التصحيحية بشأنها .

قضايا تواجه المجلس

منذ تأسيسه في عام ١٩٧٩ ، لعب مجلس الحسابات دورا هاما في المساعدة والرقابة . وقد عزز الدستور المعدل لعام ١٩٩٦ صلحيات المجلس من أجل ضمان الاستخدام السليم للمال العام . ومع ذلك فلا يزال المجلس يواجه بعض القضايا .

القضية الأولى هي تنفيذ المهمة الجديدة التي نص عليها الدستور وهي تقديم المساعدة للبرلمان والحكومة . كما أن إنشاء محاكم الحسابات الإقليمية لتقوم بمهام الرقابة على الحكومات المحلية والإقليمية هي قضية هامة أخرى يجب معالجتها . وسيبقى مجلس الحسابات مجلس الاستئناف ضد أي قرارات تتم من قبل مجالس الحسابات الإقليمية . وأخيرا ، وكلما زادت أعمال رقابة الأداء كلما ازدادت جهود المجلس لتحسين منهجهاته وعملياته الرقابية وتطوير الأدلة المتعلقة بعملياته .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :

ويمكن طلب النسخ الصلبة من النشرة عن طريق الاتصال على العنوان التالي :

PUMA OECD, 2 rue Andre-Pascal, 75775 Paris Codex 16, FRANCE ; Facsimile: + + 33-1-45-24-87-96; e-mail : <pum.contact@oecd.org> . Focus On-Line is a related electronic newsletter published monthly on PUMA's Web site: <<http://www.oecd.org/puma/focus>>

أنباء الإنتوسي

موضوع مجلة الإنتوسي "التوافق مع عام ٢٠٠٠"

تم مؤخراً تطوير برنامج الحاسوب التي توفر دعماً إدارياً للمجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية وذلك لضمان توافقها مع عام ٢٠٠٠ ، ومع توفير مثل هذا التطوير على برامج الحاسوب سوف يصبح بالإمكان إدخال التواريخ السنوية المتعلقة بالأنظمة المالية ، وأنظمة الإشتراك ، وأنظمة الإدارية الأخرى للمجلة من ، وإلى ، وبين القرن العشرين والقرن الحادي والعشرين .

وكما أعلن في عدد تموز ١٩٩٧ ، ص ١٠ من هذه المجلة ، أنه في السنة الثانية والدقيقة الواحدة من ١ كانون ثاني ٢٠٠٠ ، سوف تصبح العديد من أنظمة الكمبيوتر في جميع أنحاء العالم غير صالحة للعمل أو أنها ستتخرج معلومات غير صحيحة ، وهذا الأمر يعود ببساطة إلى تغير التاريخ .
تكمن مشكلة عام ٢٠٠٠ في طريقة تسجيل وحوسبة التواريخ في العديد من أنظمة الكمبيوتر .

وعلى مر العقود الماضية ، كانت الأنظمة تستخدم بشكل تقليدي الخاتتين الأخيرتين لتعبير عن السنة (على سبيل المثال ٩٧ لتعني ١٩٩٧) وذلك من أجل الاقتصاد في مساحة تخزين البيانات الإلكترونية وتخفيف تكاليف التشغيل . ومع هذا التصميم للختين ، لا يمكن للكمبيوتر أن يميز بين علم ٢٠٠٠ ، وعام ١٩٠٠ ، أو بين عام ٢٠٠١ ، ١٩٠١ ، وهكذا . ونتيجة لذلك ، فإن برنامج الكمبيوتر مثل برنامج المجلة والتي تستخدم التواريخ في إجراء حساباتها ، أو من أجل إجراء مقارنات ، أو لترتيب لبياناتها ، قد تتخرج معلومات غير صحيحة عند العمل في السنوات التي تلي عام ١٩٩٩ .

وإدراكاً لتلك المشكلة ، فإن المجلة منها مثل العديد من الجهات ، قامت بمشروع لتحليل برامج الأنظمة وكذلك اللغة المستخدمة في تصميم تلك البرامج . وقد توصل الخبراء الغربيين إلى معرفة كيف تقوم البرامج باستخراج والتلاعب به ، وتخزين بيانات الخاتتين لسنة الشمسية ، وقلموا بعد ذلك بتعديل نظام المجلة باستخدام برامج متخصصة للتأكد من التوافق مع عام ٢٠٠٠ . ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي:

International Journal of Government Auditing , c/o U.S. General Accounting Office , 441 G Street , N. W, Room 7806, Washington ,D.C. 2054 US

ويناك نشرتان تعاملتا مع موضوع التخاصية ، وهما مسرد قصير " المصطلحات المتعلقة بالخصوصية " ، والذي أعد من قبل مكتب المحاسبة العامة الأمريكي وذلك من أجل تعزيز وفهم مفاهيم ومنهجيات التخاصية المرافقة لمبادرات التخاصية في الولايات المتحدة . ومع تزايد أنشطة التخاصية ، فقد عرضت النشرة الثانية ، وهي بحث الجيب " التخاصية : الأسئلة التي يستخدمها صانعو القرارات على المستوى المحلي ومستوى الدولة عند دراسة بدائل التخاصية " والتي أبرزت الدروس المستفادة .

ويمكن الحصول على نسخ من منتجات مكتب المحاسبة العامة الأمريكي باللغة الإنجليزية فقط مجاناً من خلال الاتصال على العنوان التالي :

U.S. GAO-office of the International Liason, 441 G Street NW-Room 7806, Washington, DC 20548,USA. Or by sending a facsimile to + + 202-512-4021. Copies can also be downloaded from GAO's homepage at <<http://www.gao.gov>> .

أصدرت منظمة المدققين الخارجيين في إسبانيا مجلة باللغة الإسبانية بعنوان "مجلة المدقق" ويتضمن كل عدد من هذه المجلة مقالات لهم المدققين ، واستعراض للموضوعات ذات العلاقة ، ومعلومات حول عدد من الأجهزة العليا للرقابة . وقد خصص عدد شهر كانون أول ١٩٩٧ ، لموضوع التخاصية ، وتضم عدد من المقالات التي تستعرض تجارب التجارب الخاصة في إسبانيا ، والاتحاد الأوروبي ، والمملكة المتحدة . وللحصول على معلومات حول المنظمة ونسخ من نشراتها ، يرجى الاتصال على العنوان التالي :

Auditoria Publica, Arca, 1-3,01005 Victoria Gasteiz, SPAIN; facsimile: + + 945-140775; <http://www.auditoriapublica.com> and e-mail : <revista@auditoriapublica.com>.

تصدر لجنة الإدارة العامة لمنظمة التجارة والتنمية الأوروبية نشرة ربيع سنوية ، وذلك في شهر آذار ، وحزيران ، وأيلول ، وكتانون أول . حيث تعرض نشرة "الإدارة المالية" مقالات حول أرباء قصيرة وتطورات في الدول الأعضاء . على سبيل المثال تناول عدد حزيران ١٩٩٨ عدد من الموضوعات حول الأخلاق ، ونظرة حول برنامج الإصلاح الإداري ، وبنية حول التطورات في الهيكلة والإدارة الحكومية في السويد ، والنرويج ، وتركيا ، وكوريا ، وبولندا ، والدنمارك ، والمملكة المتحدة ، وهنغاريا ، وفنلندا ، واستراليا ، واليابان ، وإسبانيا ، وإيطاليا ، والمكسيك ، وهولندا ، ونيوزيلندا . وناقش الجزء تحت عنوان "بدأ العد التنازلي للألفية القادمة" الإجراءات المتخذة في كل من فرنسا ، والمملكة المتحدة ، وكندا ، والولايات المتحدة ، وبلجيكا في استعداداتهم لمواجهة تحديات عام ٢٠٠٠ .

<audit@itc.gov.fj>	الجهاز الأعلى للرقابة في فنلندا	عنوانين البريد الإلكتروني للأجهزة العليا للرقابة
<kirjaamo@vtv.fi>	الجهاز الأعلى للرقابة لألمانيا	تدعيمًا لاستراتيجية الاتصالات للاتنوسي ، سوف يتم في كل عدد من هذه
and http://www.Bundesrechnungshof.de	الجهاز الأعلى للرقابة في هونغ كونغ	المجلة نشر عنوانين البريد الإلكتروني / و عنوانين الانترنت للأجهزة العليا للرقابة ، وبرامج الانتساوي ، والمنظمات المعنية المرتبطة بها ، كما توجد قائمة بعنوانين الصفحات على شبكة المعلومات الدولية ، ويطلب من
<audaes2@aud.gen.gov.hk> and http://www.info.gov.hk/aud/	الجهاز الأعلى للرقابة في الهند	الأجهزة العليا للرقابة أن تعلم المجلة على حصولها على هذه العنوانين .
<cag@giasd101.vsnl.net.in>	الجهاز الأعلى للرقابة في اندونيسيا	الأمانة العامة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة
<bepekari@centrin.net.id>		<a href="http://www.intosai.magnet.at/intosai/and <intosai">@rechnungshof.gv.at">http://www.intosai.magnet.at/intosai/and <intosai>@rechnungshof.gv.at
<kys00366@niftyserve.or.jp> and http://www.jaudit.admix.go.jp	الجهاز الأعلى للرقابة في اليابان	المجلة الدولية للأجهزة العليا للرقابة
<webmaster@audgen.irgov.ie> and http://www.irgov.iw/audgen	الجهاز الأعلى للرقابة في ايرلندا	<75607.1051@compuserve.com>
<audit-b@amra.nic.gov.jo>	الجهاز الأعلى للرقابة في الأردن	مبادرة تنمية الانتساوي
<gsw290@blue.nowcom.co.kr> and http://www.bai.goik	الجهاز الأعلى للرقابة في كوريا	IDI@oag-bvg.gc.ca
<aha@audit.Kuwait.net>	الجهاز الأعلى للرقابة في الكويت	لجنة الانتساوي حول الرقابة البيئية
<http://www.Irvk.gov.Iv>	الجهاز الأعلى للرقابة في لاتفيا	http://www.open.gov.uk/nao/intosai/home.htm
<chaco@pt.lu>	الجهاز الأعلى للرقابة في لوكتنبرغ	الاسواسي
<jbaudit@audit.Gov.my>	الجهاز الأعلى للرقابة في ماليزيا	الجهاز الأعلى للرقابة في استراليا
<nao.malta@magnet.mt>	الجهاز الأعلى للرقابة في مالطا	ag1@anao.gov.au and <http://www.anao.gov.au>
<auditdep@bow.intnet.mu>	الجهاز الأعلى للرقابة لموريشيوس	الجهاز الأعلى للرقابة في البحرين
<cmhsecrpart@compuserve.com.mx>	الجهاز الأعلى للرقابة في المكسيك	الجهاز الأعلى للرقابة في البنجلاديش
<oagnp@oagnp.mos.com.np>	الجهاز الأعلى للرقابة في نيوزيلندا	saibd@citechco.net
and <http://www.rekenkamer.nl>	الجهاز الأعلى للرقابة في هولندا	<Internat@ccrek.be>
<oag@oag.govt.nz> and http://www.netlink.co.nz/%7e.oag/home.htm	الجهاز الأعلى للرقابة في نيوزيلندا	الجهاز الأعلى للرقابة في بليز
<continf@lbw.com.ni>	الجهاز الأعلى للرقابة في نيكاراغوا	الجهاز الأعلى للرقابة في البرازيل
<riksrevisjonen@riksrevisjonen.no>	الجهاز الأعلى للرقابة في النرويج	sergiofa@tcu.gov.br ;and <http://www.tcu.gov.br>
<sages@gto.net.om>	الجهاز الأعلى للرقابة في عمان	الجهاز الأعلى للرقابة في كندا
		الجهاز الأعلى للرقابة في الصين
		<cnao@public.east.cn.net>
		الجهاز الأعلى للرقابة في كوستاريكا
		<xcisnado@public.east.cn.net>
		الجهاز الأعلى للرقابة في كورواتيا
		colic@rivzija.hr and http://www.revizija.hr
		الجهاز الأعلى للرقابة في الدنمارك
		rigsrevisionen@rigsrevisionen.dk and http://www.rigsrevisionen.dk
		الجهاز الأعلى للرقابة في السلفادور
		<cdr@es.com.sv>
		الجهاز الأعلى للرقابة في استونيا
		riigikontroll@sao.ee and http://www.sao.ee and http://www.sao.ee
		الجهاز الأعلى للرقابة لمحكمة المدققين الأوروبيه
		euraud@eca.eu.int and http://www.eca.eu.int
		الايرلندي
		<tribunalcta@tcu.es>
		الجهاز الأعلى للرقابة في ليختنستين

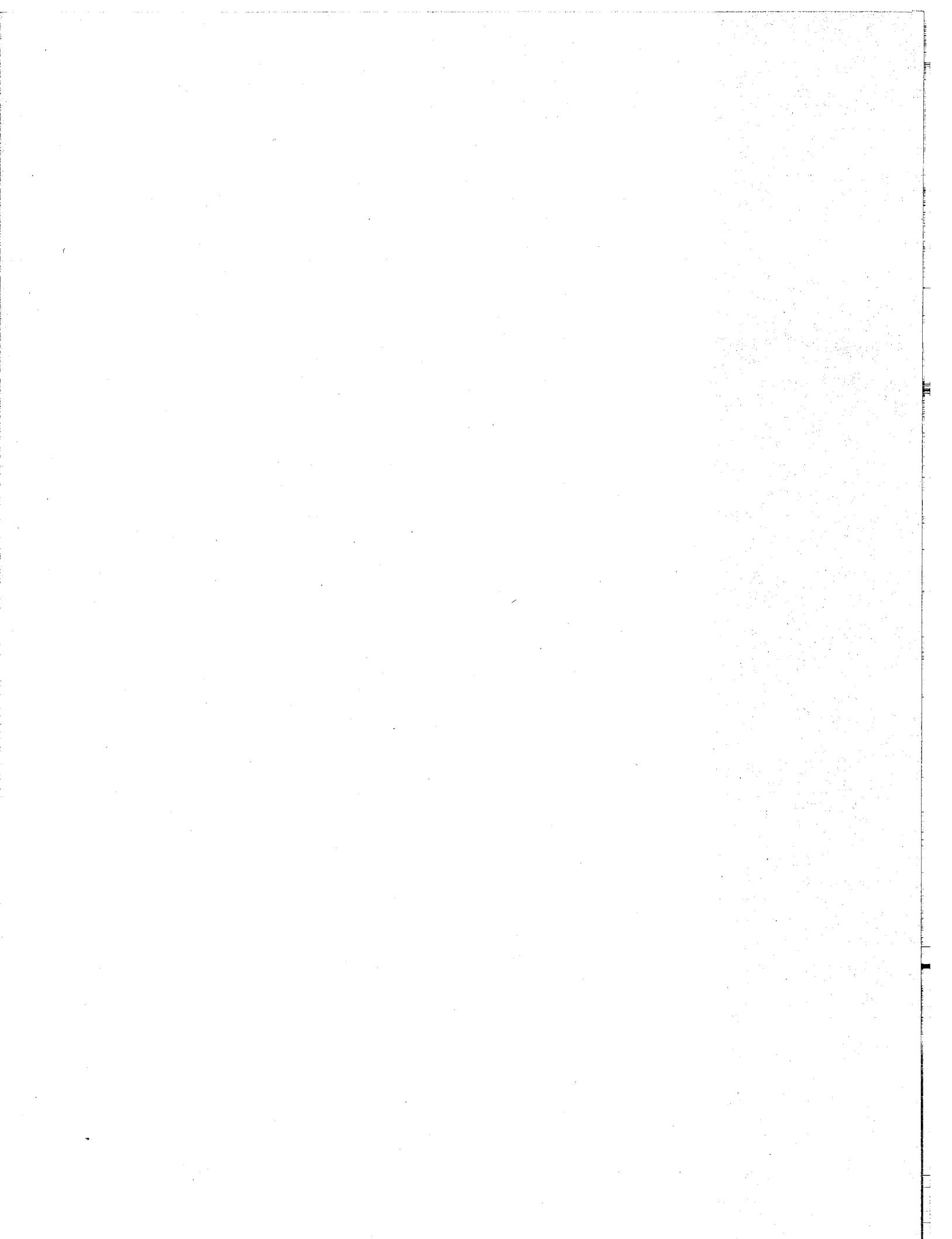
الجهاز الأعلى للرقابة في سوريينم <http://www.parbo.com>	الجهاز الأعلى للرقابة في الباكستان <mohsin % auditgenpk@sdnpk.undp.org>
الجهاز الأعلى للرقابة في السويد <u>int@rrv.se>and <http:www.rrv.</u>	الجهاز الأعلى للرقابة في بنما <dmarl@contaloria.gob.pa>
الجهاز الاعلى للرقابة في سويسرا <Balmer@efk.admin.ch>	الجهاز الأعلى للرقابة بابوا نيوغينيا <amrita@online.net.pg>
الجهاز الأعلى للرقابة في تايلاند <oat@vayu.mof.go.th>	الجهاز للأعلى للرقابة في البراغواي <director@astcgr.una.py>
الجهاز الأعلى للرقابة في تركيا <saybsk3@turnet.net.tr>	الجهاز الأعلى للرقابة للبيرو <dci00@condor.gob.pe> and <http://www.rcp.net.pe/CONTRALORIA>
الجهاز الأعلى للرقابة في المملكة المتحدة <international.nao@ginet.gov.uk> and <http://www.open.gov.uk/nao/home/htm>	الجهاز الأعلى للرقابة لبولندا <http://www.nik.gov.pl>
الجهاز الاعلى للرقابة للولايات المتحدة الامريكية <u>oil@gao.gov and <http://www.gao.gov></u>	الجهاز الأعلى للرقابة للبرتغال <dg.tcontas@mail.telepac.pt>
الجهاز الأعلى للرقابة للأرجنتيني <tribinc@adinet.com.uy>	الجهاز الأعلى للرقابة في قطر <qsab@qatar.net.qa>
الجهاز الأعلى للرقابة في اليمن <u>COCA@Y.NET.YE></u>	الجهاز الأعلى للرقابة في روسيا <sjul@gov.ru>
الجهاز الاعلى للرقابة في فنزويلا <102213.3237@compuserve.com> and <http://www.cgr.gov.ve>	الجهاز الأعلى للرقابة في سنغافورة <ago_email@ago.gov.sg /ago> and <http://www.gov.sg/ago>
مؤسسة المدققين الداخليين <u>iia@theiia.org and <http://www.theiia.org></u>	الجهاز الأعلى للرقابة في سلوفانيا <anton.antoncic@racsod.sigov.mail.si>
الاتحاد الدولي للادارة المالية الحكومية <http://financenet.gov/icgfm.htm>	الجهاز الأعلى للرقابة في جنوب افريقيا <debbie@agsa.co.za>
الاتحاد الدولي للمحاسبين <http://www.ifac.org>	الجهاز الأعلى للرقابة في اسبانيا <TRIBUNALCTA@bitmailer.net> <http://www.Agsa.Co.za>

البرنامج الزمني لأحداث الانتوسai لعام

١٩٩٩/١٩٩٨

	تشرين ثانى	تشرين أول
كانون أول	اجتماع لجنة الرقابة البيئية ليما ، بيرو ١٥-١ تشرين ثانى مؤتمر الانتوسai السادس عشر مونتيفيديو ، الارغواى ١٤-٧ تشرين ثانى ندوة الاساليب التدريبية للارابوساي/ومبادرة تنمية الانتوسai ليبريفيل /الغابون ٢٦-١ تشرين ثانى البرنامج التدريسي الطويل الامد للارابوساي/برنامج التنمية العالمي برمجة وتوثيق العمل الرقابي نيوهلمي /المهد ٣٠ تشرين ثانى - ١١ كانون اول	اجتماع الجمعية العمومية السادس للأرابوساي القاهرة ، مصر ٢٩ ايلول - ٤ تشرين اول
آذار	شباط	كانون ثانى ١٩٩٩
حزيران	اجتماع المجلس التنفيذي السابع عشر للارابوساي براغ ، جمهورية التشيك ١٢-١١ شباط (موعد غير نهائي)	
أيار	اجتماع المجلس التنفيذي للانتوسai فيينا ، النمسا ٢٦-٢٧ ايار (موعد غير نهائي) المؤتمر السادس للارابوساي باريس، فرنسا ٣١ ايار - ٤ حزيران	نisan
أيلول	أكتوبر	تموز

ملحوظة رئيس التحرير: يتم نشر هذا البرنامج الزمني لدعم استراتيجية الاتصالات للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وكطريقة لمساعدة اعضاء المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على تحديد وتنسيق جداول مواعيدهم ، وسوف تتضمن المطالبات المنتظمة للمجلة الاحداث الواسعة المجال الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والاحاديث الاقليمية الواسعة المجال مثل المؤتمرات والجمعيات العمومية واجتماعات المجلس التنفيذي ، ولا يمكن بسب المكان المحدود ادخال الدورات التدريبية الكثيرة والاجتماعات المهنية الأخرى التي تقدمها الاقاليم ، وللحصول على معلومات اضافية ، اتصل بالامين العام لكل مجموعة عمل اقليمية





INTOSAI



Printed on
Recycled Paper